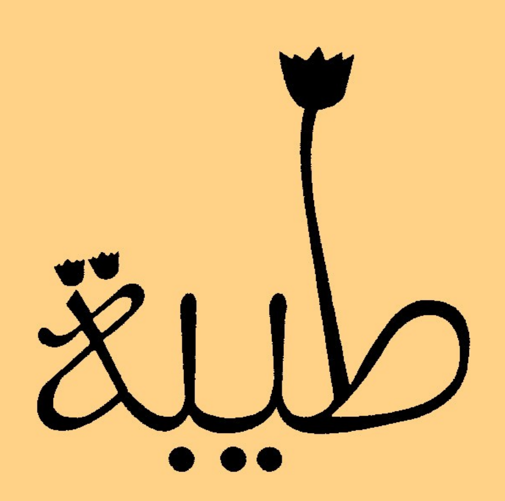


العدد التاسع عشر

النساء
والعنف الجنسي



طيبة
طيبة مجلة نسوية نظرية
العدد التاسع عشر - يناير ٢٠١٩

طباعة
بروموشن تيم
تليفون: 333 67 449

مؤسسة المرأة الجديدة

مؤسسة المـرأة الجديـدة منظمـة مصـرية، غـير حكوميـة، ذات توجـه نسـوي؛ وقـد بـدأت نشاطها عام 1984 بتشكيل مجموعة غـير رسـمية، ثم قـامت بالتسـجيل في عـام 1991 كشركة مدنية غير هادفة للربح باسم مركز دراسات المرأة الجديدة. ثم سجلت كمؤسسـة خاصة طبقا للقانون رقم 84/2002 مع وزارة الشئون الاجتماعية، باسم مؤسســة المــرأة الجديدة. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحريـة، والمسـاواة، والعدالـة الاجتماعيـة؛ كما نؤمن أن حقـوق النسـاء الاجتماعيـة، والسياسـية، والاقتصـادية، والثقافيـة، وحقـوقهن الإنجابية، والحق في المواطنة جـزء لا يتجـزأ من حقـوق الإنسـان. وفي هـذا الإطـار، تـرى المؤسسة أنه لا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة، والتحرر من القمع.

أهداف المؤسسة

* الإسهام في تغيير السياسات التي تؤثر سلبيًا على وضع النساء في المجتمع، سواء كـان ذلك في المجال العام أو الخاص؛

* الإسهام في تغيير هيمنة الثقافة الأبوية والذكورية السائدة اجتماعيًا؛ تعزيز ودعم النســاء المهمشـات اللـواتي يعـانين أشـد المعانـاة من أثـر السياسـات المختلفـة، من أجـل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس والمطالبة بحقوقهن؛

* المسـاهمة في تطـوير حركـة نسـائية منظمـة وضـاغطة في مصـر، قـادرة على إنجـاز تطورفي حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛

*تعزيز آليات الديمقراطية وبناء المجتمع المدني من خلال المشاركة الكاملة للفئات المهمشة والمحرومة في المجتمع؛

* المساهمة في بناء وتطوير حوار وخطاب يركزان على حقوق النساء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من منظور تأثير الظروف الحالية على حالة النساء؛

* تفعيل آليات التضامن بين جميع الجهود العالمية القاصدة لدعم ممارسة النساء لحقوقهن وربطها بتطور العدالة في مجتمعات ترفض جميع أشكال القهر والتسلط.

طيبة

مجلة نسوية نظرية غير دورية

العدد التاسع عشر - يناير 2019

عنوان المؤسسة:

14 ش عبدالمنعم سند، متفرع من ش الرشيد

المهندسين

تليفون: 33464901 -33460898

بريد إلكتروني: nwre@nwrcegypt.org

الموقع الإلكتروني: www.nwrcegypt.org

الآراء الواردة في هذا العدد لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة المرأة الجديدة

رقم الإيداع 12138/2003

افتتاحية		3
دراسات		
"سجين الحكاية"	يسري مصطفى	7
"التحرش الجنسي: قراءة ثقافية للمشهد المصري"	هالة كمال	25
"مناهضة العنف الجنسي ضد النساء: إشكاليات التشريعات المصرية"	ماريان سيدهم	45
ترجمات		
"تأقلم النساء البالغات من ضحايا العنف المنزلي"	تأليف: أنجيلا إي والدروب، وباتريسيا إيه. ريسيك ترجمة:عثمان مصطفى عثمان	57
"آثار التحرش الجنسي الاقتصادي والمهنية على المرأة العاملة"	تأليف:هيذر ماكولين، وكريستوفر أوجين ويمي بلاكستون	87

	ترجمة: شهرت العالم	
"أنت،وهن، ونحن الفاعلات، ونحن المفعول بهن، أيضًا"	تأليف: جيف هيرن ترجمة: سهام بنت سنية وعبد السلام	121
عروض كتب		
"النساء، والعمل، والعنف واللحظة الليبرالية الجديدة"	ترجمة سهام بنت سنية وعبد السلام عرض: نانديني ديو	137
"الثورة تبدأ من البيت"	تحرير: شينج- ان سين، وجاي دولاني، وليه لاكشامي، وبييزنا سمرسينها عرض: داليا يوسف	149
وثائق		
"مناهضة التحرش والعنف الجنسي في الجامعات المصرية"	عرض: مها السعيد عرض: مها السعيد	157
المشاركون والمشاركات		171

افتتاحية

يتناول هذا العدد موضوعًا يعد، رغم قدمه وكثرة تناوله، هو موضوع" النساء والعنف الجنسي". ورغم أن تناول موضوع قديم مثل هذا هو عادة مدعاة للأسف لأنه يدل على عدم حدوث تقدم يذكر، إلا أنه يحدونا الأمل هذه المرة، في ظل حملات عالمية قوية وتحركات ناشطية مؤثرة، وفي ظل تصميم من النساء حول العالم على فضح ما يتعرضن له من عنف جنسي في أماكن العمل، وفي المواصلات العامة، وفي الشارع، وفي المنزل، أن يحدث تغيير معتبر تشعر به النساء والمجتمع ككل. ويأتي هذا العدد من"طيبة" كجزءٍ من هذه الحملة، فيضع بين يدي قراء العربية بعض الأبحاث النظرية والتطبيقية التي من شأنها تطوير رؤية مكتملة لموضوع العدد وإن تكن - بطبيعة الحال – قاصرة عن الإلمام بكل تفاصيله و جوانبه.

في دراسة بعنوان:"تأقلم الإناث البالغات من ضحايا العنف المنزلي" تقدم الباحثتان عرضًا لنتائج دراسة ميدانية حول آليات التأقلم لدى النساء المعنفات والأسباب التي تدعوهن لاستخدام تلك الآليات أو الإحجام عن ذلك. كما تؤكد الدراسة أهمية الدعم الذي يقدم لهؤلاء النساء من قبل المجتمع المحيط بهن في الأسرة وبين الأصدقاء وزملاء العمل، بالإضافة إلى الدعم المؤسسي المتمثل في مؤسستي القضاء والشرطة ومؤسسات المجتمع المدني في مساعدة هؤلاء النساء على التعامل الإيجابي مع العنف الذي يفرض عليهن التعامل معه، بل والأثر السلبي الكبير لغياب هذا الدعم على قدرتهن على التأقلم والتغلب على آثار العنف المنزلي الذي تعرضن له.

أما دراسة"آثار التحرش الجنسي الاقتصادية والمهنية على المرأة العاملة" فتعرض لجانب آخر أساسي للعنف الجنسي على حيوات النساء وهو المتصل بالحياة المهنية للمرأة العاملة، بما تتضمنه من توفير الاحتياجات الأساسية والأمان المادي للنساء وأسرهن، بالإضافة إلى تمكينهن اقتصاديًا وتوفير التحقق المهني الذي ينشده الجميع، رجالاً ونساءًا. وتأتي مصداقية الدراسة من اعتمادها على عدد ضخم من دراسات الحالة التي توفر تفاصيل قد لا تطرأ على الذهن عند التفكير في آثار التحرش الجنسي على النساء. فكثيرًا ما يتجه التفكير في التحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل إلى الأثر النفسي والمعنوي، ولكن هذا البحث يلفت إلى أن للتحرش الجنسي أثرًا ماديًا ومهنيًا، يؤدي بدوره إلى أثار نفسية نظرًا لعدم التحقق المهني والحاجة المادية، مما قد يؤدي إلى أثر نفسي سلبي مضاعف.

وفى نفس الإطار يأتي مقال مترجم بعنوان:"النساء، والعمل، والعنف واللحظة اليبرالية الجديدة" وهو يعرض لثلاثة كتب يجمعها انتقاد أثر سياسات الليبرالية الجديدة (تترجم أحيانًا بـ"النيوليبرالية") والعولمة على ظروف العاملات في بعض البلدان الفقيرة، خاصة في آسيا، مثل الهند وبنجلاديش، وأثر العنف المنزلي على أحوال هؤلاء النساء الفقيرات اللاتي يعملن في معظم الأحوال من داخل منازلهن، بما يترتب على ذلك من صعوبة التنظيم والانخراط في مؤسسات حماية تحفظ حقوقهن، كاتحادات العمال والنقابات، وغيرها. كما تجعل من العنف المنزلي الذي يتعرضن له عنفًا في مكان العمل أيضًا، وهو وضع لا يُنظر إليه كثيرًا عند النظر إلى العنف في أماكن العمل.

ويأتي مقال (يسري مصطفى) بعنوان:"سجين الحكاية" ليحاول الإجابة عن سؤال:"لماذا العنف الجنسي ضد النساء؟"، فيحاول المقال تقديم طرح نظري للإجابة عن السؤال في الوقت الحالي، وفي ظل رفض كبير لتلك الممارسة في أوساط عديدة في الوطن العربي. يضع"يسري مصطفى" العنف الجنسي ضد النساء في إطار حديث يتعامل مع تلك الممارسة من منطلق أنها تعبير عن شعور الرجال – في الوطن العربي، بصفة خاصة- بالضعف وتهديد المكانة؛ مما يدفعهم إلى إثبات قدرتهم على الفعل عن طريق ممارسة العنف، بصفة عامة، والعنف الجنسي، بصفة خاصة.

أما (هالة كمال) فتركز في مقالها على التحرش الجنسي في مصر في الأعوام القليلة الماضية من خلال عدة أحداث نالت قدرًا كبيرًا من اهتمام الرأي العام سواء في وسائل الإعلام الرسمية، أو في وسائل التواصل الاجتماعي، أو في مجتمعات النشطاء/ ات، و كانت لها أصداء جديرة بالمناقشة والتحليل، في مقال رصين تحاول فيه الكاتبة مناقشة تلك الأحداث بموضوعية الباحثة المدققة، وفي إطار قراءات لأحداث أخرى عالمية من شأنها إلقاء الضوء على تلك الأحداث المحلية.

أما مقال:"أنت، وهن، ونحن الفاعلات، ونحن المفعول بهن، أيضًا؟" فهو يتناول واحدة من أهم حملات المقاومة للعنف الجنسي ضد النساء والمسماة بحملة"أنا أيضًا" أو"Me Too" والتي انضمت إليها كثيرات من النساء المشهورات والمتحققات مهنيا اللاتي قررن التمرد على صمتهن طوال أعوام طويلة. وتأتي أهمية الحملة في استغلالها لقنوات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وبالتالي انتشارها على نطاق واسع جدا حول العالم، كما يوضح المقال.

وفي إطار المقاومة أيضًا، تأتي دراسة مهمة للباحثة القانونية (ماريان سيدهم) حول قوانين العنف ضد النساء حول العالم، وكيف ساعدت تلك القوانين في تخطي كثير من العقبات التي عادة ما تجعل النساء يحجمن عن إتخاذ السبل القانونية لنيل حقوقهن في حالة التعدي عليهن جنسيًا بطريقة أو بأخرى، فتحتوي الدراسة على أمثلة لتلك القوانين من بلدان مثل: الهند وألمانيا والسويد وغيرها، في محاولة لإنارة الطريق للتشريع في مصر وغيرها من الدول العربية وإلقاء الضوء على الثغرات التي حاولت قوانين دول أخرى ملأها.

ويحتوي باب الوثائق على عرض لمبادرة رائدة لمقاومة التحرش الجنسي في الجامعات المصرية، هي مبادرة"وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة"، فتعرض (مها السعيد)، مُؤسسة الوحدة ومديرتها، لظروف إنشاء تلك الوحدة والدعم، أو المعوقات، التي قابلت المجموعة التي ساهمت في تأسيس الوحدة. وتأتي أهمية تلك الوحدة كونها أول وحدة تنشأ لهذا الغرض في جامعة مصرية، ومن نجاحها في إلهام جامعات أخرى بإنشاء وحدات مماثلة. أما السبب الآخر فهو أهمية الجامعات نفسها، كمؤسسات تضع لبنات تطور المجتمع، وهي من المؤسسات المنوط بها تمكين النساء. فالجامعة مكان تكون فيه المرأة طالبة وأستاذة، وموظفة إدارية، وعاملة، على قدم المساواة مع زملائها من الرجال (وإن كانت أيضًا المؤسسات ذات السقف الزجاجي الذي لا يمكن النساء من الوصول لمواقع القيادة إلا في حالات تعد قليلة جدا بالنسبة لأعدادهن)؛ مما يجعل تعرضها للعنف الجنسي داخل الجامعة نفسها مشكلة خطيرة، جديرة باهتمام الدولة وكل أطياف المجتمع أيضًا.

أما كتاب"الثورة تبدأ من البيت" الذي تعرض له داليا يوسف فهو عن حق كتاب شديد التميز، حيث يقدم شكلاً جديدًا من أشكال المقاومة يتمثل في المقاومة عن طريق الحكي والإبداع؛ حيث تقدم النساء تجاربهن عن العنف الذي يتعرضن له بكلماتهن- وأشعارهن – في بعض الأحيان، دون تدخل من المحرر، مما يلغي المسافة بين القراء من الجنسين وصاحبات التجارب ويمنح التجربة دفء الصدق والمباشرة.

وختامًا، نرجو أن يكون هذا العدد من"طيبة" إضافة، ليس فقط على مستوى التنظير والإسهام المعرفي، على أهمية ذلك، وإنما إسهام ناشطي أيضًا من شأنه مقاومة العنف الجنسي ضد النساء، بما يقدمه من دراسات ميدانية ودراسات حالة مهمة للنساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي في منازلهن أو أماكن العمل، أو تلقي مقالات قيمة حول أسباب ووقائع التحرش والعنف الجنسي في مصر، والعالم العربي، ومن أبحاث حول أشكال مناهضة هذا العنف في بلادنا وبلدان أخرى حول العالم، نأمل أن تُؤتي ثمارها، في ظل

تجمع تلك الجهود، ولفت النظر أن المسكوت عنه، لم يصبح مسـكوتًا عنـه الآن، ولن يعـود أبدًا مسكوتًا عنه بعد الآن.

«سجين الحكاية »

الفحولة، والشبق، والعنف

يسري مصطفى

لم يشهد التاريخ اهتمامًا بالعنف ضد النساء مثلما هو حاصل الآن، فقد أصبح العنف الجنسي جريمًة تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية، وأصبحت ممارسات مثل التحرش الجنسي كافية لإسقاط رموز سياسية وفنية ورياضية وثقافية، وسُنت التشريعات ووُضعت استراتيجيات لمواجهة العنف ضد النساء، وبالأمس القريب منحت جائزة نوبل للسلام لاثنين من الشخصيات الناشطة في مواجهة العنف الجنسي: (نادية مراد) العراقية الأيزيدية، التي كانت ضحية العنف الجنسي، ثم أصبحت ناشطة في مواجهة هذه الجرائم، والطبيب الكونجولي (دنيس موكويجي)، الذي كرس حياته للدفاع عن ضحايا العنف الجنسي. وبعد أن كانت الأصوات النسوية رأس الحربة في كشف ومواجهة العنف ضد النساء، اتسعت دائرة الاهتمامات لتشمل قطاعات أوسع تضم مؤسسات المجتمع المدني، والإعلام، والجهات البحثية، والأكماديمية، والحركات الاجتماعية والشبابية، وحتى الحكومات، والمؤسسات الدينية. فلا شك أن المسكوت عنه بات يتكشف وبقوة، والأغطية الشرعية التقليدية للعنف باتت تتمزق وبوتيرة سريعة. ومع ذلك فإن العنف ضد النساء لا يزال نشطًا كالوباء، فثمة أعداد هائلة من النساء لا يزلن ضحايا أشكال مُتعددة من العنف، بداية من التحرش اللفظي، وانتهاء بالاغتصاب، والقتل، على خلفية الشرف، مرورًا بالعنف الأسري، والتشويه الجسدي باسم العادات والتقاليد، والاستغلال الجنسي فيما بات يُعرف بالعبودية المعاصرة.

لا شك أن العنف ضد النساء جذوره التي تمتد بعيدًا في عمق التاريخ، فعلى مدار التاريخ، وعبر المجتمعات المختلفة – تشابه الكثير من أنماط العنف، ومع ذلك، فإن العنف يخضع للتحولات التاريخية والاجتماعية من حيث: أنماطه، ومبرراته، وطبيعة الوعى به وإدراكه. فكثير من مظاهر العنف في سياقات تاريخية واجتماعية معينة كان يُنظر إليها على أنها أمور طبيعية، وهذا لا يعنى أنها لم تكن عنفًا، ولكن يعنى أنها لم تكن مُدركة بوصفها عنفًا. فضرب الزوجات في سياقات معينة يتم قبوله بوصفه أمرًا طبيعيًا، وفي سياقات أخرى يعد عنفًا لا يمكن قبوله. وختان الإناث لم يكن يثير الشجون بوصفه عنفًا، فقد ظل لقرون طويلة (ولا يزال لحد كبير) أمرًا طبيعيًا، ومستحسنا، وبدونه تفقد المرأة طهارتها، وهويتها كما مرأة مرغوبة ومقبولة اجتماعيًّا، أما بعد الكشف عن جوانبه المظلمة، فقد أصبح مُدركا لدى فئات يتزايد عددها، بوصفه عنفًا و"غير طبيعي"، و"غير شرعي". لم تتحرر الملايين من النساء من العنف، وهذا واقع، ولكن المؤكد أن العنف يفقد شرعيته، وبات مُدركًا بوصفه جريمة، ودلالة على التخلف، والرجعية، والاستغلال.

وفي هذا السياق، نحاول إثارة مسألة تحولات العنف ضد النساء من منظور التحولات التاريخية والاجتماعية والثقافية، وأثرها على أنماط العنف ومبرارته. وننطلق من فرضية أساسية، وهي أن العنف في أنماطه المعاصرة يصعب تفسيره خلال معادلة السيطرة الذكورية، مقابل الخضوع الأنثوي، كما هو شائع في الخطاب العام عن العنف ضد النساء، فهذه المعادلة التقليدية لم تعد كما كانت في السابق. فكثير من أشكال العنف يمكن تفسيرها من خلال ما شهدته هذه المعادلة من تحولات وتغيرات، فالذكورة التقليدية، وإن تحصنت بموروثات وتقاليد اجتماعية، ودينية، وسياسية، إلا أنها دخلت حيز الاغتراب بفعل التحولات التاريخية والاجتماعية، وفي اغترابها تلجأ إلى العنف. ولا يعنى هذا انتهاء السيطرة الذكورية، ولكن يعني أنها تخسر مواقع كانت حكرًا عليها، وتفقد هيبتها التي كانت تبدو في السابق، و كانها ضمن نظام الكون، وفي دوامة اغترابها، فإنها تستدعى الماضي؛ للحفاظ على شرعيتها، وتستحدث وسائل جديدة لترتدى رداء العصر.

ولذا نفترض أنه على الرغم من استمرار العنف ضد النساء، إلا أن مشهد العنف الآن ينبغي أن يُنظر إليه نظرة تاريخية تضعه في سياقه، فقد بقي منه ما بقي، وتراجع بعضه، وتغير البعض الآخر، واستجدت أشكال لم تكن معلومة في السابق. فختان الإناث، على سبيل المثال، يتراجع، وإن كان تراجعه بوتيرة بطيئة على غير المأمول، حتى أن تبريرات وطرق الختان باتت تتخذ منحى مختلف، فالتبرير الديني يتراجع، على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي، أما التبرير الاجتماعي، كالخوف من عدم زواج الفتاة، فيتخذ موقعًا متقدمًا، وتراجع دور الداية، والحلاق، والممرض، ليتصدر الطبيب المشهد، فيما يعرف بتطبيب الختان. و قد ينطبق الأمر كذلك على معدلات وطبيعة جرائم"الشرف"، فهي لم تختف، ولكنها لم تُعد عقوبة حتمية لكل فتاة تفقد عُذريتها، أو تقيم علاقة خارج إطار الزواج. وبالمقابل، فإن معدلات التحرش الجنسي قد زادت بصور مزعجة، إلى درجة أن بعض الأصوات تتباكى على الماضي الجميل، الخالي من التحرش.

أزمة الذكورة

يرتبط الحديث عن العنف ضد النساء في مجتمعاتنا بمفاهيم أساسية، وفي مقدمتها المجتمع الأبوي، السيطرة الذكورية، المجتمع الشرقي، العادات والتقاليد. ومع ذلك، فإن المجتمع الأبوي يفقد شرعيته التاريخية، والسيطرة الذكورية تتراجع معه، والكثير من أنماط العنف المعاصرة يصعب تفسيرها من خلال العادات والتقاليد، والعنف المرتكز على النوع الاجتماعي، في جانب كبير منه، ليس دليلاً على هيبة السيطرة الذكورية بقدر ما هو نتيجة التوتر، والقلق، والخوف من فقدان هذه السيطرة. وبالتالي فإن الخطاب العام والمعمم حول سيطرة الرجال وخضوع النساء، وإن كان لا يخلو من مصداقية، إلا أنه لم يُعد يعبر عن الواقع بشكل دقيق. وقد تناولت هذا الموضوع في دراسة سابقة عن النظام الأبوي، وافترضت أن النظرة السائدة في الخطاب المناصر لحقوق النساء بشأن ثنائية السيطرة/ الخضوع" تتجاهل حقائق تاريخية تتمثل في التحول في العلاقات بين الجنسين، بما يعنيه ذلك من تحقيق مكاسب للنساء والتي غالبًا ما تكون غير منظورة عندما ينحو الخطاب المناصر لحقوق النساء إلى التعميم... وعلى ما يبدو أن الذكورة كشرت عن أنيابها ليس بسبب قدرتها على فرض سطوتها الكاملة، ولكن ربما بسبب عدم قدرتها على السيطرة بسبب المكاسب التي تحققت لقطاعات من النساء في العصر الحديث. وهذه القضية بدأت تتكشف مؤخرًا من خلال بعض الدراسات التي بدأت تلفت الأنظار لأزمة الذكورة"([1]).

وهكذا، فإن فرضية أن النظام الذكوري لا يزال يمتلك القدرة على أن يتجلى، ويفرض ذاته في الوعى العام، بوصفه نظامًا طبيعيًا أصبحت موضع شك. إن شخصية (السيد أحمد عبد الجواد) في رواية نجيب محفوظ كانت نموذجًا لهيبة السيطرة الذكورية، مقابل زوجته (أمينة)، التي كانت نموذجًا للخضوع. وفي الحقيقة أن (السيد أحمد عبد الجواد) لم يضرب (أمينة) ولكن كان مسيطرًا بوصفه الرجل، وكانت خاضعة لأنها امرأة بدون حاجة إلى العنف الجسدي، فلم تكن سيطرة (السيد عبد الجواد) مهددة، ولم يكن بحاجة إلى العنف المادي. هذا النموذج يتراجع ولم يُعد قادرًا على الصمود أمام متغيرات العصر، وفي مقدمتها أن (أمينة) لم تُعد (أمينة) الخاضعة.

إن صورة الذكورة في أنماطها التقليدية تهتز، فأعداد متزايدة من الرجال يحاولون تثبيتها من خلال التذكير بأنهم ذكور أقوياء، لديهم القدرة على السيطرة والتحكم. وكما تقول الباحثة (آمال قرامي):"ويتجلى تحرك الرجال أو مقاومتهم للمد النسائي في شكل خطاب يرفض تعريض الذكورة للاهتزاز، يُدلي به من كانوا في مواطن صنع القرار، ويظهر أيضًا في رفض السلفيين المعاصرين لكافة مظاهر تغيير المؤسسات الاجتماعية سياسية والقانونية التي أدت إلى تحول في وضعية المرأة والعلاقة بين الجنسين. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ تبدو"المقاومة الرجالية" في ممارسات يومية عديدة - تبرز التأزم الحاصل في البنية العلائقية بين الرجال والنساء، وهو توتر يصل لحد اللجوء إلى العنف

المادي، واللفظي والرمزي. فكلما شعر الرجل بأن تطور المرأة هـدد مكانتـه في الخـارج؛ إزدادت رغبته في عرض قوته داخل المنزل. فهـو السـيد المسـموع الكلمـة، ذو السـلطة، التي لا تنافس، وعلى الزوجة أن تكـون التـابع والخاضـع. وكلمـا نفي الرجـل أزمتـه وأنكـر مكابدته لشتى ضروب المعاناة؛ ازداد تشبثا بممارسة العنف ضد النساء، وهـو إجـراء يتخـذ لأسباب تعويضية دفاعية"([2]).

وبالتالي، إذا افترضنا أن استراتيجية السيطرة الذكورية، في جانب كبـير منهـا على الأقـل، باتت اسـتراتيجية تعويضـية، بمعـنى اسـتخدام كـل الوسـائل الـتي تعـوض اهـتزاز الصـورة التقليدية، فلا غرابة إذن، أن يكون الكثير من أشكال العنف ضـد النسـاء أهم وسـائل هـذه الاسـتراتيجية؛ من أجـل الحفـاظ على صـورة بـاتت تفقـد رونقهـا التقليـدي، والانتقـام من النساء بوصفهن المسئولات عن خفوت وربما تشوه صـورة الـذكورة. وفي خِضـم الصـراع من أجل الدفاع عن هـذه الصـورة، يتم اسـتدعاء الصـور النمطيـة عن الـذكورة المتفوقـة، والأنوثة الخاضعة في الموروث الثقافي والديني. وقد ينظـر البعض إلى هـذا الأمـر بوصـفه عـودة إلى الماضـي، ولكن في الحقيقـة إنهـا محـاولات لموضـعة الماضـي في الحاضـر، والاسـتعانة بـه لإضـفاء مشـروعية على ذكـورة لا تجـد مـا يمنحهـا مشـروعية في الأطـر المرجعية المعاصرة، والتي باتت ترتكز بصورة متزايدة على مبادئ حقوق الإنسان.

وبالطبع، فإن الاستراتيجية الذكورية التعويضـية ليسـت شـأنًا قاصـرًا على أنمـاط الـذكورة الحديثة، بل إن الكثير من أنماط الأنوثة الحديثة، هي جزء لا يتجزأ من المعادلة، فلعب دور الأنثى الناعمة لا يـزال فـاعلاً في بنـاء وتشـييد صـورة الـذكورة الخشـنة، بـأدوات الحداثـة والموضة. ولكن ينبغي عدم الخلط بين"النعومة" و"الخضوع"، فكثيرا من الفتيات والنسـاء يتمثلن دور الأنـثى الناعمـة (المقابـل للـذكورة الخشـنة)، ولكنهن لا يلعن الـدور التقليـدي للأنثى"الخاضعة"، وهذه معضلة أخـرى، تواجـه الـذكورة المعاصـرة، والـتي تربـط النعومـة بالخضوع، كما كان الحال في الماضي. ولنكن أكثر دقة فنقول الربط بين النعومة والقابلية للخضــوع، فالــذكورة لا تمــارس وجودهــا مــع الخضــوع"الخامــل"، فهي تتجلى في عمليات"الإخضاع" والقدرة على الترويض.

وكما هو معروف، فإن تشييد الذكورة يرتكز على"القوامة" بالمعنى السياسي والاجتمـاعي و"الفحولة" بالمعنى الجنسي البيولوجي. وفي الحالتين، فإن التمييز ضد النساء يُعد شرطًا أساسيًا؛ لبناء القوامة والفحولة، وبالتالي، فإن أي محاولة لمنع التمييز ضـد النسـاء تشـكل تهديدًا لهذه الصورة، بما يُفضي إلى العنف. والتميـيز في حـد ذاتـه عنـف، ومـع ذلـك فـإن مساعي الخلاص منه لا تنهي الحرب، بل كثيرًا ما تُؤَجِّجها.

وإذا كـانت"القوامـة" تؤسسـها تعـاليم دينيـة، وأعـراف اجتماعيـة نجـد صـداها في قـوانين وضعية، خاصة تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية، فإن"الفحولة" أو التفـوق الجنسـي يعـزى دائمًا إلى حالة طبيعيـة خالصـة، ويتطلب اعترافًـا أنثويًـا، فالفحولـة لا توجـد في المطلـق، ولكنها توجد من خلال الاعتراف بها. وقد كان لاختزال الأنثى في الصورة الجسدية الشبقية مضاره على الرجال، فقد أريد لهـا أن تكـون مثـيرة لرغبـات الفحولـة، ولكنهـا بـاتت أيضًـا مثيرة للخوف، ومصدر تهديد للتفوق الذكوري. وهكذا أصبح القلـق الاجتمـاعي من فقـدان السيطرة مرتبطًا بقلق وجودي، يتعلق بالصورة الذهنيـة عن المـرأة الشـبقية. وهـذا البعـد يفسر العديد من مظاهر العنف ضد النساء.

الخوف من النساء

إن الخوف، بشكلٍ عام ظاهرة طبيعة، ومرتبطة بالحيـاة واسـتمرارها، فبـالخوف يمكن أن نحمى أنفسـنا من مخـاطر تتهـددنا، كمـا أن الخـوف مكـون أصـيل من مكونـات العلاقـات الاجتماعية، فمن المستحسن دائمًا أن نعبر عن خوفنـا على شـخص نحبـه، وغـير ذلـك من المعاني. ولكن بالمقابل هنـاك خـوف مرضـي، وخاصـة عنـدما يتحـول إلى خـوف جمـاعي مؤسس على مصالح، أو تصورات، ومعتقدات خاطئة، وصور نمطية، لأن الخـوف في هـذه

الحالة يرتبط بكراهية مسبقة لآخر ما، وليس نتيجة أفعال ملموسة؛ إنها كراهية على الهوية. ولعل أبرز أشكال هذا الخوف هو ما يُعرف بالخوف من الآخر الأجنبي، أو المختلف دينيًّا أو عرقيًّا أو جنسيًّا. وقد أصبحت هذه الظواهر محل اهتمام متزايد باعتبارها تشكل نوعا من العنصرية ومصدرًا من مصادر العنف السياسي، والاجتماعي.

ويتصدر الخوف من الإناث هذا الحيز من الخوف المرضي؛ لأنه بداية خوف على أساس الهوية، ويرتكز على صور نمطية ومعتقدات خاطئة، ويُفضي إلى صنوف من العنف. ولا يوجد نمط آخر من الخوف كان موضوعًا لتبريرات اجتماعية، وثقافية، ودينية مثل الخوف من النساء، ولم يكن هناك ضحايا لأي نوع من الخوف مثلما كان الحال بالنسبة للخوف من النساء عبر التاريخ، وفي كل المجتمعات تقريبًا. ويطبع هذا النمط من الخوف المجتمعات، والثقافات، التي يُطلق عليها"ذكورية"، فالسيطرة الذكورة، حتى تبرر وجودها، قد شَيطنت أجساد النساء، وآمنت بذلك، فصار الخوف واقعًا ثقافيًّا واجتماعيًّا؛ فلا أحد يفتعل، لأنهم يخافون بألفعل. إنها متلازمة الذكورية، والقلق، والخوف، وكلما كان هناك إفراط في التصورات النمطية عن الذكورة المتفوقة، كلما كان هناك إفراط في الخوف من الأنوثة، بجعلها أنوثة مفرطة.

يتمحور هذا النمط من الخوف حول الصور الذهنية عن طباع النساء، وقدراتهن الجنسية. فللنساء طباعهن المتساوقة مع طبيعتهن، فَهُنَّ يتقنَّ الكيد، والغواية، من حيث طباعهن، وهن شبقيات بحكم طبيعتهن، فالتصورات، التي استضعفت المرأة، والتي تنظر إلى الأنوثة على أنها"عجز دائم"، وهي المقولة التي يجرى تداولها في الخطاب الفقهي الإسلامي، هذه التصورات ذاتها هي التي منحت الأنثى قدرات جنسية فائقة، بعد أن اختزلتها في جسدها، وكثفت هذا الاختزال بهدف الإقصاء، والاشتهاء. وهكذا أصبحت الذكورة في مواجهة دائمة. مع شيطان الأنوثة الشبقي، الذي أنتجته الثقافة الذكورية ذاتها. وعليه، فقد تشكلت الصورة الذهنية عن النساء بطريقة مزدوجة، فيها الخوف الذي يتطلب الحرص والكراهية، والافتنان الذي يتطلب التودد والامتلاك. وفي الحقيقة أن الافتنان لا يحد من الخوف بل يفاقمه. فالافتنان من الفتنة، ومن معاني (الفتان) في اللغة العربية؛ الشيطان.

ويُعد تضخيم قدرات النساء الشبقية، والخوف منها،ظاهرة عابرة للثقافات، وفي كل الأحول يستحضر التفوق الشبقي الشيطان ليقترن بالأنثى، ومثل هذه الروايات نجدها في الثقافة الشرقية، والغربية. فالخطيئة الأولى لحواء طبعت التصورات عن المرأة في مختلف الثقافات".. وبالتالي ظل تاريخها يحمل هذه العلامة، ولهذا اعتبرها البعض قرينة الشيطان، ورماها الآخر في خانة الشرور. ولا يتعلق الأمر هنا بالثقافة العربية الإسلامية بل بالثقافات الإنسانية. من هذا الترسيم تشكل المرأة هامشًا، والرجل مركزًا. بين الهامش والمركز خيوط من المد والجذر، من الغواية والشهوة.." ([3]). وفي هذا الصدد تقول (صوفية السحيري):"ومن الروايات التي تلح على تجسد الشيطان في صورة المرأة، الرواية التي ذكرها الطبري ورفعها إلى مجاهد:"إذا أقبلت المرأة جلس الشيطان على رأسها فزينها لمن ينظر، فإذا أدبرت جلس على عجزها فزينها لمن ينظر". وفي ذلك تقول:"ولاشك أن الربط بين المرأة والشيطان لا يقصد به كونها شيطانًا حقيقيًا (لأنه من الجن) ولكن المقصود بهذه الفكرة أنها أداة ممتازة من أدوات الإغراء وأن الشيطان يزين من خلالها كرمز للجنس مرغوب ومطلوب لدى الرجال فيوحى له بالمحرم الجنسي، أي الزنا، وهو جريمة ضد التعاليم الدينية والوضع القائم"([4]).

ومن ناحية أخرى، فإن تاريخ الجنسانية الغربية يحمل إلينا دلائل تعكس هذه التصورات. فكما جاء في كتاب جاك أندرييه"النزوع الجنسي الأنثوي" تحت عنوان"بوابة إبليس"، بأن هذه التصورات نجدها في أساطير آلهة الإغريق، فيقول:" في السجال حول موضوع تقاسم لذة الحب سواء للمرأة أو للرجل، سلم"زيوس وهيرا" [من آلهة الإغريق] زمام أمرهما إلى"تيريزياس" [الكائن الأسطوري الذي تحول من رجل إلى امرأة]، وهو الذي ساقته المغامرات الأسطورية ليكون من كلا الجنسين بالتتابع. وقد أجاب: إن قُسمت

المتعة إلى عشرة أقسام، فسينوب المرأة تسعة، فيما ينوب الرجل قسمًا واحدًا". ويضيف أن هذا الأمر يتجاوز العصور والثقافات، ففي القرن التاسع عشر في قاموس للعلوم الطبية، تشير مادة الشبق في باب"المرأة" إلى" أن المرأة تساوى وسطيًا رجلين ونصف !". وعدم التساوي هذا بالاستمتاع"هو طريقة للقول:"المرأة خطرة" على الرجل وعلى نفسها، ولعل لعنة سفر الجامعة [أحد أسفار الكتاب المقدس/ العهد القديم] تنبثق منذ الأزمان الغابرة:"وجدت أمرَّ من الموت، المرأة التي هي شِباكٌ. وقلبها إشراك ويداها قيود. الصالح قدام الله ينجو منها، أما الخاطئ فيُؤخذ بها" (سفر الجامعة، الإصحاح السابع 26)([5]).

وثمة تفسيرات، من المنظور النفسي، والاجتماعي، للعنف المؤسس على الخوف من النساء، فوفق معجم الجسد، يتم تناول الظاهرة من منظور نفسي - بيولوجي:"بشكل عام، الرجل يخترق، والمرأة تُخترق. وهذا وذاك يشتركان بأعمق ما فيهما. وحتى لو تميزت الذكورة بشهوة الوصول لجسد المرأة. ويمكنها فرض استيهامات القوة، فإنها لا تنطوي، رغم ذلك، على وضع بين قوسين المخاوف والقلق، التي تتفجر عندما يكون المرء أمام حميمته، وعندما يتعرى أحدهما أمام الآخر .. حتى إن اللجوء للفظاظة والعنف، ليس أحيانًا سوى طريقة ليطمئن نفسه على رجولته الخاصة، وليتوهم أن الرجل، بصفته ذكرًا، أنه ليس - أبدًا - رهن النساء. ومن هنا، إن لم تكن استيهامات الاغتصاب، فعلى الأقل استيهامات القوة القادرة على تقويم الجنس المُذكَّر، وعلى دعم قدرة الرجل على الفوز بجسد المرأة"([6]).

وبالمعنى الثقافي، والاجتماعي، فإن الرغبة الأنثوية"المخيفة". هى – بلا شك - جزء من البناء الثقافي المرتبط بالعلاقة بين الجنسين. تقول الباحثة (خلود السباعي):"إن الرغبة الأنثوية ليست نتاج حتميات طبيعية، بقدر ما هي تمثلات اجتماعية خاضعة لنظام رمزي تمنحه الثقافة دلالات تتجاوز مستواها الفيسيولوجي البسيط، الشئ الذي أصبحت معه الذكورة، والأنوثة، عبارة عن طقوس واستيهامات، تمت بلورتها بأشكالٍ مختلفة باختلاف الثقافات، التي حددت لكل من الرجل والمرأة دوره ووضعه، ومنحته طرقًا معينة في إبراز شبقية التعبير عن لذته. ولقد أدى"غموض" الجسد الأنثوي في ظل المجتمعات الذكورية دورًا أساسيًا في إحساس الرجل بالخوف والقلق من الرغبة الأنثوية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- يخاف الرجل من تعبير المرأة عن رغبتها الجنسية؛ لما في ذلك من"تكسير" للصورة المثالية للأم، ولما يسببه ذلك من آلام لا شعورية.

- يخاف الرجل من عدم امتلاكه الكفاءة اللازمة لإرواء هذه الرغبة الجنسية، الشئ الذي يجعل ذكورته موضع تساؤل وشك" ([7]).

وبما أن السيطرة الذكورية هي نظام اجتماعي، وليست طبيعة بشرية، فإن بناء هذا النظام والاطمئنان على الذكورة وتأمينها- ظل همًّا جماعيًا في المجتمعات الذكورية، والخوف من انهياره أيضًا خوف جماعي. وفي الحالتين، فإن الأمر يتطلب تدابير وقائية، وأخرى عقابية. ومن أهم هذه التدابير، تلك المتعلقة بإبطال مفعول الأنوثة الشرير من خلال ممارسات نجدها في العديد من الثقافات مثل: الختان، والتصفيح، وكي الثدي كما كان الحال في بعض المجتمعات الأفريقية. وكل هذه الممارسات تتم تحت غطاء العفة والطهارة. وإلى جانب التدابير الوقائية، هناك تدابير عقابية لمن تخل بالقواعد الاجتماعية والأخلاقية المنظمة للعلاقة بين الجنسين، ونظام الجنسانية في المجتمع، وهي عقوبات تشمل الإقصاء والتشهير، وحتى القتل. تقول (صوفية السحيري):"إن التحذير والخوف من المرأة مرتبطان ارتباطًا عضويًا بحياتها الجنسية، والتأكيد على عفة الزوجة، والذي عبر عنه الإمام الغزالي بقوله:"ينبغي أن يزيد، أو ينقص [أي الحذر من المرأة] بحسب حاجتها في التحصين، فإن تحصينها واجب عليه". ويعتقد أن طاقة الجنس عند المرأة أكثر طبيعية

وقوة من الرجل، وإذا لم يسيطر على هذه الطاقة الجنسية عند المرأة؛ فإنها تسبب فتنة تهدد النظام الاجتماعي. وتكون هذه السيطرة بالإشباع الجنسي، وبسيطرة الرجل. ويقترح (الغزالي) أن يتصل الرجل بزوجته كلما أمكنه ذلك، أو مرة كل أربع ليالٍ إذا كان متزوجًا من أربع نساء. ويُشكل هذا الرقم حدًا أدنى حسب رأيه، وإلا ما تمكن الرجل من إشباع حاجات المرأة الجنسية"([8]).

ويطال العقاب جنس الرجال أنفسهم في حالة العجز، أو الشذوذ، فالرجل الذي يخون ذكورته يتعرض للإقصاء والتهميش. إن الخوف من النساء يتصل بالخوف من العُنَّة، والمثلية الجنسية، من خيانة أسطورة التفوق الذكوري في حالة العجز، ومن أن يتحول الرجل إلى امرأة مخترقة في حالة المثلية. وهنا يكون العنف أشد وأقصى. وبدرجة أقل من المثلية، تعتبر"العُنَّة" عارًا ينبغي التعتيم عليه، وقد لا يجد على الرجل أمامه سوى الخروج السري من عالم الرجال والنساء، أو ممارسة أقسى درجات العنف على شريكته الأنثى؛ لتعويض ذكورته العنينة، وعقابها على عاره الشخصي.

ختان الإناث نموذجًا

يعد ختان الإناث النموذج الأكثر دلالة على تدابير المجتمع الذكوري؛ من أجل السيطرة على جسد المرأة الشبقي، والحد من خطورته. ومن أجل إخفاء هذا السبب الرئيس يتم اللجوء إلى سرديات تتعلق بالطهارة والنظافة، والعفة، كمفاهيم أخلاقية تتعلق بتهذيب جسد المرأة، ومن ثم أخلاقها، وهو ما يؤدي بدوره إلى وأد الفتنة، وحماية النظام الاجتماعي. ووفق كلام خلود السباعي:" كانت لهذه الاعتقادات السائدة عن الجنسية الأنثوية كمثار للبلبلة، والاضطراب، والإخلال بالنظام، انعكاسات ساهمت في"قضم" هذا الجسد الأنثوي بما فرضت عليه من التزامات وإكراهات. فلقد اعُتبرت المرأة مثار فتنة – أرادت ذلك أم لم ترد- فيكفي وجودها"كامرأة" لكي تشكل خطرًا يهدد الرجل، كما يهدد نظام الجماعة بأسرها، ما تقرر معه أن تكون هي"طاهرة" لكي تحفظ طهارة الرجل" ([9])

الختان يعنى الطهارة، والجسد المرغوب/ المأمون وفق التعاليم الدينية، والاجتماعية يجب أن يكون طاهرًا وعفيفًا، والطهارة والعفة لها معايير ينبغي الالتزام بها. وتعني الطهارة:"النقاء من النجاسة والدنس والبراءة من كل ما يشين. وطهارة الحائض أو النُفَساء: انقطاع الدم. أو الغُسل بعد انقطاع الدم وطهر الشئ بالماء وغيره؛ جعله طاهرًا. وطهر الولد: ختنه. وطهَر القناة أو الترعة: أخرج ما رسب فيها من غرين.."([10]). وتمتد الطهارة لتشمل كل فعل يزيل النجاسة، والوسخ، وما هو ضار مثل: تطهير الجروح، وتطهير الفم. وهذا ما يخص الجسد المادي، ولكن طهارة الجسد هي شرط لطهارة الروح. أما العفة والعفاف فتعني:"الكف عما لا يحل ولا يجمُل من قول أو فعل، وهو عفيف، وهي عفيف، إذا افتقر لا يسأل الناس، ويتعفف عما في أيدي الناس. والعفة: ترك الشهوات، وغلبت في حفظ الفروج" ([11]) وكما هو معروف أن علاقة المرأة بالطهارة تصل في سياقات ثقافية معينة إلى حد الهوس، فهى دائمًا متهمة بالنجاسة، وتتصل الطهارة بالنظافة، فالجسد النجس هو جسد غير نظيف، ويُعتقد كما سنرى لاحقًا، أن الفتاة غير المختتنة هي فتاة غير نظيفة.

ويسمى الختان كذلك، الخفاض، وتعنى كلمة الخفض:"المطمئن من الأرض، فيبدو الترابط واضحًا بين الخفض (الختان) الذي يُخَفِض ويُقلَل من غلمة المرأة – إن لم يقض عليها تمامًا-، وبين الخفض (الأرض المطمئنة)، فكان الخفض (الختان) يجعل الأرض (المجتمع) التي تعيش عليها المرأة أرضًا مطمئنة لا تخشى من المرأة، التي فقد جسدها معنى الرغبة والشوق إلى المتعة المؤدية إلى الفتنة"([12]).

وبهذا تكون الفتنة هي الداء، والطهارة هي الدواء، والتطهر لا يعني التخلص من الدرن والنجس، والوسخ بطقوس الاغتسال، ولكن في حالة المرأة يصل إلى حد بتر وتشويه الأعضاء التناسلية؛ لتطهير جسدها وروحها ومجتمعها. فالختان"أو الطهارة" هو العنف

المقدس اللازم من أجل إنقاذ المجتمع، وصيانة تفوق الذكر، بل وحماية الأنثى من طبيعتها الشريرة، أو على الأقل المثيرة للقلق. وقد خلصت دراسة أجريت بناء على توصية من قوة العمل المناهضة لختان الإناث في التسعينيات، عقب المؤتمر العالمي للسكان والتنمية إلى:"إن شعور الرجال بالقلق ينبع من نظرة مبالغ فيها للقدرة الجنسية للنساء، كما أن احتمال العجز الجنسي قد مثل عنصرًا مقلقًا للغاية بالنسبة للرجال. فقد شعروا بالخوف من عدم قدرتهم على تلبية الاحتياجات الجنسية للنساء؛ بسبب ضعفهم الجنسي. ويمكن النظر إلى ختان الإناث من المنظور المعاكس، أي أن ختان الإناث يضعف من قدرة وسلطة المرأة الجنسية، بحيث يستطيع الرجل تلبية احتياجاتها. وقد كانت كافة أقوال الرجال حول ذكورتهم وهويتهم وإدراكهم للنساء، موجهة نحو تبرير موقفهم من ختان الإناث ([13]).

إن خوف، أو بالأحرى قلق، الرجال يحمل الجانب الذاتي، أي خوفه على صورته كمتفوق اجتماعيًا وجنسيًا، أو كما تشير الدراسة بحق، خوفه من عدم الاعتراف بفحولته، وهو الاعتراف الذي ينبغي أن يأتي من الشريك الأنثوي. ومسألة الاعتراف في غاية الأهمية؛ فالذكورة، كما الأنوثة، لا توجد بذاتها، ولكنها تحتاج إلى أن يُعترف بها، وفي الحقيقة أن الاعتراف يخضع للمعايير والتصورات الاجتماعية، لما تعنيه الذكورة، والأنوثة، وهذا الشرط القاهر، هو ما يجعل الذكر يلعب دور الذكر المرغوب اجتماعيًّا، والأنثى تلعب الدور الذي يجلها مرغوبة ومأمونة اجتماعيًّا.

وإذا كان قلق الرجال ذاتي خشية عدم الاعتراف بفحولتهم، فإن خوف النساء مختلف, فهو خوف مركب يتضمن الخوف من الإقصاء (عدم الزواج)،والانحراف عن السلوك الجنسي السوي، فضلاً عن دورهن في الحفاظ على النظام الاجتماعي. وثمة ما يؤكد أن النساء طرف فاعل ونشط في تشييد السلطة الذكورية ورعايتها والحفاظ عليها. ومهمة تأهيل الجسد الأنثوي للتوافق مع قواعد الحشمة، والطهارة، والشرف توكل للنساء أنفسهن. تقول الباحثة (مها محمد حسين)، انطلاقًا من آراء عينة من النساء، أن الفتاة المختتنة في التصورات الشعبية تعتبر:"فتاة ذات قدر من الطهر، والتطهر والنظافة، كما أنها فتاة تتمتع بقدر مرتفع من الأخلاق الحميدة، ولا تأتي بأي فعل [لا] يرضى عنه المجتمع، فهي قادرة على المحافظة على نفسها وعلى القواعد المجتمعية في ذات الوقت، فلا تأتي بما يخرجها عن هذا النطاق، وأنها الفتاة المهذبة المثالية في سلوكها، فهي بنت عفيفة الخلق والسلوك، وهادئة الطباع". وتقدم نماذج من عينة الدراسة تعكس المواقف بشأن الفتاة غير المختتنة، فتذكر المقولات التالية:"دايما الناس يقولو إنها بنت محترمة، وطاهرة، ونضيفة وجسمها طاهر، وقادرة تحافظ على نفسها"،"دى تبقى بنت محترمة ما تعملش حاجة غلط، لو شوفتيها فيلم جنسي حتى ولا تهيج ولا حاجة، لو قعديتها في وسط الرجال لا يجرى لها حاجة" ([14]). وبالمقابل تستعرض الباحثة تصورات العينة عن الفتاة"غير المختتنة"، فتقول:"تأتي التصورات الشعبية والمثارة حول الفتيات غير المختتنات، فهي فتاة غير محترمة، بها وصمة عار مجتمعية خفية"زى القنبلة الموقوتة. . تنفجر في أي وقت"، تنتظر أي فرصة للظهور. غير طاهرة ومنحرفة، ولها علاقات محرمة في العلن والخفاء، ومتشبهة بالرجال، وغير نظيفة، فهي قابلة من خلال التصورات فقط لأن تكون غير شريفة، ولا يستطيع من وجهة نظر المجتمع المحافظة على شرفها وشرف أسرتها". وفي هذا السياق، تستعرض بعض مقولات العينة:"غير المطاهرة بتكون هايجة وسايبة، ما لهاش رابط، أي حاجة ممكن تثيرها، وهي ياعيني ما تقدرش تقاوم أي إثارة أو قلة أدب أي شاب معاها"،"اللى مش مطاهرة بتعمل حاجات مش كويسة مع الرجالة، بتعمل في نفسها حاجات زى العادة السرية، عشنها. ..."،"اللي مش مطاهرة بتعمل حاجات كتير حرام، بتعمل شذوذ جنسي مع بنت زيها، مترفتة برضه، ومش مطاهرة، وبتتعرف من بين البنات ([15]) إن التصورات الشعبية لا تنظر مطلقًا إلى أن الختان جريمة بحق الفتاة، بل على العكس، فإن بقاءها على طبيعتها - هو ما يُشكل جريمة بحق المجتمع، والفتاة. قد لا نملك مثل هذه الآراء لعينة من النساء في المجتمعات التقليدية القديمة، ولكن الملاحظ أن

مقـولات النسـاء تتضـمن لغـة معاصـرة مثـل: الأفلام الإباحيـة، والوجـود وسـط الرجـال، و"الشذوذ"، هـذه المفـردات لم تكن معلومـة في السـابق. وربمـا نـذهب إلى القـول بـأن الختان في الماضي كان أمرًا طبيعيًّا، لا يخضع للنقاش، أو التبرير، أما الآن، فهو يحتـاج إلى هذه الترسانة من التبريرات، والتي لا تحيل كثيرًا إلى مرجعيات دينية، وهذا ما نذهب إليـه، من أن العنف ومبرراته يعكس واقعه التـاريخي، والاجتمـاعي. وعلى أي حـال فـإن الختـان بات يخسر الكثير من مناصريه. ومع ذلك، فليس معلومًا إلى أي مدى يرتبط تراجع الختـان بتراجع الخوف من جنسانية المرأة.

الخوف المعاصر

لا شك أن ثمة تغيرات، فرَجُل اليوم ليس كرجـل الماضـي، صـحيح أنـه لا يـزال يـدافع عن التفـوق الـذكوري، ولكن في سـياق مختلـف، ولأسـباب مختلفـة، وبـأدوات مختلفـة. ومن الرجال من تغير، ومن يتغير، ومنهم من هـو أكـثر وعيًـا بحقـوق النسـاء، من نسـاء مـازلن أسرى الأفكار المحافظة. تقول (آمال قرامي):"لئن نما شعور الثقة بالـذات لـدى فئـة من النساء، فإن مشاعر الاعتداد بالذات، والتفاخر بالقوة، حققت تراجعًا نسبيًا لـدى فئـات من الرجـال حملـوا تصـورًا مخالفًـا لمفهـوم الرجولـة. فابتُعـدوا عن العدوانيـة، ونزعـوا نحـو المسالمة وبناء علاقات تبادلية، تقوم على المشاركة". وتضيف:"وبالإضافة إلى ذلك، نعاين اليـوم حـالات تراجـع فيهـا الخضـوع الصـارم للمنمطـات الجندريـة، المُسـوغة للتميـيز بين الجنسين. وهناك حالات تلمس فيها تخليًـا عن القيم الذكوريـة، وميلاً إلى الأنثويـة كالعنايـة بجمـال البـدن، واسـتعمال مستحضـرات التجميـل، واتخـاذ ملابس تنم عن ميـل أنثـوي، أو التشبه بالنساء على مستوى: اللغة، وطريقة الكلام والتعبير، والمشية، والاشتغال بالعطور وغيرها من العلامات السيميائية، التي تنسبها الثقافة التقليدية للنساء" ([16]).

في الحقيقة أن هذه التحولات لا تخضع لأي نـوع من التعميم، فالسـياق العـام يتضـمن كـل شيء تقريبًا بداية من التصورات المحافظة بشكل مفرط، إلى التصـورات المنفتحـة، وبين هـذا وذاك، نجـد التـداخل والارتبـاك. ولعـل النقطـة الحرجـة الـتي تعطي للعنـف الحاضـر خصوصــيته، هي الفجــوة بين التصــورات، والواقــع؛ ففي المجتمعــات التقليديــة كــانت التصورات تواكب واقعها إلى حدٍ كبير، أما في مجتمعاتنا المعاصرة، فثمـة فجـوة وتشـوش بين الصورة الذهنية (التقليدية في جزء كبير منها)، وواقـع المـرأة المتغـير من حيث كونهـا خرجت إلى المجال العام وتنـافس الرجـال في مجـالات كـانت حكـرًا عليهم دون النسـاء. ويمكن القول، إن جانبًا كبيرًا من العنف المعاصر راجـع إلى هـذه الفجـوة بين مـا يتصـوره الرجل (وأيضًا المجتمع) وبين ما تفرضـه شـروط الواقـع الجديـد. فـالخوف لم يَعـد مجـرد القلق من التفوق الجنسي، بل الخوف من فقـدان السـيطرة، والتفـوق الاجتمـاعي. وكمـا يقــول (عزيــز العظمــة):"... أن الخطــاب الأدبي، والفقهي، واليــومي، نــزع عن المــرأة إنسانيتها، أي فاعليتها، وشخصيتها وكيانها الوضعي. واختصـرها في أنوثتهـا المفهومـة على أنها انفعال، ورمى بواقعها إلى حيز ما هو غير طبيعي. ولـذا أصـبح من الصـعب الكلام عن المرأة في واقعها، أو التعامل معها على أساس من هـذا الواقـع، إلا أن وصـم هـذا الموقـع بالخروج على الأنوثة، أي بما يخيف الرجل الناقص من خشية عـدم دوام السـيطرة، تصـبح المرأة الحقيقية لعنة، أو فتنة أو شيطانة، وكل هذا مواضع للوجل والكراهية..." ([17]).

هنـا تبـدو أهميـة استكشـاف العلاقـة الجدليـة بين المتصـور والـواقعي، فهي علاقـة فائقـة التعقيد، ومتُعددة الأبعاد. فالمتصور يحمل الكثير مما هو تقليدي ومَاضَويّ، أما الواقع، فهـو ليس إلا الواقع المعاصر. فنذهب إلى ما ذهبت إليه (آمـال قـرامي) بـأن ثمـة تحـولات في موقـف الرجـال من المـرأة، وهـذا الموقـف مرتبـط بموقـف هـؤلاء الرجـال من الحقـوق، والحريـات بشـكلٍ عـام، ولكن بالمقابـل، فـإن هـذه الموقـف المنفتح والمتفتح، لا يمكن تعميمه، بل قد يعتبره البعض اسـتثناءً، لأن القطاعـات الأوسـع من الرجـال (ومن النسـاء أنفسهن) لا يزالون في منطقة متصدعة بين المُتصور، والواقعي، فرفض وجود النسـاء في الحيز العام مازال سمة إن لم تكن واقعية، فهي ذهنية، بل إن هذا الرفض قـد يأخـذ أبعـادًا

مؤسسية، كرفض القضاة الرجال تولي النساء منصب القضاء. أما على المستوى الشعبي، فقد يستفيد الرجل من خروج شريكته للعمل، وقد يكون عالة عليها، ومع ذلك يظل يستبطن موقفًا ذهنيًا يرى أن المرأة مكانها المنزل، وقد يصل الأمر إلى حد تعنفيها إذا ما رفضت الإنفاق عليه، وتعنيفها لأنها لا تقوم بواجباتها المنزلية. وفي حين يتراجع العنف التقليدي ممثلاً في ختان الإناث عند قطاعات تتزايد أعدادها بفضل الوعي المتزايد، فإن تعبيرات الذكورة باتت عنيفة، خاصة في المجال العام. وربما يفسر هذا لماذا يتراجع الختان، ويتفاقم التحرش الجنسي، صحيح أن كلاهما يرتبط بإثبات التفوق الذكوري، والانتصار على الجسد الأنثوي، إلا أن التحرش يظل فعل فردي؛ بهدف التودد وفرض الذات، أو الإيذاء العمدي للنساء، أو توهم القدرة على السيطرة والامتلاك. وبالتالي، فإذا كان الختان استراتيجية جماعية قديمة تديرها النساء بالأساس؛ من أجل إعادة تشكيل الجسد الأنثوي. ونزع فتيل خطورته الحتمية على الرجل، والأسرة، والنظام، الاجتماعي، فإن التحرش فعل ذكوري خالص، لا ترضى عنه النساء، ولا يشاركن فيه، إلا ربما من خلال الانصياع النسبي للفكرة العامة التي تلوم النساء، وتحملهن المسئولية عن أفعال التحرش. وتقليديًا يُعد التحرش إخلالاً بالنظام؛ لأنه اعتداء على شرف الجماعة، الذي تحمله الأنثى المُتحرش بها، وبالتالي، يصعب أن نعتبره موروثًا من الثقافات التقليدية. فعلى ما يبدو، الانتقال المشوه من الروابط التقليدية، إلى الحالة الحضرية، قد أفضى إلى انفلات الذكورة من بعض القيود التي كانت تفرضها العلاقات التقليدية، والتي كانت تعتبر الاعتداء على النساء بمثابة الاعتداء على حرم وأملاك رجال، أو جماعة أخرى، ولكن في المجتمعات الحضرية وتفكك العلاقات التقليدية، أصبحت النساء في بيئات مجردة من شروط المجتمعات التقليدية، دون الحصول على الحماية الحديثة، التي تفرضها قوانين وشروط المجتمع المتحضر. وفي هذا الفراغ، أصبح التحرش ظاهرة؛ لإثبات ذكوريات هائمة وتائهة، تسعى لإثبات ذاتها من خلال توهم القدرة على الامتلاك، والرغبة في التعبير عن التفوق من خلال الإيذاء.

ومن المفارقات بالطبع أن زيادة معدلات التحرش، تأتي في المجتمعات التي تبالغ في الأخلاق والعفة، والاحتشام. ومن الواضح أن هذه المبالغة اللغوية تعني ضمنياً تحميل النساء المسئولية، حيث يتم النظر إلى التحرش بوصفه نتيجة لخرق قواعد العفة، والاحتشام، وهي أمور تخص النساء بالأساس، وليس خرقًا للحقوق، والحريات، وهي أمور تخص الجميع دون تمييز. وعلى الرغم من أن الرد على ذلك بأن المتحرش لا يفرق بين السافرة، والمحجبة، وحتى المنتقبة، إلا أن الفكرة مازالت راسخة في الأذهان، وهو ما يدفع غالبية النساء إلى القبول بشروط معينة في الأزياء، والحركة، والحديث. وتستجيب النساء لإكراهات ومناورات الاحتشام، والعفة، فنجد أن الحجاب يسيطر على المشهد؛ استجابة لمتطلبات الحديث عن المجتمع الذكوري. ومع ذلك تظل الأزياء الحديثة محل مناورات أنثوية، حيث يتواكب الحجاب (كرمز للاحتشام والتَّدين) مع ملابس تستجيب لمقتضيات الموضة، وإبراز الأنوثة. وهذا المركب لا يعنى تركيبة من التقليدي والحديث، بقدر ما يعكس استجابة لوضع ثقافي راهن. وحتى في ال أشكال المتطرفة للملبس كالنقاب، واللباس العاري، فكلاهما كما يرى الكثير، اختزال للمرأة في جسدها.

وباختصار يمكن القول أن الثقافة الذكورية لاتزال تستعيد الحكاية، حكاية الذكر المتفوق والأنثى الخاضعة، أسطورة العفة والطهارة والشرف، وأوهام الأنثى الماكرة الشبقية. صحيح أن ثمة قطاعات من الرجال والنساء تخلصوا من أسر الحكاية، ولكن الثقافة العامة وأساليب التنشئة، والتعاليم الدينية والأخلاقية، مازالت تُعيد إنتاج الحكاية بسيناريوهات جديدة. وعلى ما يبدو أن المجتمعات المعاصرة لم تحل معضلة القلق، والخوف، بل ربما زادت من حدتها، فالصورة الذهنية حول"الفحولة" الذكورية، والشبقية"الأنثوية" دخلت مُنعطفا جديدًا، بعد أن أصبحت مجالاً خصبًا لثقافة الاستهلاك، فصناعة الجمال، التي توظف الصور النمطية للذكورة والأنوثة، هي امتياز لصناعة هائلة تضم شركات مستحضرات التجميل، وتخصصات طبية، ومؤسسات إعلامية.

ختام: حكاية «المارد والصبية»

تبدأ حكايات ألف ليلة وليلة بحكاية (شـهريار) وأخيـه (شـاه زمـان)،الـتي تسـرد مأسـاتهما حكايات"ألف ليلة وليلة"، بعد اكتشاف خيانة زوجتيهما؛ فقررا الرحيـل:"قم بنـا نسـافر إلى حال سبيلنا، وليس لنـا حاجـة بالملـك حـتى نـرى لأحـد مثلنـا أو لا، فيكـون موتنـا خـير من حياتنا". وتبدأ رحلتها بحكاية"المارد والصبية" عنـدما هـاج البحـر، وصـعد منـه عمـود أسـود للسماء، فخافا وطلعا إلى أعلى شجرة ينظران ماذا يكون الخبر. وإذا"بجني طويل القامة، عريض الهامة، واسع الصدر، وعلى رأسه صندوق، فطلع إلى البر، وأتى إلى الشجرة، التي هما فوقها، وجلس تحتها، وفتح الصندوق، وأخرج منه علبة، فخرجت منه صـبية غـراء بهيـة كأنها الشمس المضيئة". تلك الصبية، التي اختطفها الجني ليلة عرسـها وحبسـها في علبـة داخل صـندوق. وبعـد أن أخرجهـا طلب منهـا أن ينـام على ركبتهـا، فنظـرت لأعلى فـرأت شهريار وأخاه، فطلبت منهما النزول، وإلا أيقظت الجني،"فخافا ونزلا إليها، فقـامت لهمـا، وراودتهما عن نفسها، وهددتهما بـأن تنبـه العفـريت وتحرضـه عليهمـا إن لم يطيعاهـا"، ف كان لها ما أرادت. ثم أخرجت لهما من جيبها كيسًا به عُقد، فيه خمسمائة وسبعون خاتمًـا، وأبلغتهما:"إن أصحاب هذه الخواتم كلهـا كـانوا يفعلـون مـا آمـرهم بـه، في غفلـة من هـذا العفريت"، وطلبت منهما أن يعطياها خاتميهما، فأعطياها، فقالت لهمـا:"إن هـذا العفـريت قد اخطتفني ليلة عرسي، ثم أنه وضعني في علبة، وجعـل العلبـة داخـل الصـندوق، ورمى على الصندوق سبعة أقفال، وجعلني في قاع البحر العجاج المتلاطم بالأمواج، ولم يعلم أن المرأة منا إذا أرادت أمرًا لم يغلبها شيء". فلما سمعا منها هذا الكلام، تعجبا غاية العجب، وقالا لبعضهما:"إذا كان هذا عفريتًا وجرى له أعظم مما جرى لنا، فهذا شـئ يسـلينا". عـاد (شهريار)، وأخوه، إلى دياره وبدأ مسيرة العنف والانتقام، فبعد أن قتل زوجتـه والجـواري، والعبيد، راح يتزوج كل ليلة زوجة بكرًا ويقتلها، إلى أن جاءت (شهرزاد) لتبدأ حكايات ألـف ليلة وليلة. وأصبح (شهريار) سجين الحكاية حسب أغنية فيروز.

ولكن في الحقيقـة أن"رجـل" الثقافـة الذكوريـة المعاصـر لا يـزال سـجين حكايـة"المـارد والصبية"، والتي تلخص الكثير من أسباب العنف ضد النسـاء: الفتنـة، والكيـد، والشـيطنة. ولكن الحكاية تغيرت، والمارد الأسطوري أصبح ماردًا واقعيًا، مارد التحولات التاريخية الذي لا يعبأ بالقيم التقليدية، مارد التحول في العلاقة بالجسد، الجسـد الـذي بـات بفعـل التقـدم الطبي قادرًا على إعادة تشكيل ذاته، وتجديد عذريته، كما أن الصبية لم تُعد صبية الماضي؛ التي لا تملك سوى كيدها، إنها الصبية الـتي بـاتت تملـك فرصًـا أكـبر للاسـتقلال، والـرفض والقبول، الصبية المستعصية على الامتلاك. لقد دخلنا عصرًا يسعى بكل الطرق إلى إعـادة تأويل وتطويع ما هو تقليدي؛ حتى يستطيع البقاء بدون أن يفقد شرعيته، فما كان مسـتقرًا بـات عرضـة للهـدم، والتشـكك، والسـؤال، فلم يعـد غريبًـا أن تتـوالى التسـاؤلات حـول معنى"القوامة"؟ ومشروعية ضرب وتأديب الزوجات؟ وهل الختان حلال أم حرام؟

إن النظام الذكوري يحـاول أن يحافـظ على شـرعية السـيطرة من خلال العنـف بلا شـك، ولكن أيضًا من خلال التكيف؛ لتبرير وجوده والتبرؤ من بعض أشكال العنف، التي كانت تعد أمورًا طبيعية ومقبولة في السابق. إن شهريار المعاصر سجين حكاية جديدة، كيف يحافـظ على سيطرته التقليدية ويكون معاصرًا ومتحضرًا؟ إنها أزمة فعلية.

الهوامش:

(1) يسري مصطفى:"الأبويـة في الخطـاب الفكـرى المعاصـر: حـول نقـد هشـام شـرابي للنظام الأبوي المسـتحدث" [في يسـري مصـطفي (محـور): خطـاب النـوع الاجتمـاعي، شـبكة الجمعيـات العاملـة في مجـال حقـوق المـرأة، التعـاون الإنمـائي الألمـاني، الطبعـة الأولى، مارس 2014.

(2) آمال قرامي: تصدع بنية"الذكورة المهيمنة" ومحاولات إنقاذها، باحثات، الكتاب الثـاني عشر 2006/2007، المركز الثقافي العربي، بيروت ص 100-125.

(3) حسن إغلان: الجنس والسياسة: التدبير السياسي للجسد في الإسلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، الطبعة الأولى 2018، ص 104.

(4) صوفية السحيري بن حتيرة: الجسد والمجتمع: دراسة أنثربولوجية لبعض الاعتقادات والتصورات حول الجسد، الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2008، ص 46 –

(5) جاك أندريه: النزوع الجنسي الأنثوي، ترجمة اسكندر مصعب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2009، ص 28

(6) ميشلا مارزانو: معجم الجسد، الجزء الأول، ترجمة حبيب نصر الله نصر الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2012، ص 663

(7) خلود السباعي: الجسد الأنثوي وهوية الجندر، الجداول، بيروت الطبعة الأولى، أيار/ مايو 2011، ص 166

(8) صوفية السحيري بن حتيرة: مصدر سابق، ص 65

(9) خلود السباعي: مصدر سابق، ص 258

(10) أمين على السيد: العامي الفصيح في المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2005-2006، ص 108.

(11) المصدر السابق ص 127.

(12) صوفية السحيري: مصدر سابق، ص 62.

(13) نادية واصف، وعبد الله منصور: البحث في أنماط الذكورة وختان الإناث في مصر، ترجمة نولة درويش، المركز الوطني لمساندة المنظمات الأهلية للسكان والتنمية، يونيو 1999، ص 222.

(14) مها محمد حسين: العذرية والثقافة: دراسة في أنثربولوجيا الجسد، دال للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الأولى 2010،ص 200.

(15) مها محمد حسين: المصدر السابق ص 201.

(16) آمال قرامي: مصدر سابق.

(17) عزيز العظمة: العنف للرجل والشبق للمرأة، مجلة الجديد، العدد 32،سبتمبر 2017، ص 42-25.

التحرش الجنسي ضد النساء: قراءة ثقافية للمشهد المصري

هالة كمال

إن التحرش، والعنف الجنسي ضد النساء قديم، ربما قدم الأبوية كنظام اجتماعي، وإن كان المصطلح نفسه لم يتبلور بمعناه الحالي سوى في النصف الثاني من القرن العشرين، ولم يستقر كمصطلح، وينتشر كبديل لمفاهيم المعاكسة والمضايقة التي تتعرض لها الفتيات والنساء من قبل الرجال، سوى خلال العقد الأخير. وفي دراسة مهمة ورائدة لظاهرة التحرش والعنف الجنسي في مصر، بعنوان"استباحة النساء في المجال العام" (2014) ([1])،أوضحت المؤلفتان الباحثتان، النسويتان (هند زكي، وداليا عبد الحميد) درجات متنوعة من الانتهاك الجنسي،"الذي يبدأ بالتهديد، أو الملاحقة، أو التحرش اللفظي، ويصل إلى الاعتداء الجنسي الجماعي في الشارع" ((ص 266) في إشارة إلى مظاهر التحرش، والعنف الجنسي ضد النساء في مصر. وأنطلق في هذه الورقة هنا، من مساحات التحرش الجنسي بالنساء في المجال العام، وأقسمها بالتالي إلى عدة أجزاء، يتطرق كل جزء منها إلى مساحة مختلفة من المجال العام. ففي الجزء الأول، تركز الورقة على انتشار الاعتداءات الجماعية ذات الطابع الجنسي منذ بدايات الألفية فيما يشبه الظاهرة الاجتماعية، مع التركيز على سياقات الاحتجاجات السياسية في السنوات الماضية. ثم أنتقل إلى التحرش بالنساء في الشارع، مع تسليط الضوء على حالات لجوء هؤلاء النساء إلى القانون. وفي جزئية مطولة، أتناول التحرش في سياقات مؤسسية، وأفرد مساحة لمناقشة ما عرف بـ"واقعة الإيميل" وتطوراتها وتداعياتها. ثم ألتفت في النهاية إلى أشكال مقاومة ومواجهة التحرش الآخذة في التبلور.

الاعتداءات الجماعية

شهدت بدايات الألفية انتشارًا ملحوظًا للاعتداءات الجنسية الجماعية ضد النساء، ولعل من أولها هو ما عرف بيوم الأربعاء الأسود، يوم 25 مايو 2005، خلال مظاهرة لحركة كفاية في مدخل نقابة الصحفيين بالقاهرة؛ احتجاجًا على سعي نظام مبارك إلى تمرير تعديلات دستورية لتوريث الحكم لابنه. و كان من المعتاد في مثل تلك المظاهرات، وجود مجموعات من البلطجية، مهمتها الاعتداء على المتظاهرين وفض المظاهرات، ولكن غير المعتاد في تلك الواقعة، أنه لأول مرة تم استهداف المتظاهرات بشكلٍ مباشرٍ والاعتداء عليهن، لا بالضرب والركل والسحل المتعارف عليه، بل بالاعتداء الجنسي، وهو ما وصفته الصحفية (نوال علي) عضوة النقابة، وإحدى المتعرضات لذلك العنف، رغم تصادف تواجدها في مدخل النقابة، دون انتمائها إلى حركة كفاية:

> **" كانت أيديهم تعبث بصدري، ويتحرشون بكل المناطق الحساسة من جسدي، مزقوا ملابسي واعتدوا علي بأيديهم... وقعت بوجهي على الأرض وفوجئت بعدد كبير من هؤلاء البلطجية فوقي، يتحرشون بي مرّة ثانية ويعبثون بكل مناطقي الحساسة. بدأت في الصراخ طالبًة النجدة وظللت أصرخ إلى أن فقدت الوعي. لم يكونوا يحاولون أن يضربونني، ولكنهم كانوا يعتدون علي جنسيًا، و كانوا يمزقون ملابسي بكل وضوح. وانتهى بي الأمر وأنا عارية تقريبًا نتيجًة لذلك"... (حنان البدوي 2013)**

إن شهادة (نوال علي) تلك تعتبر من أولى الشهادات التي تصف التحرش الجنسي كفعل جماعي ذي بعد سياسي، وقد تبعتها شهادات شبيهة، بل وربما أكثر عنفا ودموية منذ تزايد التواجد النسائي في الاحتجاجات السياسية، في أعقاب انطلاق ثورة يناير 2011، وتجلت مظاهر التحرش والاعتداءات الجنسية في محيط ميدان التحرير، بما في ذلك عند وصول مسيرة اليوم العالمي للمرأة إلى الميدان يوم 8 مارس 2011، حيث بدأ التحرش اللفظي

عند نقطة انطلاق المسيرة أمام نقابـة الصـحفيين، ثم تفـاقمت وتضـمنت هجومًـا مباشـرًا على النساء المشاركات في المسيرة عند وصولهن إلى نقطة النهاية في ميـدان التحريـر. ولم يقتصر التحرش هنا على السباب والشـتائم ذات الطـابع الجنسـي، وإنمـا تبلـورت في شكل لوحات حملها المتحرشون تتضـمن عبـارات وإيحـاءات جنسـية مؤذيـة للنسـاء. وقـد تفاقمت أشكال التحرش بالمتظاهرات خلال الشـهور التاليـة، لتصـل إلى حـالات التحـرش والاغتصاب الجماعي في محيط الميدان، كان يتم التعامل معها جميعا بالتشكيك والتهـوين، بل والتذمر والتجاهل من قبـل معظم أفـراد المجتمـع والقـوى السياسـية، حـتى الليبراليـة والتقدمية منها، وهو ما تشهد عليه الجهود التي قامت بها مجموعة من النسويات في إقناع جبهة الإنقاذ الوطني حينذاك بالحديث عن الاعتداءات الجنسية على النساء. وجاء الاعتراف الرسمي من الدولة بحدوث اعتـداءات جنسـية على النسـاء في المجـال العـام بعـد زيـارة رئيس الجمهورية للناجية خلال علاجها في المستشـفى، عقب النقـل التلفزيـوني المباشـر لاحتفالات تنصيب السيسي رئيسًـا للبلاد في يونيـو 2014 ومـا صـاحبه من اعتـداء جنسـي على النساء في ميدان التحرير.

هذا وتنبه (إلهام عيداروس) إلى ضرورة"أن نحذر من تبـني الروايـة القائلـة بـأن المعتـدين جميعًا هم مجموعات منظمة مأجورة"، حيث ترى أنهم منظمون، وإن لم يكونوا بالضـرورة جميعهم مأجورين ([2]). هذا وتحمل وقائع التحرش والاعتداء والعنف الجنسي، الـتي جـرت بتفاصيلها المتكررة سابقًا ولاحقًا، بعدًا مغايرًا لما كانت تتعرض له المتظـاهرات المنتميـات إلى تيارات المعارضة السياسية، والصحفيات القائمات بتغطية الأحداث السياسـية الجاريـة حينذاك. فلم تتم تلك الاعتداءات في إطار نشاط احتجـاجي بـل في ظـل أجـواء احتفاليـة، ويمكن ربطها بالتالي بظاهرة أخرى عايشتها النساء منذ بدايات الألفيـة، ورصـدتها وسـائل الإعلام غير الرسمية (حين وثق وائل عباس تلك الواقعة على مدونتـه الشخصـية)، وكـذلك المؤسسات النسوية منذ عام 2006 تحديـدًا، وهـو التـاريخ الـذي أرجعت إليـه (هنـد زكي، ودااليا عبد الحميد) بداية الاعتداءات الجنسية الجماعية ضد النساء في شوارع مصر، وذلـك خلال احتفالات الأعياد، وما شهدته من تحرش وعنف جنسي تجاه الفتيات والنساء، وخاصة في منطقة وسط مدينة القاهرة، وفي محيط دور السينما وأماكن الترفيه. ويظل السـؤال عالقًا عن العلاقة بين هاتين الظاهرتين. وهل كـان لإطلاق يـد البلطجيـة ضـد المتظـاهرات والناشطات سياسيا يوم الأربعاء الأسود دور في تمادي هـؤلاء البلطجيـة في الاعتـداء على النساء، بصرف النظر عن السياق، إن كان احتجاجًا سياسـيًا، أم احتفاليًـا اجتماعيًـا؟ أم أن إطلاق البلطجية على النساء ساهم في انتشار ثقافة بين فئات من الصـبية والشـباب تـبيح أجساد النساء في المجال العام؟ لعل الإجابة تشتمل على هذا وذاك.

التحرش بالمرأة في الشارع

إن كل فتـاة وامـرأة مصـرية تقريبًـا تعرضـت في حياتهـا إلى شـكل من أشـكال التحـرش الجنسي، وذلك في مختلف مراحل حياة المرأة، وعلى تنوع انتماءاتها الطبقيـة، ومظهرهـا العام، ولجأت لأساليب خاصة بها لمقاومة ذلـك. وأنـا شخصـيًا أذكـر وَعيِي بـالنظرات غـير المريحة، وتعرضي لكلمات ولمسات وتلميحـات على مـدار حيـاتي، حـتى قبـل أن أتعـرف على مصطلح التحرش. الذي لم يتبلور سوى خلال العقـدين الأخـيرين، و كـان حـديثنا عن" التحرش" يتم باستخدام مفردات تتفاوت ما بين"المعاكسـة"، و"البصبصـة"، و"البسبسـة"، و"المضـايقة" ،و"اللمس"، و"الاحتكـاك"، و"المسـك"، و"التلزيـق"، وهي كلهـا وغيرهـا تناسيناها كمرادفات للتحرش، الذي صار مفهومًا شاملاً لكـل تلـك الممارسـات... وغيرهـا. ومع انتشار التحرش باعتباره حقًا يمنحه المجتمع لأي فتى، أو شـاب، أو رجـل عـابر، تجـاه أية فتاة ،أو شابة، أو امرأة عـابرة، ونعتـبره نحن النسـاء انتهاكـا واعتـداءً مرفوضًـا، إن لم يقنعنا المجتمع بكونه سنة الحياة، كانت واقعة (نهى رشدي) التي تصدت لمتحرش بهـا في الطريق العام، سابقة لا يستهان بها، وثورة في وعينا بالتحرش كجريمة تستحق العقاب.

ففي يونيو 2008، كانت الشابة (نهى رشدي) تسير برفقة إحدى صديقاتها حين اعترضها سائق سيارة نقل صغيرة وأمسك بصدرها، وأوقعها أرضا، وكان لضيق الطريق، وإصرارها على الإمساك به، ما حال دون هروبه، فأمسكت به، ونجحت في رفع أول دعوى تحرش ضده، انتهت بحصوله على حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وغرامة قيمتها خمسة آلاف جنيه. وهو الحكم الذي وصفته الصحفية (ناهد نصر) في مقالتها"درس نهى رشدي" المنشورة عقب صدور الحكم بقولها" فأهمية الحكم الذي نالته (نهى) لم تكن فقط في نجاحها وبشجاعة نادرة في معركتها ضد امتهان كرامتها في الطريق العام. بل لأن الطريقة التي أدارت بها (نهى) القضية كانت بمثابة النموذج لملايين الفتيات اللاتي لا ترين طريقة لمواجهة التحرش الإجباري سوى الصمت، بينما واجهته (نهى) بجرأة" (2008). وقد جاءت واقعة (نهى رشدي) لتطرح قضية التحرش بالنساء على المؤسسة الحاكمة، حيث قام المجلس القومي للمرأة بإعداد دراسة بعنوان"غيوم في سماء مصر" حول قضايا التحرش باعتبارها ظاهرة متنامية([3]).

ولعل آخر تلك الدعاوي هي التي تقدمت بها شابتان نسويتان هما (جهاد راوي، وروزانا ناجح) اللتان تعرضتا للتحرش والاعتداء بالسب والضرب، مساء عيد الأضحى الماضي 21 أغسطس 2018 في منطقة ميدان التحرير من قبل شابين. وقد تمكنتا من الإمساك بالشابين المتحرشين، والتوجه إلى قسم الشرطة، حيث اتضح أنهما شقيقان، فقدمت (جهاد وروزانا) بلاغًا بالتحرش، والسب، والضرب، وتم رفع الدعوى في المحكمة وجاء الحكم لصالح الشابتين، حيث ورد في تغطية صحيفة الشروق للواقعة خبر بقلم (محمد مجدي) بعنوان"جهاد وروزانا. . قصة فتاتين واجهتا التحرش والضرب يوم الأضحى وانتصر لهما القضاء" جاء فيه الآتي:"في غضون جلستين، قضت محكمة جنح قصر النيل، بمعاقبة أحد الشابين بالحبس سنتين مع الشغل والنفاذ عن تهمة التحرش، و3 أشهر حبس وغرامة 2000 جنيه عن تهمة الضرب، وغرامة أخرى قيمتها 10 آلاف جنيه في تهمة السب، وألزمته بتعويض الفتاتين بـ20 ألف جنيه عن الأضرار التي لحقت بهما، فيما قضت ببراءة شقيقه" (2018)

هذا وقد شهدت بداية العام الحالي رفع دعوى ضد متحرش في محاكم الصعيد، رفعتها (رانيا فهمي)، وهي شابة من محافظة قنا، تعرضت للتحرش اللفظي والجسدي من شاب في طريقها إلى السوق. و كانت قد تعرضت للإصابة ببعض الكدمات، وتمزق في أربطة اليد، فاستندت إلى كاميرات المراقبة الخاصة بأحد المحلات المطلة على الشارع، حيث وقعت حادثة التحرش، فتقدمت ببلاغ ورفع دعوى ضد المتحرش. وبالفعل تم الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. هذا وقد علقت على الواقعة بحث الفتيات على الثورة على التحرش، وذلك في حديثها التلفزيوني مع وائل الإبراشي، مقدم برنامج العاشرة مساءً، وفي الخبر الوارد في صحيفة اليوم السابع، بعنوان" صاحبة أول حكم ضد متحرش في الصعيد: كنت حاسة إني رخيصة بس أخدت حقي" (أحمد عبد الرحمن 2018). هذا وقد كانت أول دعوى ضد متحرش رفعتها (ماري زكريا) في أسيوط منذ عدة سنوات.

وتطرح تلك الوقائع سؤالاً عن دور الإعلام، والثقافة، والقانون، في مواجهة التحرش؟ فهل يساهم تسليط الضوء على تلك القضايا إلى التقليل من الظاهرة، أم العكس هو الصحيح؟ وهل يعتمد قرار الشرطة والنيابة في تحريك البلاغ وحكم القاضي على ثقافة تقليدية ترى في التحرش تجاوزًا أخلاقيًا، أكثر مما تعتبره جريمة قانونية؟ وهل يكون المجتمع التقليدي المحافظ أكثر استعدادًا لعقاب المتحرش على أساس أخلاقي أكثر منه قانوني؟ وهل للانتماء الطبقي لطرفي قضية التحرش دور في طبيعة الحكم الصادر ؟ فهل تتاح لفتاة وامرأة الطبقات الاجتماعية الأدنى فرصة تقديم بلاغات ورفع دعاوي ضد متحرشين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أعلى، بل وحتى بين طرفين ينتميان إلى نفس الطبقة الاجتماعية؟ إن الواقع يشير بالفعل إلى تقاطعات علاقات القوى الجندرية والطبقية والثقافية التي تحكم مسار التقاضي في وقائع التحرش الجنسي. وليس أدل على ذلك من

واقعة منة (جبران) المعروفة إعلاميًا بواقعة"أون ساران"، والتي حدثت منذ عدة أسابيع، حين تحرش بها شاب من الطبقة الوسطى العليا، وهو يقود سيارته، ثم استخدم امتيازاته الاجتماعية في التنكيل بالناجية. كما أن الناجية تظل غير آمنة على نفسها من الانتقام حتى عند حصول المتحرش على عقوبة جنائية، مثلما حدث منذ فترة غير بعيدة مع (سمية)"فتاة المول" التي رش المتحرش على وجهها مادة كاوية على سبيل الانتقام.

التحرش في سياق مؤسسي

وإذا كان للتحرش الجنسي الذي يتم في الشارع، وفي نطاق مجتمعي متسع أبعاده السياسية والقانونية، والثقافية، والاجتماعية، كما يتضح من التحرش المنهجي بالمتظاهرات، أو التحرش العابر في الطرقات، فلا يكون أمام المرأة التي تتعرض للتحرش سوى اللجوء إلى القانون، فإن التحرش الجنسي الذي يتم في إطار مؤسسة ما، أو م كان العمل، قد يخضع لتعقيدات إضافية؛ بسبب تقاطع علاقات القوى الجندرية مع جوانب خاصة بعلاقات السلطة المباشرة ما بين رئيس ومرؤوسة، وهو ما تداركته كثير من المؤسسات العالمية، بإدراج نصوص في لوائحها الداخلية، أو وضع سياسات مؤسسية لمناهضة التحرش. ويمكننا أن نتأمل عددًا من وقائع التحرش التي ذاع صيتها خلال الفترة الماضية؛ لندرك مدى التعقيد الذي تتسم به سياقات جريمة التحرش، وكيفية التعامل معها، وهي جريمة التحرش التي تمت بشابتين في الشارع خلال عيد الأضحى الماضي، وانتهت بحكم قضائي ضد المتحرش، وواقعة تحرش تمت في إحدى الصحف المصرية البارزة، بتحرش رئيس بمرؤوسته؛ بما دفعها إلى الإبلاغ عن التحرش وما زالت الواقعة قيد التقاضي، وغيرها من وقائع تنتهي بحفظ الدعوي، وهو ما يشير إلى تواطؤ السلطة مع المتحرش، سواء بالضغط لتنازل الشاكية عن الدعوى، أو بالعمل على حفظ الدعوى وغلق ملفها، وعدم مواصلة مسار التقاضي. وسأتطرق فيما يلي إلى واقعة عرفت بمسمى"واقعة الإيميل" لما تحمله من تعقيدات فيما يتصل بالتحرش في السياقات المؤسسية.

واقعة الإيميل

بدأت واقعة"الإيميل" التي هزت المجتمع المدني النسوي والحقوقي، برسالة بريدية تم تداولها عبر الإيميل في نوفمبر 2017 (مع بداية حملات الترشح لرئاسة الجمهورية)، ثم انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالواتساب، والفيسبوك في يناير 2018 لشابة مصرية تحكي واقعتي تحرش جنسي واغتصاب تعرضت لها، في إطار إحدى مؤسسات المجتمع المدني المصري منذ سنوات قليلة. وتختلف واقعة"الإيميل" عن غيرها من الوقائع والجرائم في كونها تستند إلى رسالة بريدية، وعدم لجوئها إلى القانون، بل وعدم انتماء طرفيها عند إرسال الإيميل إلى مؤسسة واحدة لها سياستها التي يمكن تطبيقها في التعامل مع اتهام بالتحرش، بينما كان الأطراف يعملون معا في مؤسسة واحدة عند حدوث الواقعة. ومما زاد الوضع تعقيدًا أن الشاكية/ الناجية لم تكن تعيش في مصر حين أرسلت الإيميل؛ مما صعب التواصل المباشر معها. كما تضمن الإيميل إشارة إلى واقعتين: إحداهما تندرج تحت التحرش الجنسي، بينما تشكل الأخرى حالة عنف واغتصاب. وفي الوقت الذي تعاملت فيه النسويات مع الإيميل باعتباره يشير إلى سياق متكامل من الانتهاك والعنف، تناولت الدوائر الأوسع الواقعتين بشكل مغاير، تم فيها الفصل بينهما على اعتبار أن إحداهما واقعة حظيت باهتمام كبير بسبب ارتباطها بمرشح رئاسي محتمل وما يتبعه من وضع سياسي.

وفضلاً عن تلك الجوانب الخاصة بالإيميل، فقد جاء في لحظة سياسية مهمة، حيث كان المشكو ضده قد بدأ في تشكيل حملته الانتخابية كمرشح لرئاسة الجمهورية في مواجهة الرئيس الحالي المرشح لفترة ثانية، وكان يتعرض هو وأعضاء حملته لضغوط ومضايقات وتهديدات للتراجع عن الترشح، ومتهمًا في قضية الإتيان بفعل فاضح تعبيرًا عن سعادته

بتحقيق انتصار قضائي في قضية ضد تنازل الدولة عن جزيرتي تيران وصنافير. وكان المشكو في حقه يعمل في مؤسسة حقوقية قانونية، كان من ضمن مؤسسيها ومديرًا لها، كما كان في نفس الوقت وكيلاً لمؤسسي حزب يساري معارض تحت التأسيس. وبينما كان أعضاء حزبه في قلب حملته الانتخابية، إلا أنها ضمت العديد والعديد من شابات وشباب القوى اليسارية والليبرالية الديمقراطية الداعمة للتغيير. ولا يقتصر الأمر على البلاغات المقدمة ضد المرشح قبل وأثناء الحملة الانتخابية، وإنما يظل الحزب باعتباره حزبًا يساريًا تحت التأسيس مستهدفا حتى بعد انتهاء الحملة الانتخابية بفترة طويلة، حيث تم رفع دعوى جنائية ضد وكيل المؤسسين بناء على قيام الحزب بتحقيق داخلي للتعامل مع التحرش (4)،بالإضافة إلى الدعوى المرفوعة في القضاء الإداري تطالب بغلق مقر الحزب؛ بسبب التحرش (5)،تضم عريضة الدعوى بيان الحزب الخاص بالتحقيق في التحرش، والبيانات الصادرة عن المجموعات النسوية، إلى جانب بيان استقالة وكيل المؤسسين. وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية بعد النظر تجاه السياق السياسي والالتزام المؤسسي.

ومن جانب آخر، جاء الإيميل في لحظة انخراط مجموعة من النسويات الشابات في الحملة الرئاسية والعمل السياسي، ومع ذلك استمر تكرار استبعاد قضايا النساء عامة، والتحرش والاعتداء الجنسي بشكل خاص، من بؤرة اهتمام الحملة والحزب، والذي تمثل في حالة انفصال تام بين أداء الحملة والحزب بالتواطؤ في إخفاء الشكوى الواردة في الإيميل من ناحية، وبين جيل النسويات الشابات اللاتي اعتبرن المساحات التقدمية مجالاً عامًا آمنًا للنساء، فإذا بأفراد في المجموعات التقدمية ممثلة في الحملة والحزب يعيدون إنتاج الخطاب المتعالي، والسلوك الأبوي تجاه النساء وقضاياهن، وهو ما أثار غضب عدد من الشابات النسويات داخل الحزب نفسه، ودفعهن إلى الخروج منه. وقد ارتبطت تلك الأزمة، كما أشارت (غدير أحمد) من واقع تجربتها كنسوية شابة، وإن لم تكن عضوة في الحزب، بسؤال النسويات حول"النساء في السياسة". مسألة مهمة، سبق وأن طرحتها أجيال سابقة من النسويات حول قضايا النساء على برامج الأحزاب السياسية الليبرالية، واليسارية، منذ بدايات القرن الماضي، وإن كانت المسألة اكتسبت تعقيدات في ظل الإطار السياسي،والاجتماعي الحالي.

وهكذا في غياب آليات للتعامل مع شكوى التحرش الجنسي، وفي سياق لحظة سياسية محمومة، جاء خطأ الدوائر المقربة من قلب الحملة الانتخابية بتجاهل مواجهة"الإيميل"، على الفور، بدل التعامل معه على مستوى الحملة باعتباره، سواء كان يحمل شكوى صحيحة أو كيدية، أمرًا يستحق التوقف والتعامل معه، لا تجاهله باعتباره مجرد حيلة أمنية لتشويه مرشح رئاسي. ونتيجة للضغط داخل الحملة بدأت في إجراء تحقيق داخلي بشأن الشكوى، التي يتضمنها الإيميل ضد مرشح الحملة. ونظرًا لعدم استمرار حملة الانتخابات الرئاسية بإعلان انسحاب مرشحها من السباق الرئاسي، لم يعد للتحقيق في الشكوى سياق"مؤسسي"، وخاصة مع عدم تبني أية جهة أخرى معنية الشكوى، أو اتخاذ خطوات للتحقيق فيما ورد في الإيميل. فانتهى الأمر إلى قيام الحزب بمتابعة التحقيق، الذي ظل سريًا وامتد لفترة طويلة. ومما زاد الوضع تعقيدًا أن حتى الدوائر المقربة من الحملة والمنتمية إلى الحزب – لم تصارح أعضاء الحزب بالإيميل ومحتواه، ثم بالتحقيق ومساراته، فلم تعرف معظم عضواته وأعضائه بموضوع الإيميل إلا من خارج دوائر الحزب، ولم تعرف عن تفاصيل التحقيق من حيث أعضاء لجنة التحقيق وآلياته إلا في مرحلة متأخرة؛ مما أعاق عضوات الحزب ولجنة العمل على قضايا المرأة فيه عن التعامل الفوري مع قضية هي في قلب العمل النسوي، أي قضية التحرش الجنسي، لتجد لجنة العمل على قضايا المرأة في الحزب (وهي لجنة مفتوحة تضم نسويات من خارج الحزب) نفسها تستقي معلوماتها من خارج الحزب لتواجه بها قيادات الحزب من ناحية، ثم تفقد ثقة ودعم حليفاتها في الدوائر النسوية المتحالفة معها حول قضايا النساء.

ومع تسارع الأحداث، وعدم وجود أي سياق مؤسسي للتعامل مع شكوى الإيميل، سواء على مستوى كيان"الحملة الانتخابية" لدعم المرشح المشكو في حقه بالتحرش، أو على مستوى"المؤسسة الحقوقية" التي ينتمي إليها المشكو في حقه والتي كانت تنتمي إليها الشاكية، وأطراف عديدة متصلة بيوم الواقعة، ومع كون الحزب الذي يمثل المشكو في حقه أحد وكلاء مؤسسيه، قرر الحزب إجراء تحقيق داخلي للواقعة وتشكيل لجنة تحقيق محايدة، تتسم بالخبرات القانونية، والنسوية، والحقوقية، خاصة وأن الإيميل تطرق إلى واقعتين: إحداهما شكوى بالتحرش الجنسي ضد المرشح الرئاسي (المحامي ومدير المؤسسة الحقوقية والحزب)، وواقعة بالعنف الجنسي ضد أحد أعضاء الحزب (المحامي بالمؤسسة الحقوقية ذاتها)، دون الإعلان عن مسار التحقيق. وبالفعل بدأت لجنة التحقيق عملها في سرية تامة امتدت إلى عدة شهور، ازدادت طولاً بسبب تردد الشاكية/ الناجية في التعاون مع لجنة التحقيق، وهو أمر متوقع في ظل المعاناة النفسية الناجمة عن الاعتداء الجنسي، وما يتضمنه التحقيق من ضغط نفسي مضاعف لتذكر تفاصيل أليمة. وقد أدى ذلك من جانب آخر إلى إضعاف مصداقية التحقيق في اقتصاره على ما ورد في الإيميل. ونظرًا لغياب التعاون بين نسويات الحزب، والدوائر النسوية خارجه، في صياغة آلية مقبولة للتعامل مع الشكوى والتحقيق فيها؛ أدى ذلك إلى التشكيك في مسار التحقيق في حد ذاته. وهو التحقيق الذي انتهى بتقرير مطول اختزلته قيادات الحزب في بيان سعى إلى إرضاء جميع الأطراف، ففشل فشلاً ذريعًا، وإن كانت قد انتهت أزمة الإيميل باستقالة عضو الحزب في مرحلة مبكرة من الحزب، ثم إعلان المرشح الرئاسي استقالته من الحزب في مرحلة لاحقة. وقد كان، في رأيي، الأحرى بقيادات الحزب اتخاذ إجراءات احترازية أثناء التحقيق، كتجميد العضوية، على سبيل المثال، فور تشكيل لجنة التحقيق، وذلك إلى حين صدور نتيجة التحقيق، كتعبير عن جدية التعامل مع شكوى صاحبة الإيميل.

وقد أثارت مسألة الإيميل تلك تساؤلات عديدة، يظل معظمها بلا إجابات حتى اليوم. فكيف يمكننا أن نفرض وندعم أي شكوى بالتحرش باعتبارها أمرًا واقعًا حتى بعد مرور سنوات على حدوثها؟ وكيف يمكننا أخذ الأمور بقدر أكبر من الجدية والشفافية والالتزام بحق تداول المعلومات حين يتصل الأمر بشكوى بالتحرش باعتبارها مسألة نسوية نفسية لها أبعاد خاصة، تأخذ في الاعتبار أشكالية سكوت وإسكات النساء عن التعبير عن العنف الجنسي، وأشكالية معاناة الصدمة النفسية وتداعياتها طويلة الأمد؟ وإلى أي مدى يمكن للنسويات تصعيد قضايا نسوية تخص غيرهن من النساء، حتى في حالات عدم رغبة صاحبة القضية في التصعيد؟ وكيف يمكن بلورة آليات تمنع استهداف النسويات المتضامنات مع الناجيات من الاعتداءات الجنسية، وحمايتهن من أشكال العنف الذكوري المتضامن مع المتحرش والمعتدي؟ ما الشروط اللازمة لفتح تحقيق غير رسمي في واقعة تحرش؟ ما السياق المؤسسي اللازم لضمان نزاهة التحقيق غير الرسمي؟ ما الشروط التي تضمن مصداقية التحقيق غير الرسمي، وآلياته وتنفيذ توصياته؟ متى يجبر القانون لجنة غير رسمية تصعيد شكوى ما إلى الجهات الرسمية، بتحويل نتائج التحقيق إلى بلاغ رسمي؟ وإلى أي مدى يتوافق ذلك مع قيم التضامن النسوي؟ وما الظروف القانونية التي قد تضطرها إلى ذلك حتى في حالة عدم رغبتها، أو رغبة أطرافها في التصعيد، وتحويل الشكوى إلى قضية؟ ما الآليات التي يتم اللجوء إليها كبدائل للقانون الرسمي الوضعي في ظل إجراءات التقاضي الرسمية الأبوية؟ وما مدى فاعليتها؟ كيف نضمن لتحقيق غير رسمي، يتم على مستوى مؤسسي يحقق العدالة في ظل اقتصار عقوباته على عقوبة تأديبية؟ إلى أي مدى يحق للجنة تحقيق غير رسمية في قضية نسوية أن تصل لنتيجة تفرض عليها اتخاذ خطوات قانونية رسمية، أن تحول شكوى تحرش إلى بلاغ رسمي؟ ما مصير تحقيق غير رسمي يدين أحد الأطراف؟ ما طبيعة العلاقة بين القوانين الرسمية، واللوائح والسياسات المؤسسية، والعدالة البديلة؟ الأسئلة لا تنتهي. .. وفي إطار مجتمع أبوي تظل فيه سلطة القانون هي السائدة، ويصعب فيه إثبات التحرش الجنسي، ويميل فيه منفذو القانون إلى تبرئة المتحرش، وإدانة الشاكية، يظل سؤال أساسي عالقًا: كيف

يمكن لآليات العدالة البديلة أن تضمن حقوق النساء التي لا يضمنها القانون؟ وكيــف يمكن العمل على تعديل القوانين من منظور جندري بما يضمن حقوق النساء؟

مقاومة ومواجهة التحرش

كان لانتشار التحرش الجنسي بالفتيات والنساء، كظاهرة شهدتها التجمعات، سواء في الأعياد، أو المظاهرات، ما دفع بعض المجموعات الشابة إلى العمل على مواجهة الظاهرة، عبر تشكيل مجموعات ترصد الظاهرة، وتتدخل وتتصدى لها بتأمين الفتيات والنساء وتخليصهن، وتوفير الدعم النفسي، والقانوني لهن في أعقاب تعرضهن للتحرش الجماعي، أو الاعتداء الجنسي، إلى جانب النشاط القائم على التوعية بالتحرش، وسُبل مناهضته. وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود الرائدة والمتواصلة لمبادرة"خريطة التحرش" ([6]) التي تأسست في عام 2010 استنادًا إلى رؤية تقوم على" بناء مجتمع يضمن سلامة الجميع من العنف الجنسي والعنف على أساس النوع" ([7]). كذلك نشأت"قوة ضد التحرش/ الاعتداء الجنسي الجماعي – أوبانتش OPANTISH" في عام 2012 التي تصف نفسها على صفحتها على الفيسبوك باعتبارها مجموعة"متطوعات/ متطوعين والعديد من الجمعيات والمبادرات تعمل من أجل التدخل السريع لوقف التحرش والاعتداء الجنسي الجماعي في المظاهرات والاعتصامات". هذا وقد ظهرت العديد من المجموعات النسوية التي تأسست بعد يناير 2011، ومن جانبها كانت مؤسسة (نظرة) للدراسات النسوية من أكثر منظمات المجتمع المدني النسوي التي تبنت موضوع التحرش الجنسي في المجال العام، فقامت بعقد لقاءات لمناقشة الظاهرة، وإصدار بيانات متصلة بحالات تحرش جماعي في محيط ميدان التحرير منذ انطلاق ثورة يناير 2011؛ بهدف لفت الإنظار إلى حجم الظاهرة، وبناء تحالفات نسوية لمناهضتها، مستندة في ذلك إلى شهادات من فتيات، ونساء ناجيات من التحرش, والعنف الجنسي. كما حرصت مؤسسة (نظرة)،ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، إلى توفير الدعم للناجيات من التحرش والاغتصاب، وإصدار نشرات تتضمن معلومات بشأن الإجراءات الطبية والنفسية التي يجب اتباعها في حالات العنف، والاغتصاب، وكيفية دعم الناجيات من الاعتداءات الجنسية ([8]). وإلى جانب الدعم الطبي والنفسي، قد يتضمن الدعم تقديم المساعدة القانونية في الإبلاغ عن الجرائم، وسلك المسلك القانوني. أصدرت مؤسسة (نظــرة) في سبتمبر 2017 دراسة عن العنف الجنسي بعنوان:"ربيع العنف والنضال: تطور الحراك حول قضية العنف الجنسي ضد النساء بعد 2011" توضح فيها دور المبادرات الشابة في التعامل مع العنف الجنسي ضد النساء, كما تسلط الضوء على" العنف الجنسي كقضية سياسية" من خلال عرض مواقف مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية الناشئة بعد الثورة من قضية العنف الجنسي ([9]).

ويختلف التحرش والاعتداء الجنسي الذي يتم في الشارع، عن ذلك الذي يحدث في المؤسسات وأماكن العمل. وتمثل وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة في جامعة القاهرة نموذجًا جيدًا للمبادرات المؤسسية لمناهضة التحرش. ويرد في صفحة هذه المبادرات على موقع الجامعة توضيح لدواعي صياغة سياسة لمناهضة التحرش:

> **يعد التحرش الجنسي ظاهرة عالمية تشكل خرقًا لحق الفرد في الأمن والأمان. وحتى أمد قريب اعتبر الكثيرون في المجتمع المصري موضوعًا حساساً، لا يصح الكلام عنه؛ مما دفع العديد من ضحايا هذه الظاهرة للسكوت خشية اللوم، أو وصمة المجتمع. ولكن مع بزوغ المد الثوري منذ بداية 2011، بدأ الصمت المحيط بموضوع التحرش الجنسي في الانحسار، نتيجة لتمكين العديد من النساء، ومشاركتهن في هذا المدي الثوري، مما جعل من آفة التحرش الجنسي موضوعًا لحوار ونقاش مجتمعي. واستجابة لمطالب مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في مجموعات تهدف**

إلى مجابهة التحرش، أصدرت الحكومة قانونًا يجرم التحرش الجنسي. وقد دفع هذا مجموعة من الأكاديميين المهتمين للمبادرة بتقديم سياسة لمجابهة التحرش الجنسي بجامعة القاهرة، شارك في صياغتها أيضًا ممثلون عن الطلاب، وبعض مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال([10]).

هذا ولا يقتصر الأمر على وضع آلية للتعامل مع حالات التحرش الجنسي في الجامعة، وإنما يتضمن نشاط الوحدة أيضًا لقاءات تثقيفية لتعريف طلاب وطالبات الجامعة بعمل الوحدة، وبسياسة مناهضة التحرش الجنسي، وكيفية التواصل مع الوحدة والإبلاغ عن حالات التحرش والعنف، وكذلك تدريب الأمن الإداري بالجامعة على أسس تطبيق سياسة مناهضة التحرش داخل الجامعة.

كما قامت الوحدة بإصدار كُتيب يضم سياسة مناهضة التحرش متاح على موقعها الإلكتروني ومنشور بقسم الوثائق في هذا العدد أيضًا([11]). ويرد في مقدمة السياسة استنادها إلى محورين أساسيين:"المحور الأول يركز على اتخاذ إجراءات للوقاية والتوعية ضد التحرش في المجتمع الأكاديمي. ويتضمن المحور الثاني التدابير اللازمة للتعامل مع فعل التحرش في حالة حدوثه، ومعالجة الآثار المترتبة عليه". وتشتمل السياسة على تعريف مفصل للتحرش الجنسي وأشكاله المتنوعة، كما توضح مسؤولية المجتمع الجامعي بأكمله عن تنفيذ تلك السياسة، ممثلاً في إدارة الجامعة، وهيئة التدريس، والعاملات والعاملين. كذلك تشير السياسة إلى تشكيل لجان قائمة على مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة وتحديد اختصاصاتها ومهامها. وتوضح السياسة الإجراءات المتبعة في التعامل مع شكاوى التحرش الجنسي، كما تورد بالتفصيل العقوبات الإدارية التي يتم تطبيقها على المتحرش سواء كان من الطلاب، أو هيئة التدريس، أو العاملين بالجامعة، أو من غير المنتمين إلى المجتمع الجامعي. هذا وقد استعانت وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة في صياغة السياسة بمتخصصات، ومتخصصين من مؤسسات المجتمع المدني المصري الفاعلة في مجال مناهضة التحرش والعنف الجنسي، وعلى رأسها مؤسسة (نظرة) للدراسات النسوية، ومبادرة خريطة التحرش. كما أنتجت الوحدة فيلمًا قصيرًا حول مواجهة التحرش منشور على موقع الوحدة، وكذلك على قناة (يوتيوب) الإلكترونية ([12])، ويتم إذاعته من آن إلى آخر على الشاشات المنتشرة في أروقة الكليات.

وقد كان لما حققته وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة على مدار السنوات القليلة الماضية، أن بدأت بعض الجامعات المصرية الأخرى في الاستعانة بخبرة وتجربة وحدة جامعة القاهرة، في تكوين وحدات شبيهة في الجامعات المصرية. ومع ذلك تظل بعض الأسئلة عالقة: هل تضمن تلك الآلية عدم التمييز بين المتحرشين أنفسهم بناء على مكاناتهم الاجتماعية والأكاديمية؟ هل تضمن الآلية تشجيع الطالبات على الشكوى ضد أساتذتهن دون أدنى خوف من تبعات ذلك؟ هل تضمن الآلية تشجيع الموظفات، أو عضوات هيئة التدريس، على الشكوى ضد متحرشين أعلى منهن في المكانة إداريًا أو أكاديميًا؟ هل تضمن الآلية تنفيذ العقوبات على الطالب المتحرش؟ وهل تضمن تنفيذها في حالات ثبوت التحرش على الأستاذ تجاه الطالبة، أو الموظفة، أو عضوة هيئة التدريس الأدنى منه مرتبة؟ هل تضمن الآلية عدم وجود تمييز في تنفيذ العقوبات ما بين طالب، وعامل، وموظف، وأستاذ، في ظل وجود تفاوت في العقوبات في حد ذاتها بين تلك الفئات؟ وفي حال تطبيق نفس الآلية في الجامعات الحكومية المصرية، كيف ستتدخل العوامل الثقافية المحلية في آليات التطبيق والتنفيذ؟

ملاحظات ختامية

إننا حين نتناول قضية العنف الجنسي في المشهد المصري، لا يفوتنا التوقف أمام السياق العالمي، بل ويستوجب تأمل قضية التحرش الجنسي في سياق موجات الحركة النسوية

المصرية والعالمية. وقد سبق لي وأن أوضحت، في دراسة بعنوان"لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها" (13)،إن طرح الحركة النسوية المصرية لمسألة التحرش الجنسي والعنف ضد النساء، وقضايا أجساد النساء منذ بدايات الألفية، واحتلالها موقع الصدارة خلال السنوات القليلة الماضية، إنما يمثل مؤشرًا على حدوث نقلة يمكن بمقتضاها أن نعتبرها من إرهاصات الموجة الرابعة للحركة النسوية المصرية، والتي سبقت الحركة العالمية التي تتناقش نسوياتها حاليًا عما إذا كانت الحركة العالمية تتخذ منحى جديدًا يمهد لتشكيل موجة رابعة في الحركة النسوية الغربية. ولا يفوتني هنا الإشارة إلى أن الاهتمام بقضية أجساد النساء يعود في مصر إلى خمسينيات القرن الماضي مع طرح قضايا ختان النساء على الساحة، ثم تبني النسويات لقضايا خاصة بالصحة، والحقوق الإنجابية، في العقود التالية، ولكنها مع ذلك، لم تطرح أبدًا كأولوية أو قضية محورية في نضال النساء من أجل حقوقهن. في حين أن تتبع الحركة النسوية المصرية خلال العقدين الماضيين يشهد تطورًا وتعدد مساحات العمل على قضايا أجساد النساء، وفي القلب منها قضية التحرش والعنف الجنسي، بما يعد طفرة في الفكر والعمل النسوي يؤسس بالفعل لموجة نسوية رابعة.

ولا تقتصر مقاومة ومواجهة التحرش والاعتداء الجنسي في الشارع، والمجال العام، على الجهود المؤسسية والنسوية المنظمة، بل لجأت النساء على مدار أجيال متتابعة إلى اللجوء إلى آليات متنوعة للكشف عن التحرش، وفضح المتحرشين، أبسطها الصراخ والفضح في الشارع، ومنها ما يتم عن طريق التصوير والنشر عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. ونظرًا لميل المجتمع الأبوي إلى تجاهل شكاوى التحرش، بل والانحياز إلى المتحرش، تلجأ بعض النساء الراغبات في اللجوء إلى القانون بالادعاء على المتحرش بالسرقة؛ كي تشجع المارة على مساعدتها في اصطحابه إلى قسم الشرطة، ثم يقمن بعمل بلاغات تحرش ضد المتحرش. ذلك إلى جانب ما تحمله معظم النساء من أدوات للدفاع عن النفس بدءًا من الدبوس الذي يستخدمنه في وسائل المواصلات العامة، بغرزه في جسد المتحرش ليبتعد، مرورًا برشاش الفلفل، أو جهاز الصاعق الكهربائي؛ دفاعًا عن أجسادهن. وهي كلها أمور تكشف عن غياب إحساس النساء بالأمان في الشارع، ورغبتهن في نفس الوقت حماية أنفسهن من التحرش والاعتداء الجنسي بشكل خاص، والكشف عن حجم الظاهرة؛ على أمل مواجهتها وتفعيل تجريمها بشكل عام.

أما على الساحة العالمية، فقد كان انطلاق حملة MeToo (وأنا أيضًا) منذ عامين؛ للكشف عن وقائع التحرش الجنسي بالنساء، وذلك عبر إفصاح النساء عما تعرضن له من انتهاكات من قبل شخصيات رجالية شهيرة، منها ما تم منذ سنوات عديدة، سواء بالتصريح عنها على مواقع التواصل الاجتماعي، أو تقديم البلاغات واتخاذ خطوات رسمية لمحاسبة المتحرشين. وقد لفت انتشار تلك الحملة أنظار الكثيرين منطلقة من سياق عالم هوليود الفني؛ لتتردد أصداؤها عبر الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وآسيا، وأفريقيا. وهكذا تابعنا تداعيات تلك الحملة في سياقات متنوعة، وبنتائج متباينة، ما بين عقوبات مؤسسية ومعارك سياسية. .. وغيرها. ولعل من أهم ما كشفت عنه تلك الحملة، وما زالت، أن النساء تعرضن ويتعرضن للتحرش والعنف الجنسي على مدار التاريخ، ومساحات الجغرافيا، وأن تلك الممارسات كانت أقرب إلى الممارسات المعتادة، التي تستوجب الصمت، إن لم يكن القبول. ولكن الحملة كشفت في الوقت ذاته عن وجود حالة عالمية من الوعي النسوي تدفع النساء على مواجهة تلك الجرائم، وتفكيك قيم المجتمع الأبوي العالمي. ولا يقتصر الوعي هنا على الإدراك، وإنما يمتد ليشتمل على المواجهة باتخاذ خطوات رسمية وقانونية، رغم تبعاتها والثمن الذي تدفعه النساء للكشف عنها.

ولعل من أهم ما تثيره الموجة الرابعة من الحركة النسوية والعالمية، هو مسألة التضامن النسوي، والذي يتضمن تضامن النسويات مع الناجية، وتضامن النسويات فيما بينهن عبر حدود انتماءاتهن الأخرى طبقية كانت، أم مؤسسية، أم سياسية، أم وطنية، أم إقليمية، أم

دولية، والعمل معًا على بلورة آليات؛ لضمان أمان المصارحة، وعدالـة المحاسـبة، وتقـنين تلك الآليات على مستوى العدالة الرسمية والبديلة. ويظل السؤال معلقًا: هل لنا كنسويات أن نتضامن أساسًا مع كل حالة فردية من حالات النجاة من التحرش والعنف الجنسـي، أم نسعى أيضًا لبناء حركة تضامن نسوي حول قضية التحرش والعنف الجنسي في حد ذاتهـا؟ وكيف لنا أن نبـني معًـا حركـة تضـامن تسـاعدنا على تجـاوز الخصوصـيات، الـتي تفرضـها موقعياتنا، وتقاطعات هوياتنا وانتماءاتنا السياسية، والثقافية، بل ومواقفنا الشخصية، عندما تجد كل نسوية منا نفسها وجهًا لوجـه أمـام حالـة تحـرش تسـتوجب التضـامن، فتسـتدعي المقولة النسوية أن المسألة الشخصية هي قضية سياسية، وأن التحرش الجنسـي بالتـالي قضية نسوية سياسية

***

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الزميلات (إلهام عيداروس، وسـلمى شـاش، وسـلمى النقـاش، وغدير أحمد) على ما أبدينه من ملاحظات بناءة في مراحل مختلفة من كتابة هذه الورقـة، وإن كان ذلك لا يعفيني من تحمل مسؤولية كل ما كتبته هنا مسؤولية فردية تامـة. وأعتـذر عن أي تقصير

الهوامش

(1) نشـرت هـذه الدراسـة على جـزأين في مجلـة جدليـة في ينـاير 2014، ثم تم نشـرها مجمعة عام 2016 في كتاب النسوية والجنسانية الصادر عن مؤسسة المرأة والذاكرة.

(2) إلهام عيداروس،"أيقونات جديدة تسـقط أوهـام الثـورة الرومانسـية": (/ أيقونـات – جديدة – تُسقط – أوهام- الثورة- الر http://correspondents.org

2013/02/12 :

(3) للمزيد حول اعتراف المجلس القومي للمرأة ممثلا للدولة بظاهرة التحـرش الجنسـي في المجـــال العـــام عقب قضـــية نهى رشـــدي، يمكن الرجـــوع إلى المقالـــة التـــالي (https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/130188.html)

(4) يمكن الرجوع هنا إلى الخبر المنشور بعنوان"بلاغ جديد للنائب العام يطـالب بـالتحقيق مع المحامي خالد علي في واقعة التحرش"، على موقـع جريـدة اليـوم السـابع بتـاريخ 22 فبراير 2018.

(5) يمكن الرجوع إلى الخبر المنشور في صفحة الحوادث بعنوان"دعـوى قضـائية تطـالب بحظر نشاط"العيش والحرية" بعـد التحـرش بناشـطة في الحـزب"، المنشـور على موقـع جريدة اليوم السابع بتاريخ 17 فبراير2018.

(6) للمزيد يمكن زيارة موقع مبادرة خريطة التحرش (/ https://harassmap.org/ar

(7) رؤية خريطة التحرش"كما ترد في صفحة التعريف بالمبادرة على موقعها

(https://harassmap.org/ar/who-we-are).

(8) للمزيـد، يمكن الاطلاع على ملـف التحـرش الجنسـي على موقـع مؤسسـة نظـرة للدراسات النسوية http://www.nazra.org/terms/sexual-harassment

(9)"ربيع العنف والنضال: تطور الحـراك حـول قضـية العنـف الجنسـي ضـد النسـاء بعـد 2011"، ص19 -ـ 32 http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/vaw-andHYPERLINK"http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/vaw--"-and

movements.pdf).

(10) للمزيد يمكن العودة إلى موقع مبادرة مناهضة التحرش في جامعة القاهرة. (https://cu.edu.eg/ar/anti-harassment #)

(11) للاطلاع على سياسة مناهضة التحرش في جامعة القاهرة، يمكن الرجوع إلى الرابط التالي (https://cu.edu.eg/userfiles/Anti-Harrass-Book-CU.pdf)

(12) لمشاهدة الفيلم (https://youtu.be/zl3A7GA7Syg).

(13) يمكن الاطلاع على الدراسة على الموقع التالي (/ لمحات – من – مطالب- الحركة- النسوية- المصرية –

http://www.wmf.org.eg/publication/3)

المراجع:

- أحمد عبد الرحمن،"صاحبة أول حكم ضد متحرش في الصعيد: كنت حاسة أني رخيصة بس أخدت حقي"، اليوم السابع، 19 فبراير 2018 (صاحبة – أول – حكم ضد - محرش - في الصعيد كنت – حاسة – إني / https://www.youm7.com/story/2018/2/19/ /3656754
- إلهام عيداروس،"أيقونات جديدة تسقط أوهام الثورة الرومانسية"، 12 فبراير 2013 (/ أيقونات – جديدة - تُسقط – أوهام – الثورة – الر/

http://correspondents.org/2013/02/12).

- حنان البدوي،"الأربعاء الأسود: هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذن تفاصيل الحكاية"، المدونة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 24 مايو 2013 (الأربعاء الأسود: هل تتذكر نوال علي؟ فلنراجع إذن تفاصيل الحكاية.

https://www.eipr.org/blog/)

- "ربيع العنف والنضال: تطور الحراك حول قضية العنف الجنسي ضد النساء بعد 2011"،

(-http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/vaw

and-movements.pdf).

- مبادرة خريطة التحرش (https://harassmap.org/ar/).
- مبادرة مناهضة التحرش في جامعة القاهرة (-https://cu.edu.eg/ar/anti

harassment).

- مؤسسة (نظرة) للدراسات النسوية. (http://www.nazra.org/terms/sexual-harassment)
- ناهد نصر،"درس نهى رشدي"، اليوم السابع، 10 ديسمبر 2008 (درس – نهى- رشدى/https://www.youm7.com/story/2008/12/10).
- هالة كمال، لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها، القاهرة:

مؤسسة المرأة والذاكرة، 2016 (/ لمحات- من- مطالب- الحركة – النسوية - المصرية- http://www.wmf.org.eg/publication/3).

- هنـد زكي وداليـا عبـد الحميـد،"اسـتباحة النسـاء في المجـال العـام"، النسـوية والجنسانية، القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2016، ص266-282.

مناهضة العنف الجنسي ضد النساء

أشكاليات التشريعات المصرية ونماذج مقارنة

ماريان سيدهم

ساهم حراك النساء حول العالم، ومازال في تسليط الضوء على معانتهن من العنف الجنسي واستمراريته، التي تعكس الخلل البنيوي المستتر في المنظومات المختلفة، بل وداخل المجموعات الفاعلة في المجال العام، التي قد تتسم أفكارها بالتقدمية، إلا أنها كجزء من منظومة قهر اجتماعي متجذِّر، تحوي بداخلها أشكالاً وصورًا متعددة من العنف، والإقصاء"المدلج" للنساء وغيرهن، تارة بحجة"هرمية النضال" ونصبح أمام"حقوق النساء ليست أولوية الآن" وتارة بالتَّحجج بأنها تقدمية بشكل افتراضي"by default" فلا تحتاج لإقرار سياسات، أو لوائح لتمكين النساء داخلها، وتمثيلهن تمثيلاً عادلاً، وبالطبع حمايتهن من التمييز أو الاستغلال والعنف الجنسي.

وفي غير الحالات التي تواجه فيها الدولة بتقاعسها، أو بما تقوم به من انتهاكات، يتم استدعاء الخطب الرجعية وتهميش نظيرتها التقدمية كلما ادعت سيدة التعرض للتمييز أو التحرش داخلها، وتتعالى المطالبة باللجوء لنظام العدالة الجنائية والتمسك بالقوانين المعمول بها، تزامنًا مع ادِّعاءات ذات المجموعات بعوار نظام العدالة الجنائية، وضرورة تغيير التشريعات لتلائم الواقع.

والجميع دائمًا يدعوهن إلى الكفِّ عن التشهير الإلكتروني، والوصم المجتمعي، واللجوء للقضاء؛ **فهل تنصف التشريعات المصرية الحالية ضحايا العنف الجنسي؟**

بالرغم من تسمية القانون المصري لبعض جرائم العنف الجنسي مثل:

- هتك العرض.
- الاغتصاب.
- التحرش الجنسي.

- مؤخرًا عام 2014، (كان قد أصدر الرئيس المؤقت السابق (عدلي منصور) قانونا لمكافحة التحرش الجنسي للمرة الأولى، في تاريخ مصر. وينص القرار رقم 50 لسنة 2014، الذي أصدره على تعديل بعض أحكام قانون العقوبات لتغليظ العقوبة على أعمال التحرش الجنسي، وأضاف المادة 306، وأصبح مفهوم"التحرش الجنسي" قانونيًا وتابعًا، تم تبني سياسات وآليات، مثل وجود شرطة نسائية لمواجهة التحرش خاصة في الأعياد؛ إلا أن القوانين المعمول بها حاليًا لا تستند على منظور النوع الاجتماعي. بالإضافة لقدمها، أو تعارضها، أو غيابها، والذي يقف بالتأكيد حائلاً أمام تحقيق العدالة. كما أنها تسكت عن وضع التعريفات المحددة للجرائم، وتتركها لما استقرت عليه محكمة النقض. وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد:

غياب لتعريف الاعتداء الجنسي

تخلو المادة رقم (268) من قانون العقوبات المصري من أي تعريف للاعتداء الجنسي والاعتماد على تكييف عدة أفعال تحت نفس المسمى، وهو ما يجب بالضرورة إضافته، وقد قدمت منظمات نسوية اقتراحا بإضافته ليشمل"كل فعل يستطيل إلى الناجية أو الناجي ومن شأنه الحط منهم، أو القيام بأفعال جنسية دون رضاهم لا تصل إلى حد الاغتصاب".

غياب وقصور تعريف الاغتصاب

الاغتصاب يعني، وهو تعريف غير موجود بقانون العقوبات، ولكن استقر عليه منذ زمن؛ إيلاج (إدخال) الذكر لعضوه التناسلي في فرج الأنثي، ولكن لا يعد المتهم مغتصبًا إذا أدخل في فرج المجني عليها شئ آخر غريب كأصبعه، أو عصا؛ حتى ولو أدى ذلك إلي فض غشاء بكارتها، بل"هتك عرض"،وهذا الأمر يُعد قصورًا في القانون و كان الأولى أن يقيد القانون أي من الأفعال السابقة اغتصابًا؛ لأن جميعها تؤدي إلي نفس النتائج الاجتماعية، والنفسية، لمترتبة عليها.

وقد جاء في المادة 17 من قانون العقوبات المصري، أنه يجوز للقاضي في قضايا الاغتصاب تخفيف العقوبة المقررة على المتهم درجتين؛ حيث تنص المادة على ما يلي:"يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة تبديل العقوبة".

وهي قاعدة عامة تسرى على كافة الجرائم، إلا أن الرأفة تستخدم كثيرًا إذا أحاطت بالضحية أي ملابسات ظهرت للمحكمة، تعارض الثقافة الذكورية والأبوية، فإذا ثبتت تهمة إغتصاب سيدة على رجل، وحكم عليه بالسجن المؤبد؛ يستطيع القاضي بموجب القانون أن يخفف العقوبة إلى السجن فقط.

عدم تجريم الاغتصاب الزوجي

بالرغم من وجود سوابق قضائية بحبس أزواج؛ لهتك عرض زوجاتهم، إلا أن الأسباب التي بُنِيت عليها الأحكام هي: جماع الدُّبر - وهو أمر مخالف للشريعة الإسلامية – ولوجود إصابات بالغة،لكن الأمر لا يتعلق بمفهوم الرضا في العلاقة الجنسية، وحق النساء في تملك أجسادهن؛ طالما كان الزواج شرعيًا وموثقًا، فإن حق الممارسة الجنسية مطلقا.

ونجد أيضًا بعض المآخذ على التشريعات الحالية:

أولاً: تقديم الشكوى والحالة الصحية والنفسية للضحية

وفقًا لنص المادة (3) الفقرة (ب)، إقامة الدعوى، من قانون الإجراءات الجنائية على"لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة وبمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك"([1]).

كما يرى القانون الاعتداء الجنسي، كل ما له آثار مادية ملموسة كالجروح، الإصابات، الدماء... وهي ما يكشف عنها فحص الطب الشرعي، ويصعب إثباته في كثير من الأحيان، خاصة بعد تعافي الضحية، واستعادة قدرتها على الشكوى، التي قد تصل لسنوات، أو لمن تعرضن للعنف من نفس الشخص، ويردن الانضمام لها في الدعوى، إذا كان الاعتداء حدث من سنوات.

وهو ما يجب مراعاته في التشريع،فالاعتداء الجنسي علميًّا من الأفعال التي تشكل صدمة (Trauma) وغالبًا ما يعاني الضحايا من اضطراب ما بعد الصدمة (اكتئاب – أفكار ومحاولات أنتحارية...)؛ وقد تبقى الضحية مدة زمنية قصيرة، أو طويلة، تستخدم بعض الحيل الدفاعية؛ كالأنكار (بتكرار أنه ليس اعتداء/ اغتصاب. .) (لم يكن يقصد..) (أنه أبي الروحي..) (لم يحدث شيئًا)، أو أسيرة الشعور الوهمي بالذنب وقد تصل مدة التعافى منها لسنوات عديدة، حتى تصل لمرحلة الإدراك لما تعرضت له من اعتداء، والقدرة على تعريف المعتدى بأنه معتدٍ.

ثانيًا: الحالة النفسية للمدعى عليه وعلاقته بالقصد الجنائي

المسئولية الجنائية، أو كما يسميها البعض"أهلية الإسناد"، تتحقق إذا كان الفاعل متمتعًا لحظة ارتكابه الجريمة، بملكة الوعي أو الإدراك من ناحية، وبالقدرة على الاختيار أي حرية الإرادة من ناحية أخرى، فبالوعي والإرادة تتوافر المسئولية الجنائية، وبدونهما، أو بدون

أحدهما تنتفي تلك المسئولية، ويترتب على ذلك تصور عدم خضوع الفاعل للعقوبة، رغم ارتكابه الجريمة على النحو الموصوف قانونًا.

ويعنى القصد الجنائي اتجاه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الجريمة، مع العلم بعناصرها القانونية، ويختلف القصد الجنائي في جريمة القتل العمد عن السرقة، و...إلخ.

لكن الحالة النفسية للمدعى عليه لا تنفى مسئوليته الجنائية، بل قد تكون ظرفًا مشددًا، على سبيل المثال:

في حالة سُكر المدعى عليه يعاقب مرتين: أولاً، من أجل ما ارتكبه، وثانيًا، لضبطه في حالة سُكر؛ تغلظ العقوبة إذا أوجد الفاعل نفسه قصدًا في حالة السُكر، أو تعاطي المخدرات بهدف ارتكاب جريمة، بمعنى أنه استفاد من هذه الحالة ليقوي عزيمته، وأيضًا يُسأل الجاني عن مسؤولية غير عمدية على أساس الإهمال، وعدم الاحتراز، ودرجة الإهمال، أو عدم الاحتراز، هو التعاطي لهذه المادة مع احتمال أن يكون لها من التأثير ما يدفعه إلى ارتكاب الجريمة.

أما الحالة النفسية للضحية غير المستقرة، إذا كانت في حالة سُكر، أو لم تكن وكانت قد ذهبت برفقة الجاني إلى مكان خاص، وإن لم يكن لممارسة الجنس، يضعف موقفها أمام المحكمة، وتتحمل كل/ بعض المسئولية ويتم تخفيف عقوبة المدعى، أو تبرئته استنادًا على الثقافة السائدة.

ثالثًا: مفهوم الرضا والإكراه

يشير القانون إلى"رضا، وإكراه" مفرطي التبسيط مفترضًا وجود عنف، ومقاومة ذات مظاهر واضحة وغير ذلك من الحالات غير النموذجية، تُعد منطقة رمادية، خاصة في حالة وجود علاقات شخصية، فقانون العقوبات المصري، كما ذكرت سلفًا، لا يجرم إجبار الزوجة على ممارسة الجنس، إما استنادًا على الشريعة الإسلامية، أو المفاهيم المجتمعية، إلا أن العديد من البلاد تُجرم الاغتصاب الزوجي، والاغتصاب في حالة وجود علاقة عاطفية، واحتمالية إقامة علاقة جنسية بين طرفين، ويسمى" date rape" في حالة رفض طرف، بل وفى حالة تلقى أموالاً مقابل ممارسة الجنس، يحق للطرف المتقاضي رفض الممارسة. ومؤخرًا تقدمت الحكومة الإسبانية ([2]) بمقترح قانون"نعم تعنى نعم" وأي شيء آخر من ضمنه"الصمت" يعني (لا).

وتطبق عدة ولايات أمريكية القاعدة القانونية،"نعم تعني نعم" ([3]) أما الصمت واللامبالاة، لا تعني توفر عنصر الرضا، وذلك لتأكيد عنصر الرضا كمعيار للممارسة الجنسية، كما تنتشر بعض المبادئ داخل أروقة السكن الجامعي كتوعية بمفهوم"الرضا" مثل"لا؛ لا تعنى قم باقناعى" ([4])

وهناك مثيلتها في بلدان أخرى، مثل"لا تعنى لا"، وتعتبر الموافقة تحت تأثير الكحول، أو المخدرات، لا يُعتد بها.

وفي يوليو 2018 أقرت السويد تشريعًا جديدًا بشأن جرائم العنف الجنسي، يستند إلى الرضا ([5])، كانت قد قدمته الحكومة السويدية إلى المجلس التشريعي في نهاية عام 2017.

وضع معايير للممارسة الجنسية تشترط أن يكون الجنس طوعيًّا، ولا يلزم لإدانة مرتكب الاغتصاب أن يكون استخدم العنف، أو استغل وضع الضحية الضعيف.

وأضاف التشريع الجديد تسمية جريمتين جديدتين هما:

1- الاغتصاب الناتج عن الإهمال.

2 – والاعتداء الجنسي الناتج عن الإهمال.

تصل عقوبتها إلى 4 سنوات، و يفسر عنصر الإهمال على أنه: حقيقة أن الشخص الآخــر لا يمارس الجنس طواعية، وعليه يجب أن يكون الشخص على دراية بالخطر المتمثل في أن الشخص الآخر لا يمـارس الجنس طواعيـة، ولكنـه لا يـزال يمـارس فعـل جنسـي مـع هـذا الشخص.

رابعًا: عبء الإثبات"البينة على من ادعى"

الإثبات"عبء" لأنه حِمـل ثقيـل يوضـع على كاهـل المـدعي، ولا يملـك الأطـراف الوسـائل اللازمة للإثبـات، خاصـة فيمـا يتعلـق بالاعتـداء الجنسـي، وبـالرغم من دفـاع الكثـيرين عن الالتزام بقاعدة"البينة على من ادعى" إلا أن قواعد عبء الإثبات ليست من النظام العـام، يجوز الاتفاق على مخالفتها، ونقل عبء الإثبات، صراحة أو ضمنا([6]).

ويختلـف عبء الاثبـات في المـواد المدنيـة عن المـواد الجزائيـة (الجنائيـة)؛ ففي المـواد المدنية يقع عبء الإثبات على المدعي، كونه يدعي خلاف الأصل الظاهر، لكن القـول بـأن المدعي هو الذي يحمل عبء الإثبات لا يستقيم في جميع الفروض، وتم وضع قاعـدة أكـثر انضباطًا في هذا الصدد من شقين، تستجيب لطبائع الأشياء. فقيل"أن من يتمسك بالثـابت أصلاً لا يُكلف بإثباته، أما من يدعى خلاف الأصل فعليه هو يقع عبء إثبات ما يدعيـه". أمـا في المواد فيقع عبء الإثبات أيضًا على المدعي، ممثلاً في النيابـة العامـة,بوصـفها سـلطة اتهام على أساس أنها تدعي خلاف الأصل الثـابت في الإنسـان، ألا وهـو الـبراءة، تلـك هي القاعدة العامة في المواد الجنائية؛ أن عبء الاثبات يقع على المدعي، وهو النيابة العامــة، ولا يرتفع هذا العبء عن كاهل النيابة العامة، إلا في حـالات اسـتثنائية ينص عليهـا القـانون صراحة.

ومن وقت لآخر،"تصدر قواعد جديدة تضع أحكامًـا مغـايرة لتلـك الـتي كـانت تنظم مسـألة الإثبات"، كأن تضع قرينة قانونية بسيطة، أو قاطعة، تعفي النيابة العامة من إثبــات ركن أو عنصر من عناصر الجريمة، وتنقـل عبء الإثبـات على المتهم، أو العكس، أو ينظم وسـائل جديدة للإثبات، أو يضفى بعض الحجية على بعض الأوراق"([7]).

هل يستقيم ترك البينة على من ادعى دون مراعاة لطبيعة وخصوصية جرائم ما؟

القانون الألماني

وفقًا للقانون الألماني قانون ([8]) AGG(General Act on Equal Treatment)، في حالة تقـديم طـرف شـكوى مفاداهـا التعـرض للتحـرش، أو التحـرش الجنسـي، أو التميـيز المباشر، أو التمييز غير المباشر، في شركة، أو مؤسسة، أو هيئة من قبل موظـف آخـر أو الرئيس المباشر، أو صاحب العمـل، أو طـرف ثـالث؛ بسـبب طبيعـة الأنشـطة المهنيـة، أو السياق الذي تُنفذ فيه، أو السـن، أو الـدين والمعتقـد، أو العـرق، أو الإثنيـة، أو الإعاقـة، أو النوع الاجتماعي، أو الميل الجنسي، ويكون المدعى قادرًا على تقديم الوقـائع، يكـون على الطرف الثاني (المدعى عليه) إثبات عدم خرق نصوص القانون، وممارسة التمييز.

القانون الفرنسي

وفقًا للقانون الفرنسي رقم 73 الصـادر في 17 ينـاير سـنة 2002 ([9])، لا يحتـاج الضـحية المزعومة إلا"إلى تقديم الوقائع التي تشير إلى وجود تحرش"، و يكون على المدعى عليـه إثبات أن أفعاله لا تشكل تحرشا، وأن قراره قد برَّرته عوامل موضوعية، لاعلاقـة لهـا بـأي تحرش.

ثم في محاولة من أجل إعـادة موازنـة عبء الإثبـات بين الأطـراف، ألـزم القـانون رقم 6 الصادر في 3 يناير 2003 الضحية المزعومة بتقديم الحقائق من أجل إثبات التحرش.

ومع ذلك، قام القانون رقم 88 الصادر في 8 أغسطس سنة 2016 سنة بإعادة النظام على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 73 لسنة 2002، شريطة أن الضحية المزعومة يجب أن"تقدم وقائع تشير إلى وجود تحرش". وهكذا، تم تخفيف القواعد لصالح الموظف (أو المرشح للحصول على وظيفة أو تدريب) على غرار النظام القائم لمناهضة التمييز (المادة 1 – L1154 من قانون العمل).

القانون الهندي

لا ينص القانون الهندي الخاص بمنع التحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل لسنة 2013 ([10])، أو اللوائح الخاصة على أي مبادئ توجيهية محددة، تتعلق بما يمكن اعتباره دليلاً في حالة التحرش الجنسي، حيث معظم حالات التحرش الجنسي تتم على انفراد، وقد لا تؤدي إلى أي دليل مكتوب، أو شهود مباشرين. وقد اعتبرت المحاكم في الهند أن معايير الإثبات الذي يجب استخدامه في الشكاوي الداخلية، هو احتمال رجحان الاحتمالات.. منطقية الرواية.. تعدد الشكاوى.. شهادة المحيطين عن سلوك الشخص..

بالإضافة للالتزام بعدم مطالبة صاحبة الشكوى بتقديم وصف تفصيلي التحرش الجنسي إلا أمام مختص، وبعد التأكد من الحالة النفسية للمدعية، أو مناقشة الشكوى بحضور مقدمة الشكوى والمدعى عليه، وأنه يجب تجاهل التحيز المحدد مسبقًا.

تستند نظرية رجحان الاحتمالات علي أن هناك حقيقة يمكن إثباتها، عندما تعتقد المحكمة، إما أنها موجودة أو ترى أن وجودها أمر محتمل للغاية، ويستطيع الشخص العاقل، في ظل ظروف حالة معينة، افتراض أنها موجودة.

فلا يستقيم المضى على قاعدة"البينة على من ادعى" وتركها مطلقة إدعاءا بأن ذلك قد يخل بميزان العدالة دون الوضع في الاعتبار خصوصية هذه القضايا وموازين القوى في المجتمعات والثقافات السائدة. لأن مع هذا الإدعاء لا نجد أي إسهام أو مراجعة لكيفية حماية النساء وكان مهمة النساء حماية أنفسهن وعدم التعرض لأي فعل لا يستطيع القانون التعامل معه.

خامسًا: انعدام تقديم الحماية لضحايا العنف الجنسي

تتعرض ضحايا العنف الجنسي للوم والإيذاء؛ بسبب الثقافة المجتمعية السائدة من الدوائر المحيطة بهن، أو الإعلام، أو حتى من مُتلقي الشكاوى في الجهاز الشرطي، فضلاً عن التهديدات التي تلاحقهن من المجرمين بسبب عدم حمايتهن، أو حماية بيئتهن، وكذلك الشهود وبالتالي إجبار النساء عن التراجع،أو التحرش بهن انتقامًا بعد تقديم الشكاوي، ومحاولة فصلهن، أو مساومتهن؛ لترك العمل، أو عدم قبولهن في وظائف لأنهن يسبِّبن المشاكل.

إلا أن وجود تشريع يجرم التحرش، أو الاغتصاب، لا يضمن تحقيق الردع؛ بسبب عدم توفير الحماية اللازمة لهن، قلة قليلة جدًا هي من: تلجأ للقضاء؛ لأنها في غنى عما تعرضت له أخريات.

وبالنظر إلى قوانين مقارنة، نجد التشريع ينص على توفير الحماية في عدة مراحل منذ تلقي الشكوى.

القانون السويدي

ينص القانون السويدي الصادر في 2018 ([11]) على: تقديم الحماية في مرحلة مبكرة لضحايا العنف الجنسي، وتوفير دفاع للطرف المتضرر بمجرد بدء التحقيق الأولى عند تقديم الشكوى. كما ينص القانون السويدي على حماية الموظفين من انتقام أصحاب الأعمال

وهو يتعلق بالحماية الخاصة للعاملين من الأعمال الانتقامية بشأن المخالفات الخطيرة، وقد دخل حيز النفاذ في 1 يناير 2017، في الحالات التي يتخذ فيها صاحب العمل إجراءات انتقامية ضد موظف؛ لإبلاغه وكالة حكومية، أو وسائل الإعلام عن تحرش جنسي.

هذا بالإضافة لبعض العوائق الأخرى أمام النساء، ضحايا العنف الجنسي، إذا قررن اللجوء للقضاء مثل:

- عدم تأهيل متلقي الشكاوي لمثل هذه الحوادث، وتجذر الثقافة الأبوية والذكورية لديهم/ن.
- عدم ضمان سرية بيانات الضحايا (الناجيين/ ات) مما يعرضهم للخطر، وللتراجع عن شكواهن.
- عدم وجود أماكن مؤهلة لاستقبال الضحايا وحمايتهن.
- عدم مراعاة الحالة النفسية للضحية عند إخضاعها لفحص الطب الشرعي، للالتزام بإثبات الاعتداء خلال مدة محددة.
- تأخر البحث الجنائي.
- كما أن النيابة العامة؛ جهة تحقيق، وتوجيه اتهام، وإحالة، وهو نموذج اختفى تقريبًا، مقارنة بدول أخرى، مع غياب تام لإشراك منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات القومية في مساندة الضحايا، أو لسد ما ينقص جهات التحقيق من آليات تستند على منظور النوع الاجتماعي.

وبالرغم من تفشي العنف الجنسي ضد النساء في المجالين العام والخاص، وتطور أشكاله وأنماطه، وبالتالي، انعكاس عدم فعالية التشريعات الحالية، وتزايد مطالبات النساء بمناهضة حقيقية للعنف الجنسي، وأيضًا توافر النماذج المقارنة، غير الخفية عن الجميع، التي نستطيع تبيُّنها بسهولة، لذا فإن ما يؤخر وجود تشريعات تنصف النساء بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية، هو غياب مناهضة العنف على أجندة الأحزاب والساسة.

عوائق الإصلاح التشريعي، (التي بالضرورة تؤثر على تطور التشريعات الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء):

- إصدار أغلب القوانين بقرار من رئيس الجمهورية،فلا تأخذ مقترحات القوانين دورتها الطبيعية حيث تطرح من البرلمان أو الحكومة، مرورًا بكافة مراحل إصدارالتشريع، وطرحها للحوار المجتمعي.
- تنفيذ البرلمانين ما يسمى بالخطة الوطنية المطروحة عليهم من الدولة دون حرية تليق بدورهم.
- عدم وعى البرلمانين بأبعاد مثل هذه القضايا.
- عدم وجود منظومة كاملة؛ لضمان تنفيذ التشريعات من خلال السياسات، ففي حالة إصدار تشريع لمناهضة العنف ضد النساء؛ يتطلب ذلك وضع الاستراتيجيات، وتخصيص جزء من الموازنة لتنفيذها مثل: وضع الكاميرات، أو التوعية الإلزامية في المدارس،... وغيرها.
- عدم تنفيذ القانون في المناطق البعيدة عن التواجد أو السيطرة الأمنية

الخلاصة:

تلقي هذه الورقة الضوء على التشريعات الحالية الخاصة بالعنف الجنسي، وما يشوبها من قصور، وبعض النماذج المقارنة التي يمكن الاسترشاد بها كما تشير إلى العوائق الأخرى التي تقف أمام النساء حتى إذا تغافلن عن القصور التشريعي وقرَّرن اللجوء للقضاء. وأيضًا أسباب تأخر تعديل هذه التشريعات، والذي لا يمكننا فصله عن التحديات المرصودة أمام عملية الإصلاح التشريعي، والمؤثرة بالضرورة على التشريعات الخاصة بمناهضة العنف الجنسي ضد النساء.

الهوامش

(1) قانون الإجراءات الجنائية المصري

(2) Spain to introduce “yes means yes’ sexual consent law. The Guardian. (18 July 2018

(3) ffirmative consent. “Enough is Enough” New York’s college’ .students law. Ny.gov

(4) Sex and Consent on Campus rules. California University

(5) Sexual offence legislation based on consent. Sweden 2018

(6) القواعد المتعلقة بالإثبات. الإجراءات الجنائية. د/ محمد زكي أبو عامر

(7) قانون العقوبات، إعداد رئيس المحكمة د/ أحمد إبراهيم عطية، الطبعة السادسة

(8) AGG (General Act on Equal Treatment)Federal anti- Discrimination Agency. Germany

(9) LOI n° 2002-73 du 17 janvier 2002. France

(10) The Sexual Harassment of Women at Workplace (Prevention, Prohibition and Redressal) Act, 2013. India

(11) The Act on special protection for workers against reprisals for whistleblowing

Concerning serious irregularities, the Whistleblowing Act. Sweden

تأقلم الإناث البالغات من ضحايا العنف المنزلي (*)

بقلم: أنجيلا إي، والدورب،

وباتريسيا إيه. ريسيك

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

تدرس هذه الورقة الأدبيات المتوافرة حاليًا فيما يتعلق بتأقلم النساء المُعنَّفات وتنظر الورقة في عدد من العوامل السياقية المرتبطة بخيارات المرأة لكيفية التأقلم مع انتهاك الشريك، بما في ذلك العوامل الخاصة بالعلاقة نفسها مثل (وتيرة الإيذاء وحدته، وطول العلاقة، والموارد المتاحة للمرأة، مثل الدعم الاجتماعي والموارد المالية). كذلك نظرت الورقة في العلاقات بين مختلف أشكال التأقلم، والنتائج النفسية لكل منها. ونظرًا لأن البحوث في مجال التأقلم مع العنف المنزلي تفتقر - إلى حد ما - إلى التماسك، فقد تم الاعتماد على نظريات ونماذج مستخدمة في أدبيات التأقلم بوجه عام؛ لتنظيم النتائج التي تم التوصل إليها في مجال العنف المنزلي. وقد تطرقت الورقة أيضًا، إلى المشاغل المنهجية، من قبيل أساليب البحث، ومسائل القياس، والعينات، كما طرحت الورقة اقتراحات للبحوث المستقبلة.

الكلمات المفتاحية: المرأةالمُعنَّفة، التأقلم، العوامل البيئية، الصعوبات النفسية.

وثَّق العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية (مثل فولينجشتاد وآخرون Follingstad et al, 1991 و جيل، وهاروب Harrop & Gelles 1989 ؛ وجودمان وآخرون Goodman et al.,1993a,pb التبعات السلبية، نفسيًا، وجسديًا، لانتهاكات الشريك الحميم. وقد تبين أن الانتهاكات التي يقترفها الشريك الحميم مصدرٌ لجانب كبير من الإحباط النفسي الذي تعانيه الكثير من النساء، على أن بعضهن استطعن مواصلة الحياة والخروج من تجربة العلاقة التي تنتهك فيها المرأة بنتائج سلبية، أقل بكثير مما خرجت به أخريات؛ وهو ما يشير إلى الحاجة إلى إجراء دراسات تتناول استراتيجيات التأقلم، التي استخدمتها نساء مُعنّفات ليحافظن على أدائهن السيكولوجي، وسلامتهن الجسدية خلال وبعد العلاقات الانتهاكية.

فعلى الرغم من الكثرة الهائلة للبحوث التي أُجريت على التأقلم خلال العقدين الأخيرين، فإن دراسات استراتيجيات التأقلم التي أجريت على عينات من النساء المُعنَّفات كانت قليلة للغاية، وكذلك الحال أيضًا بالنسبة لمحاولات دمج النتائج الخاصة بتلك الشريحة. وكثير من البحوث التي أُجريت على تأقلم النساء المُعنَّفات كان كيفيًا ووصفيًا في طبيعته؛ كما مال الباحثون في هذا المجال إلى عدم الاهتمام بالجوانب السياقية عند تقييم طبيعة حسن/ سوء التأقلم في استراتيجيات التأقلم التي اتبعتها الضحايا. و كانت تجري المقارنة، في بعض الأحيان، بين استراتيجيات النساء المنتهكات للبقاء على قيد الحياة، والاستراتيجيات التي استخدمتها عينات من المجتمع؛ كرد فعل على ضغوط الحياة العادية، فيكون الاستنتاج الطبيعي هو أن النساء المُعنَّفات يفتقرن إلى مهارات حل المشكلات. سوف تقيم هذه الورقة الحجة على أن العلاقة التي تعنف فيها المرأة تخلق مجموعة خاصة من الظروف التي تقرر المرأة، في ظلها، كيفية رد الفعل، وأن تلك الظروف لا يمكن تجاهلها عند محاولة فهم الأساليب التي اتبعتها للتأقلم مع العنف.

***

سوف نحاول في الاستعراض التالي، أن نتناول تعقيد العلاقات بين السياق، والضغوط، والتأقلم لدى النساء المُعنَّفات. وسوف ننظر أيضًا في مؤشرات التنبؤ السياقية لاستراتيجيات التأقلم، بما فيها عوامل من قبيل حدة الانتهاك ووتيرته، والموارد المتاحة، ونقص المهارات. ونظرًا لقلة التنظير في أدبيات الانتهاك، فسوف نعتمد على نظريات

ونماذج من أدبيات التأقلم، الأكثر عموميًة، لتنظيم بحثنا الحـالي حـول التـأقلم بين النسـاء المُعنَّفات واستعراض العوامل السياقية، سوف نتطرق إلى النتائج السيكولوجية المرتبطـة بمختلـف اسـتراتيجيات التـأقلم، ثم نختتم الورقـة بـدلالات لـذلك بالنسـبة للعلاج، وكـذلك بالنسبة للبحوث القادمة في هذا المجال.

نظرة عامة على مفاهيم التأقلم

تشتمل استراتيجيات التأقلم على تنوع هائل في الأفكار والسلوكيات المستخدمة للتعامـل مع متطلبات وضع متأزم1984)) Lazarus & Folkman,. وقد قام عدد من المجموعات البحثية بإجراء تصنيف لاسـتراتيجيات (وأنمـاط) التـأقلم، فخرجـوا لنـا بكم هائـل من أبعـاد التأقلم المتنوعة. بيد أن هناك عاملين وصفيين أوَّلـيين تكـررا في كـل الدراسـات. أولهمـا، التمييز بين التأقلم بالمقاربة والتـأقلم بالتحاشـي (Moos, 1995)، ويوصـف هـذا العامـل أيضًا بالتأقلم الإيجابي والتـأقلم المتحاشـي & Holahan& Moos, 1987; Mitchell Hodson, 1983, 1986 al.,1989 وكذلك بالتأقلم بالاشتباك/ فك الاشتباك (Tobin et al.,1989). أسلوب المقاربة/ التحاشي، كما توحي التسمية، يشير إلى مـا إذا كـان الفـرد يسعى إلى تغيير الوضع، أم إلى النأي بنفسه/ بنفسها عن عامل الضـغط، من أجـل تقليص المردود السلبي. ومن أمثلة التأقلم بالمقاربة:"تحدثت مع صديقة عن المشكلة" و"وضعت خطـة عمـل وسـرت عليهـا" (Holahan & Moos, 1987, p 949).وفي المقابـل كانت:"رفضت تصديق أن ذلـك حـدث" و"احتفظت بمشـاعري لنفسـي" (. Holahan & Moos, 1987, p 949) من أمثلة التأقلم بالتحاشي.

العامل الثاني الذي ظهر في العديد من الدراسات، هو التمييز بين الاسـتراتيجية المعرفيـة والاستراتيجية السلوكية (De Ridder, 1997; Holahan& Moos, 1987). قد يشمل التأقلم السلوكي أفعالاً ملحوظة يتم اتخاذها لتقليص تأثير الضغوط، من قبيل"ابتعـدت عن الأمر لفترة" (Holahan& Moos, 1987, p ـ949). أما التأقلم المعرفي فينطوي على محاولـة تغيـير أسـلوب المـرء في رؤيـة الموضـوع (مثلا:"حـاولت أن أنظـر إلى الجـانب الإيجابي في الوضع") (Holahan & Moos, 1987, p .949).

وقد استخدم بُعدا المقاربة/ التحاشي والمعرفة/ السلوك لتنظيم استراتيجيات التأقلم على المسـتوى التفصـيلي في الدراسـات الـتي تسـتخدم الاسـتدلال المنطقي للتصـنيفات (Holahan & Moos 1987; Moos,1995)، بالإضافة إلى أساليب تحليـل العناصـر (Tobin et al 1989)، وقد طرح (توبيان وآخرون) (Tobin et al.1989) عرضًا بليغًا للبنية التراتبية للعوامل، مقيسة بقائمة استراتيجيات التأقلم CSI. واتضـح من هـذه البنيـة أن ثمانية عناصر أولية أفرزت عناصر ثانوية مُتمحورة حـول المشـكلة، أو مُتمحـورة حـول المشاعر، وكذلك عناصر مقاربة أو تحاشي في المرتبة الثالثة. وقـد وصـف مـوس (1995 Moos) المقاربـة/ التحاشـي بأنهـا"محـور" التـأقلم، كمـا وصـف التميـيز بين السـلوكي/ المعرفي بأنه"أسلوب" التأقلم.

وهناك منظـوران منهجيـان رئيسـيان يبـدوان عـادًة في أدبيـات التـأقلم. أولهمـا، المقاربـة الفردية - الداخلية، وتصف ردود فعل الفرد على الضغوط من حيث" أنماط" التـأقلم الـتي يتوقع من الفرد اتباعها تجاه مختلف أنواع الضـغوط (Cohen ,ـ1987). وفي هـذا المنهج، عادًة ما يقاس نمط التأقلم بمجرد سؤال المبحوث/ ة عن رد فعله/ ها تجاه طائفة متنوعة من الضغوط. أمـا المقاربـة الثانيـة لقيـاس التـأقلم، وهي المقاربـة الفرديـة – الخارجيـة، فتفترض أن الإنسان يغير استراتيجياته تبعًا لنوع الضغط (Cohen, 1987; Holahan& Moos 1987,Swindle & Moos1992). في هذه المقاربة، يُعتمد على قياسات لكل وضع على حدة؛ لتقييم استراتيجيات التأقلم التي يستخدمها الأفـراد كـرد فعـل على وضـع معين.

وقد أيـدت الأدلـة الإمبيريقيـة في أدبيـات التـأقلم المقاربـة الخارجيـة - الفرديـة، حيث إن الأفـراد، رغم تفضـيلهم لأسـاليب معينـة في التـأقلم مـع الضـغوط، تختلـف ردود أفعـالهم الفعلية على الضغوط باختلاف سمات الوضع الضاغط De Ridder 1997 Holahan et al (1996) وبالتالي، فإن الفهم العميق لاستراتيجيات التأقلم يتطلب أخذ تنـوع الأوضـاع في الاعتبار. وفي سياق العلاقة الإيذائيـة، قـد تفضـل امـرأة مـا اسـتراتيجية تـأقلم معينـة، ولكنها تجد أنه من الضـروري أن تكيـف تلـك الاسـتراتيجية؛ لتناسـب أوضـاعًا معينـة. فقـد تفضل، على سبيل المثال، استراتيجيات المقاربة في مجال العمل لحل المشـكلات، بينمـا تختار استراتيجيات التحاشي للتأقلم مع زوج حاد في عنفه.

قضايا منهجية في بحوث التأقلم كرد فعل على الإيذاء

ربمـا يكـون من نقـاط الضـعف في أدبيـات التـأقلم الـتي تعـالج العنـف المـنزلي، مسـألة العينـات. فكمـا يجـري في البحـوث الإكلينيكيـة عـادًة، قـد يعتمـد على عينـة من طالبـات المساعدة. وفي حالة الناجيات من العنف المنزلي، كثيرًا ما تأخذ العينات من دور الرعاية، أو الوكالات الـتي تخـدم النسـاء المُعنَّفـات؛ وهـؤلاء قـد لا يمثلن كـل الناجيـات من العنـف المنزلي، فقد تختلف المُعنَّفات من حيث مستوى العنف الذي واجهنـه أو المـوارد المتاحـة لهن.

وقد يحد من فاعلية أدبيات العنف المنزلي المتاحة، كذلك، اعتمادها على الخطـط البحثيـة العابرة للقطاعات. فعلى الرغم من وجود بعض الدلائل التي تشي باستخدام آليات التغذية العكسية في دراسات التأقلم (مثلا1995, Mitchell & Hodson, 1983: Moos)، فإن بحوث التأقلم عادًة مـا تجـرى بحيث يتم التقـييم في لحظـة زمنيـة واحـدة، أو بمخططـات بحثية ارتجاعية (Wheaton et al.1997)، قد تغطي فترات زمنية طويلة نسبيًا. ولكننـا، حتى نستطيع التوصل إلى فهم أكثر عمقًـا ودقـة للعمليـة نفسـها، وللعلاقـات السـببية في الضغوط والتأقلم، علينا أن نجمع بيانات طولية بدرجة أكبر، وفي نقاط زمنية متعددة.

وقـد طـرحت أدبيـات الضـغط النـاتج عن صـدمة traumatic stress بعض الخطـوط الإرشادية حول تقييم عوامل الضغط. ومن ذلك، ما اقترحه ويتون وآخرون Wheaton et al 1997)) من ضبط الضغط التراكمي المسبق ومستوى التعـرض للصـدمة. وقـد ذهبـوا إلى أن أنواعًا معينـة من الضـغوط، مثـل الإيـذاء، قـد تخلـق سـياقا فريـدًا يجب أخـذه في الاعتبـار عنـد النظـر في آثـار الضـغوط الأخـرى. وقـد وضـعوا"مصـفوفة المسـاوىء". (Wheaton et al., 1997, p 70) في البيئات الانتهاكية، والتي تقابلها عوامل الضـغط الأخرى. فالإيذاء قد يكون جزءًا من مجموعة مشـاكل مرتبطـة فيمـا بينهـا، وقـد ينشـأ من مجموعة المشاكل هذه. (Wheaton et al (1997. وفي هذه الحالة، قد يكون لظروف الحياة الأخـرى، وللضـغوط الأخـرى، أهميـة في فهم اسـتجابة التـأقلم مـع الضـاغط محـل الدراسة. فعلى سبيل المثال، قد يحـدث ضـاغط، مثـل الإيـذاء المـنزلي، في سـياق عزلـة اجتماعيـة وإدمـان الشـريك على الكحوليـات. هـذا فضـلاً عن أن هنـاك جمهـرة من الأدلـة الإمبيريقية التي اختبرت التاريخ السابق على الصدمة بين النساء المُعنَّفات، فتوصــلت إلى أن الانتهاك الجنسي والجسدي في الطفولة، ووجود تاريخ من الانتهاك الجنسي بعد البلوغ، وغيرها من العلاقات الحميمية الانتهاكية، تَقترن كلها بكـون المـرأة ضـحية فيمـا بعـد (على سبيل المثال،Koss et al., Hilberman& Munson 1977-78 1994). هذه النتيجة تؤكـد على ضـرورة ضـبط التـاريخ السـابق في بحـوث التـأقلم الـتي تجـرى على النسـاء المُعنَّفات فكل صدمة جديدة قـد تكـون أشـد وطـأة بسـبب تـراكم الضـغوط. وقـد يحـدث العكس، فيصبح كل ضاغط جديد أقل وطأة نتيجة تحسـن التـأقلم، أو الإضـعاف التـدريجي لتأثيره.

هناك تنوع هائل في استخدام قياسات التأقلم عبر مختلف الدراسات؛ مما يزيد من صعوبة إجراء مقارنة حقيقية للنتـائج (Follingstad et al.,1988). وكمـا أشـرنا في السـابق،

نظرًا لتنوع بنى التأقلم، سوف يركز نقاشنا هنا على البنيتين الأكثر شيوعًا في الدراسات: المقاربة في مقابل التحاشي، والتأقلم بالمعرفة في مقابل التأقلم بالسلوك (Cohen, 1987; De Ridder,1997). ويبدو أنه، حتى الآن، لم يطرح سوى (توبين وآخرون (Tohen et al. 1989) القياس الإمبيريقي الوحيد الذي تم التحقق منه، ويجمع بين بنيتي التأقلم هاتين.

التأقلم مع العنف المنزلي

الأدبيات التي درست التأقلم عند النساء اللاتي عانين انتهاكًا جسديًا من الزوج، أو الشريك الحميم - محدودة نسبيًا. وهو ما حدا بنا، في عرضنا السابق، إلى الاعتماد في معظم البنية النظرية والتنظيم على بحوث التأقلم العامة. هذه البحوث، الأوسع في نطاقها، تتوفر على التأقلم كرد فعل لضغوط الحياة والمنغصات اليومية، التي تشيع بين السكان بوجه عام. ورغم أن العنف المنزلي ليس بغير الشائع، بحال من الأحوال، فإنه يمثل، كما ذهبنا في السابق، مجموعة خاصة من الظروف التي يحدث في إطارها التأقلم (Gondolf & Fisher, 1988).

المؤشرات المنبئة باستراتيجيات التأقلم

نظرًا لأهمية السياق، بالنسبة لاختيار استراتيجيات التأقلم (Mattlinet al., 1990, Moos & Swindle,1990)،فمن الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار العوامل التي قد تقترن بالكيفية التي تنتهجها المرأة للتعامل مع الانتهاك وآثاره الضارة (Dutton, 1993). وقد تناول (لازار، وسوفولكاان) (1984) Lazarus& Folkman القيود التي قد تؤثر على اختيار استراتيجيات التأقلم ومدى فاعليتها؛ وقسموا تلك القيود إلى ثلاثة أنواع: قيود بيئية، وقيود شخصية، وتهديد حاد. وفي حالة المرأة المُعنَّفة، هناك العديد من أمثلة القيود التي نستطيع ذكرها. فهناك، على سبيل المثال، افتقاد العلاقات الاجتماعية، والذي يمكن اعتباره قيدًا بيئيًا. ومن القيود الشخصية يمكننا ذكر احتياجات الاعتمادية العالية. كذلك، يمكن اعتبار كثافة (حدة ووتيرة) الانتهاك العاطفي أو الجسدي مؤشرًا على وجود تهديد حاد. ونظرًا لتعدد القيود التي تفرضها البيئة الانتهاكية على التأقلم،،فليس بوسعنا فهم سلوكيات التأقلم بين المُعنَّفات بشكل عميق خارج سياق الانتهاك الجسدي والعاطفي المزمن. (Dutton, 1993; Gondolf& Fisher, 1988)

وتيرة الانتهاك الجسدي

أبرز سمتين تتضحان عند دراسة العنف المنزلي كمشكلة بحثية هما: وتيرة العنف، وحدته. وهناك بعض الأدلة التي تؤيد وجود علاقة بين وتيرة العنف واختيار المرأة لاستراتيجية التأقلم. وقد درس هربت وآخرون (Herbert et al .1991) استراتيجيات التأقلم بالمعرفة التي استخدمتها نساء بقين مع الشريك المنتهك وأولئك اللاتي تركنه. وقد شملت استراتيجيات التأقلم بالمعرفة حجم التركيز على الجوانب الإيجابية في العلاقة، والتغيرات السلبية في العلاقة، ومدى إجراء مقارنات مع الفئات الاجتماعية الأدنى، والتنسيب الشخصي للانتهاك(Herbert et al 1991). وقد اتضح وجود تَمايز من حيث تلك المتغيرات المعرفية بين من بقين في العلاقة الانتهاكية ومن خرجن منها.

فقد أوضحت النتائج، أن من بقين في العلاقة الانتهاكية (34.4% من العينة الأصلية البالغة 130 امرأة) لم يُعربن عن وجود علاقة بين وتيرة الانتهاك الجسدي، ونوعيات الاستراتيجيات المعرفية التي استخدمنها. بيد أن علاقة سلبية واضحة ظهرت بين وتيرة الانتهاك اللفظي، واستخدام المقارنة مع الفئات الاجتماعية الأدنى. وقد ذكر المؤلفون أن تلك النتائج جاءت متشابهة في العينة بأسرها. غير أنهم ركزوا على من بقين في العلاقة الانتهاكية، وأعطين معاملات ارتباط محددة لهذه المجموعة فقط.

كذلك تمت دراسة وتيرة الانتهاك في علاقته بالتأقلم بالمقاربة. فقد قارن جوندولف وفيشر Gondolf and Fisher 1988)) بين المقيمات في دور الرعاية وغير المقيمات، فوجد أن من قررن اللجوء إلى دور الرعاية كن قد واجهن انتهاكات بوتيرة أعلى ممن لم يلجأن إلى تلك الدور. وهو ما قد يوحي بأن استخدام بعض أشكال التأقلم بالمقاربة يميل للارتفاع مع تزايد وتيرة الانتهاك. ودرس ميتشل وهدسون (Mitchell and 1983 Hodson) العلاقة بين وتيرة الانتهاك من جانب، ومختلف أشكال التأقلم السلوكي الإيجابي، والتأقلم المعرفي الإيجابي، والتأقلم بالتحاشي من جانب آخر. ووجدوا في العينية التي بلغت 60 امرأة، أن استخدام التأقلم بالتحاشي يزداد مع ارتفاع وتيرة العنف الجسدي الذي تلقاه المرأة. ولكنهم لم يتوصلوا إلى وجود ارتباط مهم بين وتيرة الإيذاء وحجم التأقلم المعرفي الإيجابي، أو التأقلم السلوكي. ويبدو أن هناك تناقضًا بين تلك النتائج والنتائج التي توصل إليها جوندولف وفيشر (Gondolf and Fisher (1988. على أن الاستراتيجيات الإيجابية الرامية إلى الهروب من الانتهاك مثل:اللجوء إلى دور الرعاية، أو الهجر، أو التقاضي ربما تكون مرتبطة بسياقات ومؤشرات تنبؤية مختلفة عن تلك التي ترتبط بها الاستراتيجيات الإيجابية المستخدمة أثناء الوجود في العلاقة مثل: النقاش مع المنتهِك، أو الاتصال بالشرطة، أو التحدث إلى صديقة.

ومن المهم أن نشير إلى أن تلك الدراسات Gondolf& Fisher, 1988; Herbert et (al.,1991) توصلت إلى أن الأشكال الإيجابية من التأقلم المرتبطة ارتباطًا كبيرًا بوتيرة الانتهاك كانت هي التي خرجت بالمرأة من العلاقة التي تمثل خطرًا عليها مثل: الخروج التام من العلاقة، أو المكوث في دار رعاية. ولكن عندما اختُبرت أشكال أخرى من التأقلم الإيجابي مثل: التحدث إلى صديقة، أو محاولة معرفة المزيد عن الوضع لم يتم التوصل إلى وجود علاقة ذات بال مع وتيرة العنف (1983)ـ Mitchell & Hodson. ربما كان لوتيرة الإيذاء التأثير الأكبر على استراتيجيات التأقلم، حينما تتجلي الحاجة للخروج من الوضع الانتهاكي. غير أن هذا التفسير للنمط الذي توصلت إليه النتائج يجب النظر إليه باحتراز، حيث إن أحدًا من الباحثين لم يختبر هذه الفرضية بشكل مباشر.

حدة الإيذاء البدني

تعتبر حدة الإيذاء البدني مؤشرًا آخر على كثافة الانتهاك، يمكن أن ينبئ باستراتيجيات التأقلم المستخدمة. فقد توصل ميتشل، وهدسون (1986)ـ Mitchell and Hodson إلى ارتباط المستويات الأكثر ارتفاعًا من العنف بالاستراتيجيات التي تميل بشكل أكبر إلى التحاشي. كذلك فإن النساء اللاتي تلقين إيذاءً أكثر حدة عادة ما يلقين أقل الدعم من الصديقات عند محاولة التحدث عن الإيذاء. وتلك نتائج تشير إلى احتمال وجود علاقة بين مختلف أنواع التأقلم. فربما تميل النساء اللاتي يلقين ردود فعل سلبية على استراتيجياتهن الإيجابية مثل طلب الدعم الاجتماعي إلى أن يصبحن أكثر ميلاً للانخراط في رد فعل متحاشي.

وقد استخدم ميتشل، وهدسون (1986)ـ Mitchell and Hodson كذلك المنظور الإيكولوجي لاختبار نموذج للعوامل المرتبطة فيما بينها في جهود التأقلم لدى المُعنَّفات وقد جاءت النتائج متسقة مع ما توصلوا إليه في دراسة سابقة، حيث ثبت لديهم وجود علاقة بين حدة الإيذاء ومتغيرات الدعم الاجتماعي، وذهبوا إلى أن الإيذاء كلما زادت حدته، زادت العزلة الاجتماعية القهرية لدى المرأة. كذلك كانت هناك علاقة عكسية بين حدة العنف، وعدد أعضاء شبكة الدعم الاجتماعي، وكذلك عدد العلاقات الاجتماعية التي تكونت بشكل مستقل عن الشريك المنتهك. ومصداقًا لنتائج بحثهم السابقة كذلك، وجدوا أن حدة الإيذاء مرتبطة بزيادة احتمالات تحاشي صديقات المرأة لها عند طلبها للدعم منهن. تكشف تلك النتائج إذن، عن أن العنف الأكثر حدة يخلق، بِسُبل مباشرة وغير مباشرة، صعوبات أكبر أمام استفادة المرأة من الدعم الاجتماعي بوصفه مصدرًا للتأقلم. وذلك أن

النساء اللاتي تعرضن لإيذاء حاد إما أن تنعزلن بمحض إرادتهن عن المعارف، أو تصبح صديقاتهن أقل رغبة أو قدرة على مساعدتهن.

ووصف ميتشل، وهدسون (1986)Mitchell and Hodson ، كذلك، العلاقة بين حدة العنف وبين ثلاثة أنواع من سلوك التأقلم: المعرفة الإيجابية، والسلوك الإيجابي، والتحاشي. وقد اختبرا التعرض للعنف في الطفولة، والموقف من الأدوار الاجتماعية للمرأة بوصفها عاملين مؤثرين في العلاقة بين حدة العنف ونوعيات استراتيجيات التأقلم المتبعة. وأظهرت النتائج أن المرأة التي لم تشهد عنفًا في أسرتها الأصلية أكثر ميلاً لاستخدام استراتيجيات التأقلم الإيجابية مع زيادة حدة العنف؛ ولم تظهر علاقة ذات بال بين حدة العنف والتأقلم بالتحاشي في هذه العينة الفرعية. أما النساء اللاتي شهدن عنفًا في أسرهن الأصلية، فقد ملن لاستخدام استراتيجية التحاشي بدرجة أكبر من استخدامهن للتأقلم الإيجابي في الاستجابة للعنف الجسدي المتزايد في حدته. وتوصل ميتشل وهدسون (1986) Mitchell and Hodson، كذلك، إلى وجود نمط مشابه عند اختبارهن للمواقف من أدوار النساء بوصفها عاملاً مؤثرًا. فقد وجدا أن المرأة المُعنَّفة المحاطة بمواقف أقل تقليدية تجاه أدوار النساء في المجتمع تميل إلى استخدام استراتيجيات التأقلم السلوكية الإيجابية؛ كرد فعل على العنف الحاد، بينما تميل المرأة التي تعيش وسط مواقف أكثر تقليدية إلى استخدام السلوكيات الإيجابية بدرجة أقل، عندما تزداد حدة العنف. وبناء على ذلك، فإن التعرض للعنف في البيت في مرحلة الطفولة ومدى المواقف التقليدية تجاه النساء، كلاهما يؤثر في العلاقة بين حدة العنف ونوعيات استراتيجيات التأقلم التي تتبناها المرأة.

وخَلُص الباحثان إلى أن التعرض لبيئة عنيفة في الطفولة، ولمواقف أكثر تقليدية تجاه أدوار النساء، كلاهما يساهم في تبنيها لسُبل تأقلم أقل فاعلية عندما تواجه مستويات متزايدة العنف. هذه الدراسة تطرح خطة رصينة لدراسة دور حدة العنف في تحديد استراتيجيات التأقلم؛ لأنها اختبرت عوامل تأثير مهمة. فلو لم يختبر الباحثان الآثار التفاعلية لحدة العنف وغيرها من مؤشرات التنبؤ- لربما خُلصا إلى أن حدة العنف لا دور لها في استراتيجيات التأقلم التي تتبناها المرأة للتعامل مع العنف. لذلك، فربما وفرت لنا دراسة العوامل الشخصية والسياقية معًا (Moos & Swindle,1990) بيانات مفيدة فيما يتعلق بالتأقلم مع العنف المنزلي.

وقد توفر بحث هربرت، وآخرون Herbert et al.,1991 علي دراسة عامل حدة الإيذاء، مع التركيز على الاستراتيجيات المعرفية التي تتبناها المرأة عندما تظل في العلاقة الانتهاكية، والعوامل المقترنة بقرارها الرحيل عن تلك العلاقة. وتوصل الباحثون إلى أن الإيذاء الجسدي المتوسط أو الحاد، ليس لأي منهما علاقة ذات بال باستراتيجيات التأقلم المعرفية. بيد أن هذه الدراسة أوضحت أن حدة العنف كانت تنبئ بانتهاج استراتيجية سلوكية إيجابية متمثلة في الخروج من العلاقة. على أن نتائج هذه الدراسة تتناقض مع النتائج التي توصلت إليها دراسة طولية على الأزواج الذين يعيشون علاقة انتهاكية، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة الأخيرة أن حدة إيذاء الزوج للزوجة جسديا في اللحظة 1 لم تنبيء بما إذا كان الزوجان سيظلا معا أو ينفصلا بعد سنتين (Jacobson et al.,1996.). بيد أن حدة العنف لم يجر تقييمها، للأسف الشديد، إلا في البداية فقط، وبالتالي، لم يمكن اختبار أنماط تزايد أو تراجع مستويات العنف وعلاقتها بوضع العلاقة عند المتابعة بعد سنتين.

ويبدو أن التغير في حدة الإيذاء مرتبط بتغير مقاربة المرأة للتأقلم مع العنف. فقد أورد ميلدروبورتر (Millder and porter 1983) أدلة على إلقاء المرأة المُعنَّفة باللائمة على زوجها عن إيذائه لها، بأكثر مما تلوم نفسها على تزايد حد العنف. وفي دراسة كيفية على عينة صغيرة من نزيلات الدور (ن=15)، توصل فيرارو، وجونسون (Ferraro and Johnson 1983) إلى أن التحول المفاجئ في حدة الإيذاء اقترن بتحول المرأة من

استراتيجيات التأقلم المعرفية إلى استراتيجيات سلوكية أكثر إيجابيًة، مثل هجر العلاقة كرد فعل على العنف. ويبدو أن هؤلاء النساء تحولن إلى الاستراتيجية السلوكية الإيجابية عندما أدركن فجأة أن الإيذاء قد يودي بحياتهن (Ferraro & Johnson,1983).

وأيدت تلك الدراسة دراسة أخرى اعتمدت على عينة أكبر بكثير (ن = 100) وعلى التحليلات الكمية (Rusbult& Martz 1995). وتشي هذه الدراسة بأن الإيذاء الجسدي عندما يتزايد، تتراجع احتمالات عودة المرأة إلى الشريك المنتهِك. كذلك، توصل فولينجشتاد، وآخرون Follingstad et al. 1991)) إلى أن الاستقرار النسبي في حدة الانتهاك ينبئ بسلوكيات التأقلم. فالنساء اللائي شهدن مستويات مستقرة من الانتهاك كن أكثر ميلاً للجوء إلى الخدمات النفسية الخاصة بالانتهاك تحديدًا، أكثر من أولئك اللائي كان العنف الذي يتعرضن له يشهد تزايدًا أو تراجعًا. على أن مَن عانين من إيذاء أقل حدة عبر فترة من الزمن لجأن إلى الخدمات النفسية من أجل مشكلات أخرى بوتيرة أعلى من نظرائهن اللاتي عانين من حدة متزايدة، أو متذبذبة من الإيذاء. تطرح علينا تلك النتائج صورة شديدة الاختلاط حول كيفية تأثير حدة الإيذاء على طلب المرأة للمساعدة، ولكن يبدو أن تغير مستويات الإيذاء يفضي إلى تغير استراتيجيات التأقلم.

ويبدو أن حدة العنف والتغير في الحدة مرتبطان بشكل متباين مع اختلاف أشكال سلوك التأقلم. فربما اقترن تزايد الحدة بالأشكال الأكثر إيجابية للتأقلم السلوكي، ولكن ذلك ينطبق فقط على السلوكيات التي يرجح أن تنهي الإيذاء، مثل: هجر العلاقة، أو اللجوء إلى القضاء الجنائي. أما مساعي التأقلم"الإيجابي" الأخرى، من قبيل التحدث إلى الصديقات، أو اللجوء إلى الخدمات النفسية، فلا يرجح أن تفيد في أوضاع الانتهاك ذات الخطورة المتزايدة. فربما أدى تزايد العنف إلى تثبيط المرأة عن أساليب التأقلم التي تساعدها على البقاء في العلاقة والتعامل مع العنف بدلاً من إخراج نفسها أو شريكها المنتهِك من العلاقة.

طول مدة العلاقة

من المعقول طبعًا أن تكون حدة العنف، ووتيرته - العاملان اللذان حظيا بنصيب الأسد من الاختيار في الأدبيات التي تناولت المرأة المُعنَّفة. ولكن طول العلاقة الانتهاكية بوصفه عاملاً طوليًا مهمًا، عادة ما كان يحظى بعناية أقل في دراسة جهود المرأة للتأقلم. فطول العلاقة الانتهاكية يمكن أن يغير من استجابات تأقلم المرأة مع مرور الزمن. وقد اختبر بعض الباحثين طول مدة العلاقة بوصفها مؤشرًا على الاستثمار (Rusbult& Martz,1995). وذهب هذا المفهوم إلى أن المرأة كلما طالت المدة التي قضتها في العلاقة، شعرت بإصرار أكبر على إنجاحها، خاصًة إذا لم يظهر الإيذاء إلا في فترة متأخرة من العلاقة.

وقد اهتم روزبلت ومارتزRusbult& Martz,1995 في رؤيتها لطول مدة العلاقة بوصفها مؤشرًا على مستوى الاستثمار، بتوقع مستوى الالتزام بالعلاقة، وما إذا كانت المرأة ستظل مع الشريك المنتهِك، أم تهجره. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة الطولية أن العلاقة الأطول أمدًا تنبئ بمستوى أعلى من الالتزام بها (أي توجه أقل للانفصال، وأعلى للعودة إلى الشريك). ووجدا أن هناك اتجاهًا غير ذي بال لارتباط العلاقة طويلة الأمد بالعودة الأسرع للشريك المنتهِك.

الموارد المتاحة

من التبعات المهمة الحاسمة للعديد من العلاقات الحميمية الانتهاكية، تقليص تواصل المرأة مع الموارد التي قد تساعدها على التأقلم مع العنف، كما ذكرنا في السابق. فعلى سبيل المثال، قد يمنع الشريك المنتهك المرأة من العمل خارج المنزل، وهو ما قد يؤدي إلى الحد من علاقاتها الاجتماعية، ومواردها المالية الشخصية. وقد ثبت أن الدعم

الاجتماعي، والموارد المالية وغيرها من موارد ملموسة؛ يمكن أن تساهم في اختيار المرأة المُعنَّفة لاستراتيجيات التأقلم (Moos,1995). ويعتبر المال من أشكال الموارد الملموسة الأكثر وضوحًا، فكم المال المتاح للمرأة يؤثر في الخيارات المتاحة أمامها للتعامل مع العلاقة الانتهاكية. وقد توصلت دراسة ذكرناها آنفًا (Rusbuilt & Martz,1995) إلى أن توافر دخل مستقل، وأعلى، ومبالغ مالية أكبر، مرتبطة كلها بعودة المرأة لشريكها في خلال سنة من التقييم الأول، أو استغراق الأمر فترة أطول. كذلك فقد توصلت دراسة ستراب وباربور (Strubeand and Barbour 1983)، إلى أن اعتماد المرأة اقتصاديًا على الشريك المنتهك،مقيسًا بالوضع الوظيفي والتاريخ الوظيفي، مرتبط باتخاذها قرار ترك العلاقة أو عدم تركها. على أن جاكوبسون، وآخرون Jacobson et al 1996).) لم يتوصلوا إلى اختلافات ذات بال فيما يتعلق بدخل المرأة، بين الأزواج الذين واصلوا العلاقة وأولئك الذين انفصلوا أو طلقوا عند تقييم المتابعة بعد سنتين. ولكن، ربما لم يتوافر لهؤلاء الباحثين قوة إحصائية كافية لملاحظة التباينات في البيانات التي جمعوها. وعندما قارن جوندولف وفيشر1988) Gondolf and Fisher) بين نزيلات دور الرعاية وغير النزيلات، توصلا إلى أن من لم يقمن في دور رعاية النساء المُعنَّفات كن يتمتعن بدخول أعلى في المتوسط. فربما وفر النفاذ الأكبر للمال خيارات أوسع في ترتيبات المعيشة أمام المرأة عندما تترك شريكها.

وفي النموذج الإيكولوجي للتأقلم، الذي وضعه ميتشل وهدسون (Mitchell and ,Hodson,1983, 1986)، اعتبرت الموارد الشخصية (بما فيها دخل الفرد) أحد محددات الحصول على موارد الدعم المؤسسية (مثل الشرطة)، والموارد الحميمية الأخرى. وقد قاما بقياس الموارد الشخصية بإعطائها درجة مركبة من الدخل، والتعليم، والوضع الوظيفي تمثل جميعًا مؤشرًا على الوضع الاجتماعي – الاقتصادي. وتوقعا أن تحدد الموارد الشخصية، والدعم الاجتماعي، والاستجابة المؤسسية بشكل مباشر خيار التأقلم الذي قد تستخدمه المرأة المُعنَّفة. وكما توقعا، فقد اقترنت الموارد الشخصية الأكبر المتوافرة لدى المرأة بتمتعها بعدد أكبر من علاقات الدعم الاجتماعي، وبعدد أكبر من المعارف خارج نطاق معارف الشريك المنتهك. تشي هذه البيانات بأن المرأة المتمتعة بوضع وظيفي أعلى و/ أو دخل أكبر يرجح أن تتمتع، كذلك، بمعارف خارج نطاق المنزل. ولا يخفى أن وجود معارف أكثر يزيد من احتمالات وجود موارد دعم متاحة للتعامل مع الانتهاك. ومن نقاط القوة في هذه الدراسة، أنها اختبرت نوعية الدعم الاجتماعي الذي تتلقاه المرأة المُعنَّفة عندما تختار استغلال موارد الدعم المحتملة المتاحة لها. وهنا أيضًا، كان للمرأة المتمتعة بموارد شخصية أكبر مزية في التمتع بتعاطف أكبر، وتحاشٍ أقل، من الصديقات عند اللجوء إليهن طلبًا للمساندة. وكما سنناقش في القسم التالي، ترتبط استجابة الصديقات بما إذا كانت المرأة تنتهج التأقلم الإيجابي أم المتحاشي في رد فعلها على العنف (Mitchell &Hodson,1983).

الدعم الاجتماعي

الدعم الاجتماعي متغيرٌ تم اعتباره وسيلة للتأقلم، وكذلك موردًا يساهم في توافر أشكال أخرى من التأقلم. (Aspinwall & Taylor,1997). وقد أدى اختلاف سُبل تصور دور الدعم الاجتماعي في عملية التأقلم، والنقص النسبي في الدراسات التي تختبر العلاقات المتبادلة بين عناصر التأقلم، إلى خلق بعض التشويش حول الأدوار التي يمكن أن يلعبها الدعم الاجتماعي في مساعدة المرأة على التعامل مع العنف المنزلي. وفي أدبيات التأقلم التي توفرت على دراسة عوامل الضغط العامة، والأحداث السلبية في الحياة، عادةً ما يجري تناول الدعم الاجتماعي بوصفه وسيلة يكتسب بها الفرد نفاذًا إلى الدعم العاطفي، وكذلك وسيلة لاكتساب معلومات متزايدة وقدرة على الفرز الدقيق لعوامل الضغط Aspinwall &

Taylor, (1997)

وقد درس ميتشـل وهدسـون (Mitchell and Hodson 1983)، كميًـا وكيفيًـا, الـدعم الاجتماعي المتصـور وعلاقتـه باسـتجابات التـأقلم لـدى المـرأة. وطلبـوا من مجموعـة من النساء الإفصاح عن الإجابات التي يتلقونها فعليًا من الصـديقات عنـد محاولـة الحـديث عن الانتهاك في حد ذاته. وقد وجدوا أنها كلما قلت ردود الفعل المتحاشية التي تتلقاها المـرأة من الصـديقات، كـان من الأرجح أن تنخـرط في تـأقلم إيجـابي: سـلوكيا كـان أو معرفيًـا. ولكنهم لم يعـثروا على علاقـة ذات بـالٍ بين الـردود المتحاشـية من الصـديقات، والتـأقلم بالتحاشي لدى المرأة، ويبـدو أن الأرجح هـو أن المـرأة الـتي تنتهج تأقلمًـا أكـثر تحاشـيًا لا تفضل، في العادة، التحدث إلى الصديقات عن الانتهاك. غير أن انتهاج استراتيجيات التأقلم الـتي تميـل أكـثر إلى التحاشـي - ارتبطت سـلبيًا بعـدد الـداعمين، وبعـدد العلاقـات من الأصدقاء، وأفـراد العائلـة، ممن هم خـارج دائـرة علاقـات الشـريك المنتهـك. ومن المثـير للاهتمام، أن كم ردود الفعـل المتعاطفـة من الصـديقات لم يكن لـه ارتبـاط مهم بأشـكال التأقلم التي تمت دراستها.

ولكن، نظرًا لأن البيانات في تلك الدراسة كانت مرتبطة فيما بينها، فليس من الواضـح مـا إذا كانت أساليب التأقلم التي اتبعتها النساء هي التي أثرت في شبكاتهن الاجتماعية وردود أفعال الصديقات، أم أن العكس هو الذي حدث. فمن المحتمل أن المـرأة المُعنَّفـة عنـدما تراها صديقاتها تنتهج استجابة إيجابية للتأقلم يملن إلى دعمها، وعندما تـرى الصـديقات أن المرأة تميل إلى التأقلم بالتحاشي، ينأين عنها شيئًا ما، فيقل دعمها. وفي المقابل، إذا كان الدعم الاجتماعي يزيد من التـأقلم الإيجـابي، فـإن المـرأة الـتي تميـل صـديقاتها لمناقشـة الانتهاك معها قد تتشجع على التأقلم على نحو أكثر إيجابية. وهناك احتمـال ثـالث، وهـو أن تتأثر ردود أفعال الصديقات واستراتيجية المرأة في التأقلم، كلاهما بمتغير ثالث، مثل حـدة الانتهاك، أو مستوى السيطرة الذي يمارسه الشريك.

وقد درس داتون وآخرون (Dutton et al 1994) ظروف نسـاء حـاولن قتـل الشـريك المنتهك. وافترضوا أن هؤلاء النساء يشعرن بانعزال أكثر من المُعنَّفات الأخريات، ثم قاموا بدراسة عينتين من النساء المُعنَّفات، إحداهن عينة قضائية، والأخرى إكلينيكيـة، فتوصـلا إلا أن المتهمات بقتل أو الشروع في قتل الشريك المنتهك أعربن عن مستويات منخفضة من الدعم الاجتماعي، مقارنة بالمستويات التي ذكرتها العينة الإكلينيكية. واتضح أن النساء في العينة الإكلينيكية كن يشعرن أكثر بالانتماء إلى شـبكة اجتماعيـة، وبتـوافر أخريـات يقـدمن الـدعم العـاطفي، بيـد أن المجموعـتين لم تختلفـا على نحـو ملحـوظ في درجـة الـدعم الاجتماعي المادي الذي تلقينه (مثل المساعدة في الانتقال أو المسـاعدة بالمـال). وفسـر الباحثون النتائج على أنها تدل على درجـة أعلى من الانعـزال الاجتمـاعي، ومـا يواكبهـا من افتقار إلى البدائل المتوقعـة لـدى النسـاء اللاتي تحـولن، في نهايـة المطـاف، إلى أقصـى درجات العنف بوصفه وسيلة للتأقلم مع الانتهاك الذي كن يعانينه.

وفي دراسة اعتمدت بشكل أكبر على الجانب الكيفي، اختـيرت ميلـز (Mills 1985) دور الـدعم الاجتمـاعي في تغيـير نظـرة المـرأة إلى الانتهـاك. ففي عينـة صـغيرة من نـزيلات الدورة, أعربت معظم النساء عن أنهن بدأن يُعدن تقييم الانتهاك في ضـوء الرسـائل الـتي تلقينها من أخريات بأن الانتهاك أمر سـيء. ومن لجـأن إلى التهـوين من العنـف، أو البحث عن منطق له، بدأن يغيرن من أساليب تفكيرهن بعد سماعهن آراء أخريـات داعيـات. هـذا النوع من الدعم عادةً ما يطلق عليه"الـدعم الفـارز" (على سـبيل المثـال Aspinwall & Taylor,1997). في هـذه العينـة، أتـاح هـذا الشـكل من الـدعم للسـيدات الانخـراط في الخيار الإيجابي المتمثل في الخروج من العلاقة الانتهاكية. وقد خـرجت فـيرارو وجونسـون Ferraro and Johnson (1983) بنتائج مشابهة في دراستها الكيفية لنساء نزيلات دار للمُعنَّفات. وذكرت سـوليفان، وآخـرون (Sullivan et al.1992) أن أكـثر من 75% من النساء اللاتي شملتهن دراستهم قالوا إنهن يحتجن إلى دعم اجتماعي أكبر، حيث كـان هـذا

الدعم يمثل أعلى احتياج لديهن بعد السلع المادية. من الواضح، إذن، أن هؤلاء النساء كن على اقتناع بأن الدعم الاجتماعي مورد ثمين في جهودهن للتأقلم مع العنف الذي يعانينه.

كما ذكرنا في السابق، لم تتم دراسة العلاقة السببية بين الدعم الاجتماعي والتأقلم، إمبيريقيًا. ولكن، على الرغم من نقص البيانات المتعلقة بالسببية، فإن توافر الدعم الاجتماعي ونوعيته عادة ما تفسران على أنهما من المؤثرات التي تؤثر في استراتيجيات التأقلم التي تتبناها النساء على سبيل رد الفعل تجاه العنف المنزلي. فكلما توافر بصورة أكبر ما تراه النساء من دعم اجتماعي وردود أفعال متعاطفة (في مقابل التحاشي) ممن يقدمون ذلك الدعم؛ كلما يسر ذلك المزيد من التأقلم الإيجابي، ورؤية خيارات أوسع أمام المرأة المُعنَّفة. وقد يكون للدعم الاجتماعي أهمية خاصة في زيادة قدرة المرأة المُعنَّفة على هجر شريكها المنتهك بنجاح. كذلك فإن الدعم الذي تقدمه الأخريات، من قبيل إعادة تقييم العنف والدعم المادي الملموس، يمكن أن يلعب دورًا فيما إذا كانت المرأة ستشعر أنها عالقة في العلاقة العنيفة. Dutton et al (1994). تلك كلها تفسيرات ممكنة للبيانات. ولكن، على الرغم من ميل العديد من الباحثين إلى تفسير البيانات على هذا النحو، فمن المحتمل أيضًا أن يكون لكيفية تأقلم المرأة مع العنف تأثير على العلاقات الداعمة المحتمل أن تتاح لها. فعلى سبيل المثال، قد تدير العديد من الداعيات ظهورهن إذا شَعرن أن المرأة لا تحاول انتشال نفسها من العلاقة الانتهاكية، كما أن المرأة التي تعتمد أسلوب التأقلم بالتحاشي قد تخلق مسافة بينها وبين الأخريات. في ظل كل تلك البدائل الممكنة للتفسير، يتعين على البحوث في المستقبل أن تتوصل إلى استنتاجات سببية.

الفاعلية السابقة لاستراتيجيات التأقلم

اعتماد النساء على استراتيجيات تأقلم معينة إنما يعكس، في حقيقة الأمر، مسباقات وعوامل شخصية، وكذلك النتائج المتوقعة من استخدام هذه الاستراتيجية أو تلك. وبالتالي، فمن محددات اختيار المرأة لاستراتيجية تأقلم معينة النتائج التي حققتها هي من استخدام تلك الاستراتيجية في الماضي (Bowker,1983). وقد نبعت البحوث في مجال الفاعلية السابقة للتأقلم، جزئيًا، من أدبيات استجابة مصادر المساعدة الرسمية وغير الرسمية. فاستجابات مصادر الدعم مثل: الشرطة، وأعضاء الأسرة، لطلب المرأة المساعدة كان إشكاليًا في بعض الأحيان، حيث ذكرت بعض النساء حالات رفضت فيها الأسرة والأصدقاء تقديم المساعدة عند تعرضهن للعنف (Ferraro & Johnson,1983)، أو رفضت الشرطة توقيف زوج منتهك (Dutton,1993).

وقد طرح بعض الباحثين نموذج تعلم، لشرح كيفية تأثير نتائج استراتيجيات التأقلم السابقة على جهود التأقلم المستقبلية. وذهبت ووكر (1997 Walker) في كتابها الكلاسيكي حول هذا الموضوع إلى أن المرأة التي تبذل محاولات متكررة وفاشلة لإنهاء العنف في علاقتها ينشأ لديها، بالتعلم، شعور بالعجز فتتوقف عن محاولات اتباع الاستراتيجيات التي اتبعتها في السابق. كذلك طرحت داتون(1993 Dutton) نوعًا من نماذج التعلم، أوردت فيها استراتيجيات تأقلم فاشلة (مثل الاتصال بالشرطة)، بوصفها تجارب تعلمت منها المرأة أن استراتيجية معينة ليست بالناجعة، وبالتالي يتراجع استخدامها لها.

وفي نموذجهما الإيكولوجي لاستجابات التأقلم، نظر ميتشل وهدسون Mitchell and Hodson(1986) في الاستجابات المؤسسية، واستجابات الداعمين الاجتماعيين بوصفها عوامل مهمة مرتبطة باستراتيجيات التأقلم التي تنتهجها المرأة المُعنَّفة. وطُلب ممن أجريت عليهن الدراسة أن تمنحن درجة لمدى المساعدة التي تلقينها من الشرطة، والمحامين، والمحللين النفسيين، بناءً على خبراتهن السابقة، وتبين أن من ذَكرن أنهن قد تلقين مساعدة أكبر من المصادر المؤسسية انتهجن أساليب تأقلم معرفية وسلوكية أكثر إيجابية. أما من تلقين استجابات أكثر تحاشيًا من الصديقات فقد لجأن بدرجة أقل إلى

استجابات التأقلم المعرفية والسلوكية الإيجابية. هذه الأدلة يمكن تفسيرها على أنها تعني أن استجابات التأقلم من المرأة أثرت في استجابات المحيطين بها للانتهاك، أو أن المرأة غيرت مقاربتها للتأقلم بعد الاستجابات الأقل إفادة من المصادر الخارجية.

وقد درس بعض الباحثين (Bowker, 1983; Pagelow ,1984) الاستجابات المؤسسية في سياق وصف جهود المرأة في طلب المساعدة. واستشهد بيجلو (1984) Pagelow بالعديد من الدراسات التي توصل فيها باحثون إلى الشيوع النسبي لتلقي القليل جدًا من المساعدة من الشرطة عند اتصال المرأة بها، أو حتى عدم تلقي أي مساعدة على الإطلاق. وطلب بوكر (Bowker 1983) من النساء اللاتي شملتهن دراسته أن تقيِّمن مستوى نجاح مختلف مصادر المساعدة في مساعدتهن فعليًا على التعامل مع الشريك العنيف. ووجد أنهن قد منحن الشرطة تقييم"ناجح جدًا" أو"ناجح إلى حد معقول" في 34% من الحالات، و"غير ناجح إلى حد ما"، أو"غير ناجح تمامًا" في 33% من الحالات. وتم كذلك تقييم وكالات الخدمات الاجتماعية في هذه الدراسة، من حيث مستوى إفادتها؛ حيث حصلت على تقييم"ناجحة إلى حد معقول" على الأقل في 59% من الحالات، و"غير ناجحة إلى حد ما"، أو"غير ناجحة إطلاقاً" في 19٪ من الحالات. أما المحامون ووكلاء النيابة، فقد قيمت المرأة إفادتهم بأنها"ناجحة بدرجة معقولة"، على الأقل، في 59% من الحالات، و"غير ناجحة إلى حد ما"، أو إطلاقًا في 20% من الحالات. وقيمت النساء رجال الدين بأنهم"ناجحون بدرجة معقولة على الأقل"، في 55% من الحالات، و"غير ناجحين إلى حد ما، أو إطلاقًا" في 24٪ من الحالات. وبالنسبة لمصادر المساعدة غير الرسمية، قيمت النساء الأسرة تقييمًا مرتفعًا،حيث حصلت على تقييم"ناجحة بدرجة معقولة على الأقل"، في 80% من الحالات، والتقييم نفسه حصل عليه الأنسباء في 53% من الحالات. أما الجيران والأصدقاء فقد حصلوا على تقييم"مفيد للغاية" و"ناجح" في 75% و84٪ من الحالات على الترتيب. وعندما بحثت المرأة عن مأوى مؤقت لدى الأصدقاء، أو الأسرة، أو مراكز المرأة، كان تقييمها أن 96% من هذه الحالات كانت"ناجحة بدرجة معقولة" على الأقل.

من المحتمل أن تكون المرأة المُعنَّفة قد اتجهت، في كل مصادر المساعدة التي ذكرناها، إلى من توسمت فيهم حسن استقبالها (Bowker,1983). وربما اختلفت توقعاتها باختلاف مصدر المساعدة، حتى قبل أن تقوم بأي مسعى شخصي للجوء إليه. فقد تتوقع النساء المُعنَّفات، على سبيل المثال، مساعدة من الشرطة أكبر من تلك التي قد يقدمها رجال الدين.

وبالتالي قد تميل في اختيارها لمصدر المساعدة في المستقبل على درجة وفاء هذا المصدر أو ذاك بتوقعاتها في الماضي. وقد كان هناك ميل عام من النساء للجوء إلى مصادر المساعدة الرسمية بأعداد متزايدة مع استمرار تعرضهن للإيذاء (Bowker,1983). ولكن، للأسف، لم توفر البيانات معلومات عن مختلف أنماط المصادر الخارجية التي لجأت كل امرأة لاستخدامها. بيد أن البيانات التي تم جمعها حول وتيرة لجوء المرأة إلى مختلف مصادر المساعدة - جاءت متسقة مع تقييمات مدى الإفادة. و كان المصدر الأكثر شيوعًا من المصادر غير الرسمية هو الأصدقاء وأعضاء الأسرة، والمصادر الرسمية الأكثر شيوعًا هي الخدمات الاجتماعية، والمساعدة القانونية، والشرطة (Bowker,1983).

الارتباط بين استراتيجيات التأقلم والنتائج

اختبرت بحوث التأقلم، بشكل مكثف، العلاقة بين استراتيجيات التأقلم والنتائج النفسية. بيد أن البحوث التي أجريت على شريحة النساء المُعنَّفات مالت، في العادة، إلى الجانب الوصفي، مع التركيز على نوعيات الاستراتيجيات المستخدمة والآثار النفسية للانتهاك، ولكنها قلما درست العلاقة بين الاثنين. وكما ناقشنا في السابق، فإن النساء اللاتي يعانين

الانتهــاك في علاقــات حميميــة، معرضــات إلى العديــد من التبعــات النفســية الســلبية (Gleason, 1983). وقد يلجأن، على الأرجح، إلى العديد من استراتيجيات التأقلم. يبقين على قيد الحياة، أو يـوقفن الانتهـاك في العلاقـة، أو يهجرنهـا (Bowker, 1983). وهنـاك بعض الأدلة الإمبيريقية المحدودة التي اختبرت، تحديدًا، الارتباط بين التبعات النفسية وكـل أسلوب من أساليب التأقلم التي انتهجتها النساء المُعنَّفات وهناك ثلاث حـالات نفسـية هي الأكثر دراسة فيما يتعلق بالعنف الأسري وهي: الاكتئاب، واضطراب ضغط ما بعد الصدمة، وتقدير الذات.

الاكتئاب

ترتفع معدلات الاكتئاب بين النساء المُعنَّفـات، كمـا يشـهد على ذلـك أحـد عـروض أدبيـات البحث (Holzworth-Munroe et al.1997,)، والـذي كشـف عن أن المعـدل الشـائع للاكتئاب بين المُعنَّفات يزيد عن 50٪، ويرتفع في بعض الأحيان، إلى 83% كما تشير بعض التقــارير. واكتشــفت جليســون (Gleason 1993)، باســتخدام المقــابلات التشخيصــية المنظمة، إصابة 63% من عينة النساء نزيلات الدور، و 81% من المُعنَّفـات اللاتي يعشـن في المجتمع بالاكتئاب الرئيسي. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن 17٪ من نزيلات الدور و 35% من يعشــن في المجتمــع من المُعنَّفــات تنطبــق عليهن أعــراض الاكتئــاب الجــزئي. وأشارت الباحثة إلى أن بعض الحالات قد يتم تشخيصـها بأنهـا مصـابة بالاكتئـاب الرئيسـي والاكتئاب الجزئي معًـا، ولكنهـا لم تـورد معـدلات للاعتلال المشـترك. وتوصـل كاسـكاردي وأوليري (Cascardi and O, Leary(1992) إلى أن 52% من النسـاء اللاتي شـملتهن دراستهما، وهن من طالبات العلاج، تنطبق عليهن أعـراض المراحـل الحـادة من الاكتئـاب، اسـتنادًا إلى قيـاس التقريـر الـذاتي. وفي عينـة أوسـع من النسـاء اللاتي أجبن على إعلان خاص بدراسة لمشكلات العلاقات الجادة، كانت 28% من المُعنَّفات مصـابات باكتئـاب من متوسـط إلى حـاد، و11% بالاكتئـاب الحـاد، اسـتنادًا إلى قيـاس التقريـر الـذاتي (1997. Campbell et al).

وقد توفر عدد محدود من الدراسات على موضوع العلاقة بين مختلف استراتيجيات التأقلم والاكتئاب. ومنها دراسـة كامبـل، وآخـرين (Campbell et al.1997) الـتي توصـلت إلى أن"الاعتماد على الرعاية الذاتية" يتنبأ سلبيًا بالاكتئاب. وقد تم قياس الاعتماد على الرعاية الذاتية في تلك الدراسة عن طريـق اسـتبيان يتم منح المجيبـة عليـه درجـة مركبـة تعكس قدرة المرأة على رعاية صحتها العقلية والجسـدية بنفسـها. ولم تقتصـر عناصـر الاسـتبيان على ما يتصل بحل المشكلات واتخاذ القرار فقط، بل شملت أيضًا ما يتصل برؤيــة الــذات ومستويات الطاقة البدنية، وهما من العناصر التي يمكن اعتبارها مؤشرات على الاكتئــاب. وعلى ذلك، فيبدو أن هناك بعض التداخل في التصور الذي طرحتـه تلـك الدراسـة للتـأقلم وللاكتئـاب. هـذا التـداخل يفـرض صـعوبة على الخـروج بتفسـيرات للارتبـاط بين التـأقلم (الاعتماد على الرعاية الذاتية) والاكتئاب. ومن منظـور يميـل أكـثر إلى الجـانب المعـرفي، توصل ساتو وهايبي (Sato and Heiby(1992 إلى أن التقييم"الواقعي" للمسؤولية عن الانتهاك، والوتيرة المنخفضة للتدعيم الذاتي الإيجابي مقترنـان بالمسـتويات المرتفعـة من الاكتئــاب. وعلى خلاف مــا توقعــاه، لم يمثــل ضــعف إثبــات الــذات، وانخفــاض الــدعم الاجتماعي، ولوم الذات سلبيًا، مؤشرات ذات بال على حدوث الاكتئـاب، وقـد فسـرا ذلـك بأن تلك النتائج ربما كان سببها التداخل بين متغيرات التنبؤ.

وقد قارنت إحدى الدراسات الطولية وضع الأزواج في العلاقة الانتهاكيـة بعـد ثلاث سـنوات من المقابلة الأولى (Quigley & Leonard,1996). وأظهرت نتائج الدراسة أن النساء اللاتي تبين في مقابلة المتابعة أن أزواجهن قد توقفوا عن ممارسـة العنـف تجـاههن، كـان متوسط درجة الاكتئاب لديهن منخفضًا. أما من واصـل أزواجهن ممارسـة العنـف تجـاههن، فكانت مستويات الاكتئاب لديهن أكثر ارتفاعًا. تشي تلك البيانات بـأن المـرأة قـد تسـتطيع

التعافي، نوعًا ما، من الآثار النفسية السلبية للانتهاك إذا ما أحـدث شـريكها تغيـيرًا حقيقيًـا في سلوكه.

تـذهب أدبيـات التـأقلم العامـة إلى وجـود ارتبـاط بين المسـتويات الأعلى من الاكتئـاب والمستويات المرتفعة من التـأقلم بالتحاشـي (Billings & Moos,1981). ولكن، ليس من الواضح إلى أي مدى توجد علاقة متبادلة بين الاكتئـاب وبين التـأقلم بالتحاشـي. ويبـدو أنه من المرجح أن يؤدي التـأقلم بالتحاشـي إلى المزيـد من الاكتئـاب، وأن وجـود أعـراض أكثر للاكتئاب قد تفضي بالمرء إلى زيادة اللجوء إلى التـأقلم بالتحاشـي. ويزيـد من تعقيـد المشـهد لـدى النسـاء المُعنَّفـات وجـود العنـف أو التهديـد بـه، والـذي يقـترن بالسـلوك الانسحابي (Walker,1991). وهنـاك كـذلك إمكانيـة الاقـتران باضـطراب ضـغط مـا بعـد الصدمة، والذي قد ينطوي على عنصر التحاشي.

اضطراب ضغط ما بعد الصدمة

يعتبر اضطراب ضغط ما بعد الصدمة من التشخيصات الشائعة بين النساء المُعنَّفات، مثله في ذلك مثل الاكتئـاب (Holzworth-Munoroeet al., 1997; Saunders (1994. فصدمة حادثة عنف واحدة أو الانتهاك المزمن من قبل الشريك؛ يمكن أن يؤدي إلى إصابة المرأة بأي من مجموعة الأعراض المتمثلة في استعادة التجربة، أو الاستثارة المفرطة، أو التحاشي. وقد اختلفت تقديرات الباحثين لمدى شيوع اضطراب ضغط ما بعد الصـدمة بين النساء المُعنَّفات فجليسون (Gleason 1993) وجد أن 40٪ من عينة نزيلات الدور الـتي أجريت عليهـا الدراسـة، و 31% من عينـة من يعشـن في المجتمـع تنطبـق عليهن معـايير تشخيص الإصابة باضـطراب ضـغط مـا بعـد الصـدمة. أمـا سـوندرز (Saunders 1994) فتوصل إلى أن 60%عينة النساء طالبـات المسـاعدة بوكـالات العنـف المـنزلي، ووكـالات أخرى، مصابات بهذا الاضطراب. وفي دراسة اعتمدت على مصادر أكثر تنوعًا للمشاركات، وصلت نسبة الإصابة باضطراب ضغط ما بعد الصدمة إلى 81% بين المنتهكات جسـديًا، و 63% بين من عانين من الانتهـاك العـاطفي (Kemp et al.1995). وقـد كـانت نسـبة لا بأس بها من العينة التي اعتمدت عليها هذه الدراسـة من طالبـات العلاج، وهـو مـا يفسـر، جزئياً، الارتفاع الواضح في معدلات الإصابة بهذا الاضطراب في العينة.

كما ذكرنا آنفاً، فإن وجود أعراض التحاشي المتعلقـة بالإصـابة باضـطراب ضـغط مـا بعـد الصدمة، قد يؤدي بالمرأة إلى انتهاج سلوكيات تأقلم تعتبرها الأدبيات الإكلينيكية والبحثية – عادًة سـوء تكيـف (Walker,1991). وقـد جـرى الربـط بين التـأقلم بفـك الاشـتباك وبين المستويات المرتفعة من أعراض اضطراب ضغط ما بعد الصدمة لدى النساء المُعنَّفـات (, Kemp et al.1995) ولدى مجموعات صدمة أخرى كذلك ,(Jones & Barlow (1990. واقترنت أعـراض التحاشـي، على وجـه الخصـوص، بالتـأقلم بفـك الاشـتباك. بيـد أن كـون معامـل الارتبـاط في إحـدى الدراسـات هـو 39% يعـني على مـا يبـدو أن التحاشـي في اضطراب ضغط ما بعد الصدمة والتأقلم بفك الاشتباك أمران متمايزان ,.,.Kemp et al (1995)

هناك أبحاث محددة اختبرت علاقة تأقلم المرأة بأعراض اضطراب ضغط ما بعـد الصـدمة. فقد أجرت سوندرز (Saunders 1994) دراسة على المُعنَّفـات طالبـات المسـاعدة من الوكالات الحكومية، وهو شكل يعتـبر أكـثر إيجابيـة للتـأقلم، فوجـدت أن معـدلات الإصـابة باضـطراب ضـغط مـا بعـد الصـدمة أكـثر ارتفاعًـا بين طالبـات المسـاعدة من الوكـالات المتخصصة في خدمات المرأة المُعنَّفة؛ بيد أن تلك العلاقة اختفت بعد ضبط درجـة العنـف التي مرت بها المرأة. كذلك ارتبط الشعور بضعف الدعم الاجتماعي بالمستويات المرتفعة من أعـراض اضـطراب ضـغط مـا بعـد الصـدمة (,Kemp et al.1995). على أن تلـك الدراسة قيمت حجم الدعم الاجتمـاعي الـذي تشـعر بـه المـرأة فقـط، وليس نوعيـة هـذا الدعم.

تقدير الذات

يعتبر تقدير الذات من الجوانب الأخرى للصحة النفسية التي تتأثر بالإيذاء، وعادةً ما يقترن الاكتئاب وتقدير الذات كل منهما بالآخر، بيد أن كاسكاردي وأوليري Cascardi and O'Leary(1992) وجدا أن تقدير الذات أكثر اقترانًا بالانتهاك من اقتران أعراض الاكتئاب به. فلكل من المتغيرين تنويع فريد مع الانتهاك الجسدي. وذهب الباحثان إلى أن تقدير الذات ربما يكون المكون الأكثر استقرارًا، بينما تجنح أعراض الاكتئاب إلى التغير نسبيًا بمرور الوقت (Cascardi & O'Leary, 1992)

وقد قارنت إحدى الدراسات بين نساء مُعنَّفات بوتيرة مزمنة، وأخريات كن مُعنَّفات في فترة سابقة من حيواتهن، فوجدت أن من لا يزلن في علاقة انتهاكية ينخفض لديهن متوسط مستوى تقدير الذات مقارنة بمن كن منتهكات في السابق Frisch & MacKenzie (1991). وذهب الباحثان إلى إمكانية وجود ارتباط بين المستوى المتدني من تقدير الذات وتعلم العجز، وبالتالي انتهاج أشكال من التأقلم أقل إيجابية ,Frisch & MacKenzie (1991). هذه الصورة توحي بأن تقدير الذات يمكن أن يدخل المرأة في دائرة تشعر فيها بأنها أقل قدرة على الانخراط في تأقلم إيجابي، فيزداد استياؤها من نفسها، وبالتالي تقل أكثر قدرتها على التصرف بنفسها بشكل حازم. على أن هذه الصورة تتناقض نوعًا ما مع الأدلة التي طرحها كامبل، وآخرون (Campbellet al.(1994 والتي لم يظهر فيها ارتباطٌ بين تقدير المرأة المُعنَّفة لذاتها ووضع علاقتها عند المتابعة بعد سنتين. وقد خلص الباحثون في هذه الدراسة إلى أن تلك البيانات لا تدعم نموذج تعلم العجز لدى المرأة المُعنَّفة.

الخلاصة

تتيح البيانات المتوافرة، حتى الآن، حول استراتيجيات التأقلم التي تستخدمها المرأة المُعنَّفة،العديد من الاستنتاجات. فيبدو أن النساء يستخدمن استراتيجيات تميل أكثر إلى التحاشي عندما يكنَّ مستمرات في العلاقة الانتهاكية، ويسعين للتأقلم مع العنف المتواصل فيها. بيد أنه كلما زادت حدة ووتيرة الانتهاك، مالت المرأة المُعنَّفة أكثر إلى محاولة اتخاذ خطوات إيجابية والخروج من العلاقة. ومن العوامل التي قد تفرض قيودًا على تلك الجهود، من حجم الالتزام بالحفاظ على العلاقة، والموارد المتاحة لمساعدة المرأة على التأقلم مع الانتهاك على نحو إيجابي ومباشر. وهناك عامل آخر مهم، وهو كيفية استجابة مصادر المساعدة المحتملة، مثل الأصدقاء، والأسرة، والشرطة، والمحكمة. فمن المرجح أن يتولد لدى المرأة التي تتلقى استجابات إيجابية بدرجة أكبر من مصادر المساعدة، شعورٌ أكبر بالثقة في قدرتها على تغيير الوضع، وقد يزداد احتمال لجوئها إلى خدمات الدعم في المستقبل. ومن المهم، بالطبع، أن نعي أن البيانات كانت ستغدو مختلفة نوعًا ما، لو لم تكن قد تمت مقارنة المشتركات في هذه الدراسة بمن خرجن من العلاقات الانتهاكية على هذه النحو المكثف.

ومن الأهمية بمكان، كذلك، أن نتذكر أن معظم البيانات في هذا الميدان مترابطة فيما بينها. ولكن، على الرغم من تلك الحقيقة، فسر العديد من الباحثين بياناتهم على أنها تحمل استنتاجات سببية. بيد أن اتجاه العلاقة بين المنبئات المقترحة، واستراتيجيات التأقلم لا يمكن إلا افتراضها فقط حتى الآن؛ إذ أنها تحتاج إلى الاختبار ببحوث تجريبية وطولية. وترتبط بذلك، قضية صعوبة اختبار التأقلم كعملية. وقد جرى في السابق تأكيد أن التأقلم، ربما كان مرنًا، ودائم التغير بسبب التغذية المرتدة وتأثير المتغيرات السياقية الأخرى. وقد اتضحت هذه النقطة بجلاء في البحوث التي أجريت على العنف المنزلي على وجه الخصوص، حيث تساهم ديناميات العلاقة الانتهاكية المزمنة في تعقيد عملية التأقلم. وإلى أن يتمكن الباحثون من صياغة أسلوب لمراقبة عملية التأقلم، ليس أمامنا إلا الاستمرار في الاعتماد على التقارير الذاتية حول كيفية تغير التأقلم بمرور الوقت وأسباب

هذا التغير. وهو ما يحد من الاستنتاجات التي نستطيع الخروج بها حول عملية التأقلم. وهناك، كذلك، مكبلات أخرى متعلقة بالأدبيات الحالية، وتشمل العينات المنحازة من وكالات تقديم المساعدات، وشيوع البحوث البينية، والكم الهائل من التنوع في القياسات المستخدمة في الدراسات المختلفة. كل تلك المشكلات تعوق تطوير نظريات متماسكة ونماذج تفسيرية في مجال بحوث التأقلم مع العنف المنزلي.

ولكن، على الرغم من نقاط الضعف التي تعتري البحوث، فإننا نستطيع الخروج ببعض المعلومات المهمة من النتائج المتوافرة؛ لتساعدنا في التخطيط للعلاج على أسس علمية. فالأدلة المتاحة تثبت أهمية السياقات في اختيار المرأة لاستراتيجيات التأقلم مع العنف في العلاقات الحميمية. فعادة ما تجرب المرأة التي تمر بعلاقة انتهاكية عدة استراتيجيات تأقلم للتعامل مع الانتهاك، بعضها أكثر فاعلية من البعض الآخر (Bowker,1983). وكما اقترحت كارلسون (1997) Carlson، يتعين على مقدمي العلاج أن ينظروا إلى محاولات المرأة الفاشلة للتأقلم، أوسوء تكيفها، على أنها مساعٍ للتعامل مع وضع مهدد ومرعب. وقد اقترحت التركيز على العلاقة التعاونية مع المرأة المُعنَّفة، بحيث تستطيع من خلال تلك العلاقة أن تبدأ في تطوير إحساسها الخاص بالفاعلية الذاتية في التأقلم مع آثار الإيذاء.

واقترح موس (1995) Moos، فيما يتعلق بالتدخلات الرامية إلى تقليص الآثار السلبية لعوامل الضغط في الحياة أن تركز تلك التدخلات على الشخص، وعلى سياق حياته/ حياتها في الوقت نفسه. وفي السياق ذاته، ذهبت البحوث التي أجريت على العوامل السياقية للتأقلم إلى أن توفير التدريب للمرأة في مجالات من قبيل مهارات حل المشكلات قد لا يكون ذا فاعلية مهمة إذا ما غابت عوامل الدعم الأخرى التي تساعدها على تقليص العنف أو ترك العلاقة كليًة. فمن المهم مساعدة المرأة على بناء سبل الدعم التي تحتاجها، حتى تتسع أمامها الخيارات عندما تتخذ القرار حول كيفية التعامل مع الإيذاء. وهناك جوانب أكثر إفادة بالنسبة للتدخلات، وتشمل مساعدة المرأة على زيادة الدعم الاجتماعي ومهارات العمل والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية، مثل: المساعدة القانونية، واستصدار أمر بالحماية (Sulivan et al.1992). وكثيرًا ما يكون من الضروري، كذلك، أن يساعد مقدمي الخدمات المرأة على تقليص الأعراض النفسية الناجمة عن إيذائها. وقد اقترحت كارلسون (1997) Carlson في هذا الصدد أن تشتمل مرحلة التقييم على أسئلة تساعد المعالج النفسي على فهم حجم التهديد الذي تواجهه المرأة في العلاقة الانتهاكية، وكذلك أي مشوشات معرفية قد تعوق العلاج.

هناك مجالات في بحوث التأقلم لدى المرأة المُعنَّفة يمكن تحسينها لتوفير معلومات أفضل تساعد على فهم العلاقات المتبادلة بين التأقلم والمتغيرات السياقية، كما تساعد كذلك، في التدخلات. لقد كانت البحوث التي أجريت على التأقلم لدى النساء المُعنَّفات وصفية في طبيعتها، إلى حد بعيد. لذلك، يتعين على الباحثين في هذا المجال، في المستقبل، أن يعتمدوا على نماذج التأقلم القائمة، أو ينشئوا نماذج جديدة، بوصفها وسائل للفهم، ولإدماج النتائج التي يتوصلون إليها. وقد تتمثل نقطة الانطلاق المفيدة في مواصلة جمع المزيد من البيانات باستخدام بنيتي التأقلم بالمقاربة في مقابل التأقلم بالتحاشي، والتأقلم السلوكي في مقابل التأقلم المعرفي. وقد ساهم جهد توبين، وآخرون (,1989. Tobin et al) في هذا الصدد في دمج النتائج التي توصل إليها العديد من الباحثين والنظريات في مجال التأقلم. ويمكن مواصلة جهودهم بتطبيق الإجراء الذي اتبعوه، وهو"قائمة استراتيجيات التأقلم" في المزيد من المشروعات البحثية. ولا شك، أننا ما زلنا نحتاج إلى المزيد من الأبحاث الطولية، بما أننا لم نستطع، حتى الآن، تحديد اتجاه العلاقات بين التأقلم والمتغيرات السياقية بشكل محدد. كذلك يجب إجراء المزيد من البحوث لاختبار آليات التغذية المرتدة في التأقلم إمبيريقيًا (على سبيل المثال: , (Aspinwall& Taylor, 1997; Mitchell &Hodson, 1986;Moos 1995)،

وبدراسة المرأة في مراحل مختلفة العلاقة الانتهاكية، قد نبدأ في فهم كيفية تغـير التـأقلم على امتداد العلاقة.

الهوامش:

(*) Angela E. Waldrop and Patricia A. Resick."Coping Among Adult Female Victims of Domestic Violence." In Journal of Family Violence, Vol. 19, No. 5, October 2004

المراجع

Aspinwall. L. G., and Taylor, S. E. (1997). A stitch in time: Selfregulation and proactive coping, psychol. Bull. 121: 417-436.

Billings, A. G., and Moos. R. H. (1981). The role of coping responses and social resources in attenuating the stress of life events. J. Bahav. Med. 4: 139-157.

Bowker, L. H. (1983). Beating Wife-Beating, Lexingtion Press, Lexington,MA.

Campbell, J. C., Kub, J., Belknap, R. A., and Templin, T. N. (1997). Predictors of depression in battered women, Violence Against Women, 3 (3): 271-293.

Campbell, J.C., Miller, P., Cardwell, M. M., and Belknap, R. A. (1994). Relationship status of battered women, over time. Journal of Family Violence 9 (2): 99-111.

Carlson, B. E. (1997). A stress and coping approach to intervention with abused women. Fam. Relat. 46: 291-298.

Cascardi, M., and O'Leary, K. D. (1992). Depressive symptomatology,self-esteem, and self-blame in battered women. J. Fam. Violence 7: 249-259.

Cohen, F. C. (1987). Measurement of coping. In Kasl, S. V., and Cooper, C. L. (eds.), Stress and Health: Issues in Research Methodology, Wiley, New York, pp. 283-305.

De Ridder, D. (1997). What in wrong with coping assessment ? A review of conceptual and methodological issues. Psychol. Health 12: 417-431.

Dutton, M. A. (1993). Understanding women's responses to domestic violence: A redefinition of battered women syndrome. Hofstra Law Rev. 21: 1191-1242.

Dutton, M. A., Hohnecker, L. C., Halle, P. M., and Burghardt, K. J. (1994). Traumatic responsws among battered women who Kill. J. Trauma. Stress 7: 549-564.

Ferraro, K. J., and Johson. J. A. (1983). How women experience Battering: The Process of victimization. Soc. Probl. 30: 325-339.

Follingstad, D. R., Brennan, A. F., Hause, E. S., Polek, D. S., and Rutledge, L. L. (1991). Factors moderating physical and psychological symptoms of battered women. J. Fam. Violence 6: 81-95.

Follingstad, D. R., Neckerman, A. P., and Vormbrock, J. (1988). Reactions to victimization and coping strategies of battered women: The ties that bind. Clin. Psychol. Rev. 8: 373-390.
Frisch, M. B., an Mackenzie, C. J. (1991). A comparison of formerly and chronically battered women on cognitive and situational dimensions. Psychotherapy 28: 339-344.
Gelles, R. J., and Harrop, J. W. (1989). Violence, Battering, and psychological distress among women. J. Interpres. Violence 4: 400-420.
Gleason, E. J. (1993). Mental disorders in batteredwomen: An empirical study. Violence Vict. 8: 53-68.
Gondolf, E. w., and Fisher, E. R. (1988). Battered Women as Survivors: An Alternative to Treating Learned Helplessness, Lexington Books, Lexington, MA.
Goodman, L. A., Koss. A. P., and Russo, N. F. (1993a). Violence against women: Mental health effests. Part II. Conceptualizations of pisttraumatic stress. Appl. Prev. Psychol. 2: 123-130.
Goodman, L. A., Koss, A. P., and Russo, N. F. (1993b), Violence against women: Physical and mental health effects. Part I. Research fondings. Appl. Prev. Psychol. 2: 79-89.
Herbert, T. B., Silver, R. C., and Ellsrd, J. H. (1991). Coping with an abusive relationship I. How why do women stay ? J. Marriage Fam. 53: 311-325.
Hillberman, E., and Munson, M. (1977-78). Dijxty battered women. Victimol.: Int. J. 2: 460-471.
Holahan, C. J., and Moos, R. H. (1987). Personal and contextual determinats of coping strategies. J. Pres. Soc. Psychol. 52: 946-955.
Holahan, C. J., Moos, R. H., and Schaefer, J. A. (1996). Coping, stress resistance, and growth: conceptualizing adaptive functioning. In M. Zeidner & N. S. Endler (eds.), Handbook of coping: Theory, research, applocations New York: Wiley, pp. 24043.
Holzworth-Munrol, A., Smutzler, N., and Sandin, E. (1997). A brief review of the research on husband violence: Part II: The psychological effects of husband violence of battered women and their childern, Aggression and Violent Behavior 2(2): 179-213.
Jacobson, J. S., Gottman, J. M., Gortner, E., Berns, S., and Shortt, J. w. (1996). psychological factors in the longitudinal course of battfering: When do the couples split up? When does the abuse decrease? Violence Vict. 11: 371-392.
Jones, J. C., and Barlow, D. H. (1990). The etiology of posttraumatic sterss desorder. Clin. Psychol. Rev 10: 299-328.
Kemp, A., Green, B. L., Hovantoz, C., and Rawlings, E. I. (1995). Incidence and corrlelates of posttraumatic stress desorder in battered women. J. Interpers. Violence 10: 43-55.
Koss, M. P., Goodman, L. A., Browne, A., Fitzgerald, L. F., Keita, G. P., and Russo, N. F. (1994). No Safe Haven: Male Violence Against

Women at Home, at Work, and in the Community, American Psychological
Association, Washington, DC. Lazarus, R. S., and Flkman. S. (1984). Stress, Appraisal, and Coping, Springer, New York.
Mattlin, J. A., Wethington, E., and Kessler, R. C. (1990). Situational Determinants of coping and coping effectiveness. J. Health Soc. Behav. 31: 103-122. Miller, D. T., and porter, C. A. (1983). Self-blame in victims of violence J. Soc. Issues 39: 139-152.
Mills, T. (1985). The assault on the self. Stages in coping with battering husbands. Qual. Sociol. 8: 103-123.
Mitchell, R. E., and Hodson, C. A. (1983), Coping with domestic violence: Social support and psychological health among battered women. Am. J. Commun. Psychjol. 11:629-654.
Mitchell, r. E., and Hodson, C. A. (1986). Coping and social among batteredwomen: An ecological perspective. InHobfoll, S. E. (ed.), Stress, Social Support, and Women, The Series in Clinical and Community Psychology, Hemisphere, New York, pp. 153-169.
Moos, R. H. (1995). Development and applications of new measures of life stressors, social resources, and coping responses, and responses. Eur. J. Psychol. Assess. 11:1-13.

Moos, R. H., and Swindle, R. W., Jr. (1990). Person-environment transactions and the stressor-appraisal-coping process. Psychol. Inq. 1:

آثار التحرش الجنسي الاقتصادية والمهنية على المرأة العاملة (*)

بقلم: هيذر ماكلولين، وكريستوفر أوجين

وإيمي بلاكستون

ترجمة: شهرت العالم

سوف تواجه العديد من النساء العاملات التحرش الجنسي في مرحلة ما من حياتهن المهنية، وفي الوقت الذي تقوم فيه بعضهن بالإبلاغ عن هذا التحرش، تترك العديدات منهن وظائفهن هربًا من هذه البيئة المزعجة. تبحث هذه الدراسة، باستخدام طريقة الأساليب المختلطة، ما إذا كان التحرش الجنسي، وما يترتب عليه من اضطراب في العمل يؤثر على حياة النساء المهنية. وقد استخدمنا المقابلات المتعمقة، وبيانات المسح الطولي في"دراسة تنمية الشباب"؛ لدراسة تأثير التحرش الجنسي الذي تواجهه النساء في بداية حياتهن المهنية. ووجدنا أن التحرش الجنسي يزيد من الضغوط المالية إلى حدٍ كبيرٍ يصل إلى التعجيل بتغيير الوظيفة، كما يمكن أن يُغير بقدر كبير أيضًا إنجاز النساء في حياتهن المهنية.

الكلمات المفتاحية: التحرش الجنسي، النوع الاجتماعي (Gender)، العمل، مرحلة الشباب، الإنجاز.

تجادل الباحثات النسويات أن التحرش الجنسي يسبب أضرارًا كبيرة للنساء كمجموعة (MacKinnon 1979). فالتحرش يقوض سلطة النساء في مكان العمل، ويجعلهن كائنات جنسية، كما يعزز القوالب النمطية حول السلوك الملائم للنوع الاجتماعي (McLaughlin,Uggen, and Blackstone 2012; Quinn 2002). ومع ذلك المستوى الفردي، يجب أن تثبت النساء الساعيات إلى اتخاذ إجراءات قانونية أن أصحاب الأعمال أو المتحرشين تسببوا في أضرار قابلة للقياس، وقد نجحت دراسات سابقة في توثيق الضرر النفسي الناجم عن التحرش الجنسي(. Fitzgerald et al 1997.Gruber and Fineran 2008; Houle et al ;2011)، لكن القليل من البحوث تمكن من توثيق التكلفة الاقتصادية الملموسة بالنسبة للمرأة العاملة؛ ونظرًا لأن العديد من النساء اللاتي يتعرضن للتحرش يتركن وظائفهن، لتجنب مواصلة العمل في بيئة مثيرة للإزعاج، يُسفر التحرش الجنسي عن عواقب بعيدة المدى على عمل النساء. تخوض النساء في مرحلة الشباب، خلال السنوات العشرين من العمر، خبرة تكرار تغيير العمل ويجدن أنفسهن على" طريق طويل ومتعرج وصولاً إلى سن النضوج"(Settersten and Ray 2010,19)؛ ونتيجة لذلك، يصعب قياس الآثار المباشرة، وغير المباشرة، للتحرش الجنسي على عمل النساء. وعلى الرغم من أن الدراسات الكمية تتسم في معظمها بأنها معلومات وبيانات قطاعية، فهي تؤسس لوجود روابط كبيرة بين التحرش والعديد من نتائج العمل، مثل: الرضا الوظيفي، ومعدل تغيير العمل. على أن العمل غالبًا ما يتسم بالفوضى، حيث تتولى العاملات مهامًا متعددة في الوقت نفسه، أو يعانين من سرعة معدل تغيير العمل، كل شهر، أو كل أسبوع. وفي حين تساعد الأساليب الكمية في تحديد تأثير التحرش على مسارات حياة النساء الوظيفية، هناك حاجةٌ إلى التحليلات النوعية، لتبيان كيفية تأثير التحرش الجنسي وأسبابه في ما تكشف عنه قصص النساء في العمل.

نستخدم في هذا البحث طريقة الأساليب المختلطة لدراسة العلاقة بين التحرش الجنسي وإنجاز النساء في حياتهن المهنية. وعلى الرغم من أن التحرش يحدث في مجموعة متنوعة من السياقات المؤسسية، بما فيها السكن (Tester 2008) والبيئات التعليمية (Hand and. Sanchez 2000; Kalof et al.2001)، يركز هذا المقال حصريًا على التحرش الجنسي في مكان العمل. وبالاستعانة ببيانات مسح"دراسة تنمية الشباب"، نتناول ما إذا كان التحرش الجنسي يرتبط بالضغوط المالية المباشرة، والإنجاز الاقتصادي

على المدى الطويل، في الفترة العمرية الواقعة بين منتصف إلى أواخر سن الثلاثين. قمنا بعـد ذلـك بتحليـل المقـابلات الـتي أجـريت مـع مجموعـة فرعيـة من المجيبـات في استبيان"دراسة تنمية الشباب" لتحديد كيفية تأثير التحرش على مسارات النساء الوظيفية على المدى الطويل.

تكلفة التحرش الجنسي

قد يسفر التحرش الجنسي عن آثارٍ ضارةٍ بالصحة البدنية والعقليـة: McDonald 2012; Willness, Steel, and Lee(2007). فقـد أشـار هيـول وآخـرون Houleand colleagues (2011)، على سبيل المثال، إلى طول فترة هذه الآثار، حيث تعاني النساء اللاتي عانين التحرش من أعراض الاكتئاب لفترة قد تمتد لعشر سنوات، وتربـط الدراسـة نفسها بين التحرش الجنسي وجوانب أخـرى للصـحة العقليـة، بمـا فيهـا الغضـب، والشـك الذاتي، الذي من المحتمل أن يؤثر على خبرات العمل المستقبلي للنساء أهداف التحرش. ونظرًا لهذه الآثار الصحية الخطيرة، لا يثير الدهشة أن يـؤثر التحـرش الجنسـي على نتـائج العمل المباشرة، مثل: انخفاض الرضا الوظيفي Chan et al. 2008; Fitzgerald et al. 1997; Laband and Lentz (1998)، وزيـادة التغيب والانسـحاب من العمـل Merkin 2008; U.S. Merit Systems Protection Board(1988)، وتـدهور العلاقات مع زملاء العمل (1984); Gruber and Bjorn (1982) Loy and Stewart وقد يضعف الالتزام التنظيمي أيضًا؛ إذا عجز أصحاب الأعمال عن التصدي على نحـو كـافٍ للمتحرشين أو حماية النساء المستهدَفات (Willness, Steel, and Lee2007)). وفي ضـوء الأدلـة الـتي تؤكـد أن التحـرش الجنسـي يُعـد ممارسـة مسـتمرة الحـدوث (2004 Uggen and Blackstone)، إلى جانب أشكال أخرى من إساءة استخدام مكان العمل (Lim and Cortina 2005)، يمكن أن تضع النساء مسـؤولية السـماح بثقافـة تنظيميـة مُسمَّمَة على عاتق أصحاب الأعمال. كما يتعرض الولاء والثقـة إلى الخطـر عنـدما يفشـل صاحب العمـل في اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة، أو عنـدما يُطلـق على النسـاء المسـتهدَفات تسمية"مثيرات الشغب"، اللاتي يلحقن الضرر بالإنتاج، أو سُمعة المؤسسة.

وبالإضـافة إلى هـذه النتـائج في العمـل، يُكلـف التحـرش الجنسـي الحكومـة الفيدراليـة الملايين. فقـد قُـدِرت التكلفـة بين عـامي 1985 و 1987 بمبلـغ 267 مليـون دولار قبـل رسـوم التقاضـي والتسـوية (U.S. Merit Systems Protection Board 1988)، ويرجـع أكـثر من 200 مليـون دولار منهـا إلى انخفـاض الإنتاجيـة. وفي عـام 2015 كلفت اتهامـات التحـرش الجنسـي، المقدمـة إلى"لجنـة المسـاواة في فـرص العمـل بالولايـات المتحـدة" (2015)، الهيئـات والمتحرشـين مبلـغ 46 مليـون دولار، باسـتثناء التعويضـات المالية الممنوحة عن طريق التقاضي.وهذه التقديرات تقلل بدرجة كبيرة من حجم التكلفة الإجمالية لأصحاب الأعمال؛ نظرًا لعدم الإبلاغ عن معظم حالات التحرش. وعلى الرغم من هذه المحاولات الرامية إلى تحويل التكلفة التنظيمية للتحرش إلى نقود، فإن عدد الأبحـاث التي تقوم بتقدير التكلفة الاقتصادية والمهنية للنساء المنفردات أهداف التحـرش هـو عـدد قليل للغاية.

النوع الاجتماعي، والانقطاع المبكر عن الوظيفة، والإنجاز ـويل المدى

ظلت الفجـوة بين الجنسـين في الـدخل دون تغيـير لأكـثر من عشـر سـنوات، حيث كـان متوسط دخل المرأة في 2012 يعادل ما يقرب من 81% من دخـل الرجـل Bureau of Labor Statistics(2013). ويُسهم هذا الفصل المهني، فضلاً عن تركز الرجال والنسـاء في أنواع مختلفة من الوظائف، في هـذا التفـاوت الكبـير في الـدخل Gauchat, Kelly, and Wallace 2012; Ranson and Reeves:1996. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال التحصيل التعليمي، لا يزال تمثيـل النسـاء زائـدًا في مهن"ذوي الياقـات الوردية" (مثل: البيع بالتجزئة، وخدمات الطعام، وأعمال الرعاية) التي تتسـم عـادة بتـدني

المكانة وانخفاض الأجر. تُفضل بعض النساء مثل هذه الأعمال؛ بينما تُدفع نساء أخريات إلى خارج مجالات العمل الذكورية من خلال سياسات وممارسات تمييزية تضر بهن Ecklund, Lincoln, and Tansey 2012; Prokos and Padavic 2005. وفي واقع الأمر، تصف دراسة حول المحاميات (Rosenberg. Perlstadt, and 1993 Phillips's)، التمييز والتحرش باعتبارها تكتيكات من شأنها تدمير مكانة النساء المهنية. وبالمثل، تشير دراسة Cha and Weeden (2014) إلى أنماط"العمل الإضافي" القائمة على النوع الاجتماعي، لا سيما في المهن الفنية والإدارية، لتوضيح فجوة الأجور بين الجنسين. توجد هذه القواعد والممارسات القائمة على النوع الاجتماعي داخل المؤسسات، وتحدد وضع التراتبية الهرمية القائمة (Acker 1990.(Lopez, Hodson, and Roscigno 2009; Roseigne 2011

يوجد توثيق جيد للتحرش الجنسي في العديد من المجالات، لكن النساء اللاتي يعملن في المهن والصناعات التي يسيطر عليها الرجال يواجهن معدلات أعلى. (Fitzgerald et al1997; Gruber 1998, McLaughlin,Uggen and Blackstone 2012 احتمالات التحرش عند التعرض لمجموعة أوسع من الموظفين Chamberlain et al. 2008 ;

De Coster, Estes, and Muller 1999، وهي أعلى بين النساء العَزْبَاوات De Coster,Estes, and Mueller 1999, Rosenberg, Perlstadt, and Phillips 1993 والنساء الحاصلات على تعليم عال (De Coster, Estes, and Mueller 1999)، والنساء في مواقع السلطة Chamberlain et al. 2008; McLaughlin, Uggen, and Blackstone 2012 ونظرا لأن التحرش الجنسي يجبر بعض النساء على ترك وظائفهن، فمن المرجح أنه يؤثر على إنجازهن الوظيفي Blackstone, Uggen,, andMcLaughlin 2009; Lopez Hodson, and Roscigno 2009. وقد ربطت العديد من الدراسات الانقطاع الطوعي، وغير الطوعي، عن العمل بخسائر كبيرة في الدخول Brand 2015; Couch and Placzek 2010.Theunissen et al.2011)(2011)) وتُقدر دراسة (Hijzen, Upward, and Wright ((2010 خسائر الدخل في المملكة المتحدة بما يتراوح بين 18 إلى 35%، في أعقاب الفصل من الوظيفة المرتبط بإغلاق شركة، وبمعدل 14 إلى 25% بين من يعانون التسريح الجماعي. وتجادل دراسة2014,ـ Brand and Thomas 989 أن" الفصل من الوظيفة هو حدث حياتي مفاجئ ينطوي على سلسلة من الخبرات المضنية": ما بين البطالة، إلى البحث عن عمل، وإعادة التدريب، وإعادة التوظيف - غالبًا في وظيفة متدنية النوعية - مع انخفاض الدخل مقارنة بالوظيفة التي ضاعت". ولم تنظر البحوث السابقة حول النوع الاجتماعي والعمل والانقطاع الوظيفي في التحرش الجنسي، الذي قد يمثل حدثًا يترك ندوبًا كبيرة من شأنها تعطيل"المسار المعتاد للوظائف الثابتة ذات السلم الوظيفي، الذي عادة ما يدفع نحو نمو الأجور" (Western 109 ,2006).

ومن خلال قطع العلاقات مع أصحاب العمل، تتخلى العاملات أيضًا عن رأس المال البشري بأماكن العمل، بما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخول (Kletzer 1998), علاوة على ذلك، قد تواجه النساء أهداف التحرش صعوبة في الحصول على شهادات مرجعية من المديرين وزملاء العمل. وقد تكتشف النساء اللاتي يجدن وظيفة جديدة أن افتقاد الأقدمية يحد من نمو الدخل، ويزيد من احتمالات التسريح وعدم الاستقرار الوظيفي. كما قد يؤدي الانقطاع عن الحياة المهنية إلى تكلفة مرتفعة، لا سيما في الفترة المبكرة من العمل. تستقر معظم الشابات في أعمال وأدور أسرية في سن الثلاثين (Arnett 2004). بينما يُعد المزاح الجنسي، والنكات الفجة، والمغازلة أكثر شيوعا في وظائف المراهقات، إلا إنها كثيرا ما تكون أكثر إرباكًا مع اكتساب العاملات للخبرة (Blackstone, Houle, and Uggen 2014). ففي أوائل سن الثلاثين، نجد أن العديد من النساء اللاتي كن يعتبرن التفاعلات ذات الطابع الجنسي مقبولية، أو حتى لطيفة في مكان العمل، أصبحن يتوقعن

معاملة مهنية، ومن المرجح أن يعتبرن التحرش مشكلة خطيرة في مكـان العمـل (2014 Blackstone, Houle, and Uggen). وإذا كان التحرش الجنسي يُجبر النساء على ترك وظائفهن، فهو يعرقل أيضًا فرصهن الوظيفية طويلة الأجل. وبالتالي، نحن نفترض أن التحرش الجنسي يزيد من الضغوط المالية الذاتية (Ullah 1990)، ويسفر عن عواقب وخيمة على مسارات النساء المهنية. كما نتوقع أن يتسبب الانقطاع عن العمل في جزء كبير من هذه الآثار.

الأدوات

قمنا بتحليل بيانات المسح والمقابلات في"دراسة تنمية الشباب"، وهي دراسة جماعية، طولية مستقبلية، بدأت في عام 1988، حيث كان المشاركون طلابًا في الصف التاسع في نظام المدارس العامة في سان بول، مينيسوتا. وافق ما بلغ مجموعه 1,139 من أولياء الأمور والأطفال على المشاركة في الدراسة، وأجاب 1,105 على المسوح المدرسية خلال السنة الأولى. و كان الفريق الأول يمثل مجموع تلاميذ الصف التاسع في سان بول الملتحقين بالمدارس العامة (Mortimer 2003). جرى مسح المشاركين في المدارس خلال السنوات الأربع الأولى (1988-1992)، وعن طريق البريد 15 مرة أخرى خلال عام 2011.

ونظرًا لأن النساء أكثر عرضة للاستهداف من الرجال Uggen andBlackstone 2004; Welsh1999، وإلى اعتبار السلوك الجنسي عدوانا Padavic and Orcutt 1997; Quinn 2002، ويصفن خبراتهن بالتحرش الجنسي ,Marshall 2005; McLaughlin, Uggen and، فسوف نقصر تحليلاتنا على النساء العاملات اللاتي كن أهدافا محتملة للتحرش في عام 2003 وعددهن 364 (n=364). بلغ معدل استجابة النساء في فريق"دراسة تنمية الشباب" 74% في عام 2005، عند قياسنا لأثر التحرش على الضغوط المالية. ولم نجد أي دليل على التناقص التفاضلي بين النساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي، ومن لم يتعرضن له. وقد أتاحت المعلومات المفصلة، حول التحرش الجنسي، والبيانات الطولية الشاملة في مهن النساء، إجراء تحليلات متفردة لم يكن من الممكن إجراؤها باستخدام مجموعات بيانات أخرى؛ على أن العينة كانت صغيرة نسبيًا، وتم جمع البيانات من مجموعة واحدة تنتمي إلى مجتمع واحد في الولايات المتحدة. ولذا، فإننا نحث على الحذر من تعميم النتائج لتشمل مجموعات أخرى من النساء في سياقات أخرى.

لفهم سياق التحرش في حياة النساء المهنية، أجرينا مقابلات مع 33 مشاركًا، ومشاركةً في"دراسة تنمية الشباب" (14 رجل، و19 امرأة) ممن أفادوا بحدوث سلوك التحرش" في أي وظيفة خلال المدرسة الثانوية" أو"منذ المدرسة الثانوية" في مسح عام 1999، وهي أول سنة تضم فيها"دراسة تنمية الشباب" أسئلة عن التحرش. ويتضمن تحليلنا هنا البيانات المستقاة من مقابلات النساء البالغ عددهن 19 امرأة. بعثنا برسائل إلى النساء اللاتي أفدن في المسح بتعرضهن للتحرش، وعددهن 86 امرأة، لدعوتهن لمقابلة وجهًا لوجه حول"خبرات مشكلات مكان العمل، بما فيها التحرش الجنسي"، وأشرنا إلى أننا سوف"نوجه أسئلة كالتالي: كيف جعلك الناس تشعرين بعدم الارتياح في العمل؟ عن طريق المزاح عنك، والتحديق نحوك، ولمسك، أو أي شيء آخر جعلك لا تشعرين بالارتياح".

ومن بين جميع المدعوات، أعربت 30 امرأة عن اهتمامهن بالمشاركة وأرسلن أرقام هواتفهن عن طريق بطاقة بريدية. ومن جانبنا، وجهنا دعوات إلى النساء الثلاثين جميعًا للمقابلات. لم تستجب بعضهن، ورفضت بعضهن المشاركة، وأرسلت أخريات أرقام هواتف معطلة عن العمل، وهناك أخريات لم يحضرن المقابلات. لا توجد أي اختلافات كبيرة أخرى، بين النساء اللاتي شاركن في المقابلة، والنساء اللاتي وجهنا لهن الدعوة ولم

يشاركن، في ما عدا أن النساء اللاتي حضرن المقابلة كُن إلى حد ما أكثر تعرضًا للتحـرش في العمل.

وجهنا إلى المشاركات أسئلة حول حياتهن المهنية، بما في ذلك العلاقات مع زملاء العمـل، وتفسيرهن لعمليات الانتقال الوظيفي، وخبرات التحرش. حصلت كل امرأة على مبلـغ 40 دولارًا مقابل إجراء مقابلة مدتها 60-90 دقيقـة في مكـان من اختيارهـا (عـادة في بيتهـا). ونظرًا للطبيعة الحساسة التي تتسم بها أسئلتنا، تقاسمنا قائمـة بمصـادر العنـف الجنسـي المحلية والقومية خلال عملية الموافقة المستنيرة في بدايـة كـل مقابلـة. كمـا قمنـا أيضًـا بتـذكير المشـاركات أن بإمكـانهن تجنب أي سـؤال يفضـلن عـدم الإجابـة عليـه، أو إنهـاء المقابلــة في أي وقت. أجرينـــا المقـــابلات خلال الفـــترة 2002-2003،وكـــانت أعمـــار المشـاركات تـتراوح بين 28-30 سـنة. وكـانت الميـول الجنسـية للـ 19 امـرأة تتجـه نحـو الجنس الآخر، وجميعهن بيض البشرة ما عدا امرأتين.

القياسات الكمية

حددنا الضـغوط الماليـة باعتبارهـا المتغـير التـابع، الـذي يقيس ضـغوط"الوفـاء بالتزاماتـك المالية" في العام الماضي. وقد تمت الإفـادة ذاتيًـا بالنتيجـة في عـام 2005، مـع خيـارات استجابة تـتراوح بين 1 ("لسـت مضـغوطة على الإطلاق") و7 ("مضـغوطة للغايـة"). وفي عام 2003، أفـادت المجيبـات في"دراسـة تنميـة الشـباب" بمـا إذا كُن تعرضـن للتحـرش الجنسي في مكان العمل خلال السنة السـابقة. وعلى غـرار"قائمـة التحـرش الجنسـي" (GNber 1992,و"استبيان الخبرات الجنسية"(Fitzgerald et al.1988)، ضمت البنود: (1) اللمس غير المرغوب؛ (2) النكات أو التعليقات، أو النمائم الجارحة الموجهة لـك؛ (3) النكات، أو التعليقات، أو النمائم الجارحة عن الآخرين؛ (4) توجيه سؤال مباشر عن حياتـك الخاصـة؛ (5) التحـديق، أو غـزو فضـائك الشخصـي؛ (6) التحـديق أو النظـرة الخبيثـة بمـا يشعرك بعدم الارتياح؛ (7) الصور، والملصقات، أو المواد الأخرى التي تجديها جارحة.[1]

على الرغم من أن التعرُض لأي من هذه السلوكيات يمكن أن يسفر عن آثار خطيرة، فإننا نعتـبر التحـرش الجنسـي الشـديد لمسًـا غـير مرغـوب، و/ أو التعـرض لأربعـة أو أكـثر من سلوكيات التحـرش المختلفـة في العـام الماضـي. ويمكننـا بهـذا التعريـف أن نثـق بدرجـة معقولـة في أن السـلوكيات تفي بالتعـاريف القانونيـة للتحـرش الجنسـي في بيئـة عمـل عدائية، وأن الضغوط المالية يمكن ربطها بخبرات محددة في العمل. ووفقًا لهذه المعايير، تعرضت 11٪ من النساء العاملات إلى التحرش في عام 2003.

إن ترك بيئة العمل المثيرة للإزعاج قد تمثل تكلفـة بالنسـبة لوظـائف المـرأة على المـدى البعيـد، إذا ضـحين بمنصـب في شـركة معينـة وبـرأس المـال البشـري، إذ يفقـدن الصـلة بالشبكات الاجتماعية، ويعـانين فجـوات في إيجـاد عمـل، أو لا يجـدن عملاً ممـاثلاً، أعطينـا الرمز"1" للتعبير عن تغيير الوظيفة إذا أفادت المجيبات بالحصول على وظيفة جديـدة في عام 2004 أو 2005. وقد تأخرنا في هذا الإجراء؛ لضمان أن التحرش الجنسي يحدث قبل البدء في وظيفة جديدة. ويوضح الجدول (1) أن 56% من النساء بدأن في وظيفة جديـدة خلال العامين التاليين للإفادة عن التحرش.

وقد تناولنا 6 خصائص وظيفية إضافية ترتبط بالدخول والتحرش، وتُعد السلطة الإشـرافية مقياسًا ثنائيّ الاتجاه بشأن ما إذا كانت المشاركات يتولين الإشراف على آخــرين (27%). وتعكس ساعات العمل عدد ساعات عمل المجيبات خلال الأسـبوع الماضـي في الوظيفـة الأولية (المتوسط = 37). ويتحدد عدد الموظفـات المسـجلات في موقـع العمـل بالوظيفـة الأساسـية (المتوسـط = 4.3 أو 73 موظفـة). وقـد اشـتققنا النسـبة المئويـة للنسـاء في الوظيفة الأساسية في الصناعة للمجيبـات من تقـديرات"تعـداد الولايـات المتحـدة"(. U.S Department of Labor2003). تعمـل النسـاء، في المتوسـط، في صـناعات تتسـم بالتوازن بين الجنسين (57% نساء)، على الـرغم من أن وجـود النسـاء في بنيـة الصـناعة

يـتراوح من 9 إلى 96%. كـانت 12٪ النسـاء ينتمين إلى العمالـة المؤقتـة، حيث جـرى التعاقد على مواقعهن الوظيفية لفترة مؤقتة، أو موسمية، أو محدودة، سواء لمدة محددة، أو وفقًا للتعاقد. ونظرًا لأن العـاملات اللاتي لا تتماشـى وظـائفهن مـع أهـدافهن الوظيفيـة على المدى الطويل قد يتركن العمل لأسباب لا تتعلق بالتحرش، فإن نماذجنا مكيفـة لتلائم ما إذا كانت النساء يتوقعن اسـتمرار عملهن الأساسـي في وظيفـة مهنيـة طويلـة الأجـل (48%).

كما ندرس أيضًا الخصائص الفردية والأسرية الـتي تـؤثر على الضـغوط الماليـة والـدخول. ويُعـد العـرق عنصـرًا مهمًـا في هـذا التحليـل، حيث يرتبـط بكـل من التحـرش الجنسـي (Greenman and Xie 2008; (وتفاوت الدخل (Texeira 2002.Welsh et al ;2006 Xu and Leffler1992). يُقاس العـرق على أسـاس ثنـائي، حيث تشـكل النسـاء ذوات البشرة البيضاء 79% من عينتنا التحليلية[2]. وعلى الرغم من أن اختلاف ظـروف العمالـة، وخبرات التحرش بين النساء الملونات تُعد أسئلة إمبيريقية مهمة، فإن بياناتنا لا تـتيح هـذه التحليلات. تـتراوح سـنوات التعليم بين 10-20 سـنة (المتوسـط = 14.5 سـنة). يتكيـف النموذج أيضًا ليشمل ما إذا كانت المرأة متزوجة، أو تعيش مع صديق (يرمز 1 إلى الإجابة بنعم) وما إذا كانت أمًا (يرمز 1 إلى الإجابة بنعم) في عام 2003، في سن 29ـ 30، في عام 2003,كانت 70% من النساء العاملات متزوجات، أو يعشـن مـع صـديق، وكـان لـدى 61٪ منهن أطفالاً. يمكن أن تقود ولادة طفل مـؤخرًا إلى تـرك الوظيفـة، وضـغوط ماليـة، وتقلُص الإنجـاز (حـتى في 1987). ولـذا، فإننـا نتنـاول وجـود طفـل جديـد (بمـا يتضـمن: الإنجاب، التبني، أبناء الـزوج، وأطفـال آخـرين) وُلـد خلال 2003 –ـ 2005، بالإضـافة إلى وجود طفل قبل عام 2003. قد يؤدي أيضًا التعرض للحبس، والطلاق، وغيرها من أحـداث تؤثر سلبًا على الحياة [3] إلى زيادة الضغوط المالية. أفادت 26% من النساء بإنجاب طفـل خلال الفترة 2003–ـ 2005، وأفادت 45% بالتعرض لحدث واحد على الأقل من الأحـداث التي تؤثر سلبًا على الحياة خلال هذه الفترة.

الجدول (**1**)

إحصاءات وصفية للنساء، في"دراسة تنمية الشباب"

	الوصف	المتوسـطة أو النسبة	SD
الضـغوط الماليـة (2005)	الشـعور بالضـغط للوفـاء بالالتزامـات الماليـة في السـنة الماضية	4.341	1.784
التحرش الجنسـي (2003)	اللمس غـير المرغـوب،أو 4 سـلوكيات أخـرى على الأقـل خلال السنة الماضية	0.107	
تغييرالوظيفـة (2004- 2005)	البـدء في وظيفـة جديـدة خلال الفـترة 2004- 2005	0.563	

خصائص الوظيفة الأساسية (2003)			
السلطة الإشرافية	الإشراف على آخرين	0.274	
ساعات العمل	عدد الساعات في الأسبوع الماضي	36.575	9.928
تسجيل الموظفين	عدد الموظفات المسجلات	4.312	1.817
نسبة النساء في الصناعة	النسبة المئوية للنساء في الصناعة	56.779	20.748
الوظائف المؤقتة	الوظائف عن طريق تعاقد مؤقت، موسمي، أو محدود الأجل	0.123	
الوظيفة المهنية طويلة الأجل	من المحتمل أن تستمر الوظيفة كمهنة طويلة الأجل	0.483	
الخصائص الفردية (2003)			
بشرة بيضاء	إفادة ذاتية بالعرق	.0.788	
سنوات التعليم	سنوات التعليم التي أكملتها	14.500	1.770
الزوج/الحياة مع صديق	وضعية العلاقة	0.698	
أم	طفل واحد على الأقل	0.610	
الإنجاب مؤخرًا 2003- 2005	إنجاب، تبني، ابن الزوج، أو طفل آخر، وُلد خلال الفترة 2003-2005	0.262	
حدث يؤثر سلباً على الحياة 2003-2005	التعرض إلى (1) إصابة/ مرض خطير؛(2) انهيار علاقة رومانسية	0.451	

	جدية؛(3) السجن؛ (4) اعتـداء، ضـرب، سرقة, أو اغتصـاب؛ و/أو (5) وفاة الزوج / الشريك		

ملاحظة: تتعلـق الإحصـاءات الوصـفية بعينـة تحليليـة (364 امـرأة أجـابت على أسـئلة التحرش الجنسي في مكان العمل، عام 2003). ونظرًا للبيانات المفتقدة، وتقلص العينـة، وترك النساء للقوى العاملة، يختلف حجم العينة عبر المقاييس (الحد الأدنى = 234، الحد الأقصى = 364).

أسلوب التحليل

نسـتخدم أولاً انحـدار المربعـات الصـغرى العاديـة OLS regression لنمذجـة الضـغوط المالية. نُدخل تحليلات الوساطة الرسمية formal mediation analyses المكونـة من أربع خطوات (Baron and Kenny 1986)؛ لاختبار ما إذا كان تغيير الوظيفة يعد واسطة لحل العلاقة بين التحرش الجنسي والضغوط المالية. وهذه العملية (1) تحـدد أن التحـرش يـؤثر على تغيـير الوظيفـة (المسـارa»)؛ وتحـدد تـأثيرًا مباشـرًا للتحـرش على الإنجـاز الاقتصادي (المسارc »)؛ (3) وتتحقق من أن تغيير الوظيفة يؤثر على الإنجاز الاقتصادي، صافي التحرش (المسار b)؛ وأخيرًا، (4) تحسب تقلص تأثير التحـرش على نتـائج الإنجـاز، صافي تغير الوظيفة (المسارc). نعرض بعد ذلك، النتائج النوعيـة المسـتقاة من المقـابلات التي أجريناها مع المشاركات البالغ عددهن 19 امرأة. اسـتخدمنا برمجيـة Nvivo لتنظيم، وإدارة، وتفسـير، وتحليـل نصـوص المقـابلات الـتي تـراوحت بين 20-60 صـفحة. اشـتمل تحليلنا النوعي على عـدة مراحـل. حـددنا أولاً، الفقـرات الـتي سـاعدت في تحديـد سـياق نتائجنا الكمية. أعدنا بعد ذلـك فحص كـل نص لترمـيز النتـائج الملموسـة وغـير الملموسـة المرتبطة بخبرات التحرش. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بترميز جميع الفقرات التي تشير إلى الـدخول الماليـة، والمخـاوف الاقتصـادية، والأمـور الماليـة بشـكل عـام (مثـل الفواتـير، والنفقـات). وللتأكـد من أن النتـائج تشـبه للأنمـاط الـتي قـد نجـدها باسـتخدام تقنيـات الاستقراء، استدعينا الكاتبة الثالثة، التي لم تشارك في جـولات الترمـيز الأولى. وفي هـذه المرحلة، قمنا بترميز كل اقتباس يتناول نتائج التحرش. أسـفرت هـذه العمليـة عن أنمـاط مشابهة لتلك التي حددناها في جولات الترميز الأولى. وصفت العديد من المجيبات خبرات التحرش، وتغييرات الوظائف التي حدثت قبل عدة سنوات. وللتحقق من صـحة التقييمـات بأثر رجعي، تحققنا من توقيت تغيـير الوظـائف والأجـور باسـتخدام قـوائم تـاريخ التوظيـف الموجودة في بيانات المسـح. ودمجنـا هـذه التفاصـيل الإضـافية، طـوال مناقشـة البيانـات النوعية. يساعد منهج استخدام أساليب مختلطة، عند تناولها معًا، على تحديـد كيفيـة تـأثير التحرش الجنسي على إنجاز النسـاء. وقـد اسـتخدمنا أسـماء مسـتعارة للأفـراد وأصـحاب العمل، بُغية حماية السرية.

التحرش الجنسي، وتغيير الوظيفة، والضغوط المالية

في التحليل ذي المتغيرين، أفـادت النسـاء اللاتي تعرضـن إلى لمس غـير مرغـوب، أو إلى عـدد من سـلوكيات التحـرش في عـام 2003 أنهن واجهن ضـغوطًا ماليـة أكـبر في عـام 2005 (t=-2.664,P<.01) قد ترجـع بعض هـذه الضـغوط إلى الاضـطراب في العمـل، فمن الأكـثر ترجيحًـا أن تُغـير النسـاء أهـداف التحـرش وظـائفهن. فـإن 79% من أهـداف التحرش، مقارنة بنسبة 54% من النساء العاملات الأخريـات، بـدأن في وظـائف أساسـية جديدة إما في عام 2004 أو 2005 (X2=9.53,P<.01). قمنا بعد ذلـك بتقـدير النمـاذج

متعددة المتغيرات لمعرفة ما إذا يمكن أن تُعزى هـذه الأنمـاط إلى اختلاف العمـل، أو إلى الخصائص الفردية أو العائلية.

الجدول (**2**)

تقديرات المربعات الصغرى العادية للضغوط المالية (2005)

	نموذج 1	نموذج 2
التحرش الجنسي (2003)	0.720 * (0.320)	0.511 (0.324)
تغيير الوظيفة (2004-2005)		0.582 ** (0.200)
خصائص عمل السلطة الإشرافية	0.299- (0.220)	0.315-) (0.218
ساعات العمل	0.001 (0.010)	0.004) (0.010
تسجيل الموظفين	0.046- (0.055)	0.038) (0.054
نسبة النساء في الصناعة	0.001 (0.005)	0.001) (0.005
الوظائف المؤقتة	0.258- (0.303)	0.332-) (0.300
الوظيفة المهنية طويلة الأجل	0.311- (0.201)	0.283-) (0.199
الخصائص الفردية والأسرية		
بشرة بيضاء	0.059 (0.246)	0.096) (0.243
سنوات التعليم	0.067- (0.062)	0.073) (0.061
زواج/ الحياة مع صديق	0.654**-) (0.238	0.665 **) (0.234
أم	1.066 ***) (0.223	***1.069) (0.220

الإنجاب مؤخرًا (2003- 2005)	0.013-(0.248)	0.049(0.245ٍ)
حدث يؤثر على الحياة (2003- 2005)	0.685*** (0.205)	0.658*** (0.203)
ثابت	4.995 *** (1.093)	4.604*** (1.087)
ملاحظات	286	286
تعديلR التربيعي	149	172

ملاحظة: معاملات غير قياسية؛ الأخطاء المعيارية بين قوسين.

* $p < 0.05$, $^{**}p < 0.01$, $^{***}p < 0.001$، اختبار ثنائي الطرف

في النموذج 1 من الجدول (2)، أفادت النساء أهداف التحرش بالتعرض لضغوط مالية أكبر كثيرًا. ويماثل هذا التأثير خبرة التعرض لأحداث سلبية أخرى تؤثر على الحياة – التعرض لإصابة أو مرض خطير، السجن، الاعتداء – مما يطرح أن التحرش الجنسي قد يسفر عن"ندوب" مماثلة (Western 2006). وعلى الرغم من أن الخصائص الوظيفية الأخرى كانت أقل توقعًا، فقد وجدنا أن العديد من الخصائص الفردية والعائلية ترتبط بالضغوط المالية. تشعر النساء المتزوجات و/ أو اللاتي يعشن مع صديق بضغوط أقل في الوفاء بالالتزامات المالية من النساء العزباوات و/ أو اللاتي لا يعشن مع صديق؛ وأفادت الأمهات بضغوط مالية أكبر من النساء اللاتي ليس لديهن أطفال. ونظرًا لأن التحليلات تقتصر على النساء العاملات، فمن المرجح أن ترتبط هذه الاختلافات الإجمالية بدخول واستقرار مالي أكبر لدى الأسر التي يعمل فيها الطرفان (89٪ في العلاقات العاطفية التي يعمل فيها الطرفان بدوام جزئي على الأقل). ولم نجد أي تأثير مهم ناتج عن أحدث إنجاب، على الرغم من احتمال أن تترك بعض الأمهات الجدد القوة العاملة تمامًا.

نختبر في النموذج 2 ما إذا كانت زيادة الضغوط المالية التي أبلغت عنها النساء أهداف التحرش يمكن أن تُعزى إلى زيادة احتمالات تغييرهن لوظائفهن. بتحليل موجات متتالية من بيانات"دراسة تنمية الشباب"، يمكننا وضع ترتيب زمني واضح بين التحرش الجنسي (2003)، وتغيير الوظيفة (2004ـ 2005)، والضغوط المالية (2005). بالإضافة إلى وجود تأثير مباشر على الضغوط المالية(B = ,582, p ـ< 01)، يقلص تغيير الوظيفة من تأثير التحرش إلى أقل من المستويات القياسية ذات الدلالة، باتباع طريقة Baronand Kenny 1986))،جاءت حساباتنا على النحو التالي: 35% من مجموع تأثير التحرش الجنسي على الضغوط المالية يجري حله بوساطة تغيير الوظيفة (قسمة التأثير غير المباشر [a*b = 048.] على التأثير الكلي[c +a*b = .137]). وقد كانت احتمالات تغيير النساء أهداف التحرش لوظائفهن أكبر بمقدار 6.5 ضعف، مقارنة بالاحتمالات المناظرة لدى النساء اللاتي لم يتعرضن للتحرش، في الفترة 2004ـ 2005، صافي من المتغيرات الأخرى في نموذجنا (B =1.878 غير قياسية.

تحليل الحساسية

اخترنا، في تحليلاتنا السابقة، عتبة بداية مرتفعة لتقييم التحرش الجنسي - اللمس غير المرغوب، أو على الأقل أربعة سلوكيات مختلفة للتحرش – في محاولة لتناول الآثار المترتبة على التحرش الشديد المنتشر في أماكن العمل؛ ولذلك كررنا الجدول (2)

باستخدام قياسات أكثر شمولاً، ما أدى إلى زيادة حجم مجموعة"ضحايا التحـرش". درسـنا على وجـه التحديـد (1) مؤشـر إضـافة لعـدد سـلوكيات التحـرش، يـتراوح من 0 إلى 7 (المتوسـط = 1.2)؛(2) اللمس غـير المرغـوب، أو على الأقـل ثلاثـة سـلوكيات تحـرش مختلفة، عتبـة أدنى قليلاً من التحـرش الشـديد (أفـادت بـذلك 19%)؛ و(3) التسـمية ذاتيًّا لخبرات التحرش بالتحرش الجنسي (12%). وكانت نتائج قياس عتبة التحـرش المنخفضـة ومؤشر الإضافة قوية لتحليلاتنا الأساسية؛ بيد أن النظرة الذاتية للتحرش الجنسـي لم تتنبـأ بالضغوط المالية (لم نعرضها، ومتاحة عند الطلب).

علاوة على ذلك، تُحدد تحليلاتنا الكمية ما إذا كان التحرش قد حـدث في عـام 2003؛ على أننا لا نعرف ما إذا كانت النساء اللاتي يُطلق عليهن"أهداف التحرش" قد تعرضن للتحرش في مكان العمل في السنة التالية، وعلى الـرغم من أن البنـود المحـددة تختلـف قليلاً عن البنود التي وُجهت بشأنها أسئلة في عام 2003، فإن بعض بنـود التحـرش الجنسـي كـانت متاحة أيضًا في عـام 2004، في سـن 30 أو 31. ولاختبـار مـدى ة نتائجنـا المبكـرة، قمنـا بدراسـة مـدى تـأثير التحـرش في عـام 2004، أو خلال أي من العـامين، على الضـغوط المالية في عام 2005. و كانت نتـائج التحـرش الجنسـي في عـام 2004 مماثلـة للنمـاذج المعروضة أعلاه. علاوة على ذلك، زاد مُعامل التحرش الشـديد، من حيث الحجم والمـدى، عند الجمع بين مقاييس عامي 2003 و2004.

بحثنا أيضًا في خبرات الرجال – عند تضمين الرجال إلى نماذجنا – اتسمت نتائجنا الرئيسية بالقوة إلى حد كبير، لكن المُعاملات كانت أضـعف من حيث المـدى. مـع ذلـك، عنـد فصـل النماذج وفقًا للنوع الاجتماعي، لا يبدو أن التحرش الجنسي في عام 2003 يؤثر ماليًا على الرجال. وهي النتيجـة الـتي تتسـق مـع البحث؛ حيث توضـح احتمـال حصـول الرجـال على وظـائف ذات رواتب عاليـة نسـبيًا حـتى عنـد تعطـل مسـار دراسـتهم أو عملهم (Dwyer, Hodson, and McCloud 2012)

تطرح هذه التحليلات مجتمعة، أن التحرش الجنسي في بداية سـن الثلاثين قـد يسـفر عن عواقب على إنجاز النساء. والآن، نستعين ببياناتنـا النوعيـة للتوصـل إلى فهم أفضـل لهـذه العلاقـة. نظـرًا لأن المقـابلات أُجـريت في عـام 2003، وشـملت مجمـل تـاريخ عمـل المشاركات، فإن هذه النتائج تسلط الضوء أيضًا على مدى وكيفيـة تشـابه الآثـار الوظيفيـة الناجمـة عن التحرشـات الـتي تعرضـت لهـا النسـاء في فـترة مبكـرة من أعمـارهن حـتى منتصف سن العشرين.

آليات الربط بين التحرش الجنسي والإنجاز الاقتصادي

أخذت إجازة لمدة شهر واحد. استقلت، ولم تكن لدي وظيفة. هذا كل شيء، وها أنـا هنـا. سوف أكل الأرز، وأعيش في الظلام، إن اضطررت - ليزا.

يُعد ترك بيئة العمل المزعجة بالتحرشات أحد الخيـارات بين سلسـلة متصـلة من إجابـات النساء (Blackstone, Uggen, and McLaughlin 2009). لكن ليزا – مديرة مشروع في وكالة إعلانـات – تطـرح أن كثـيرًا من النسـاء يفضـلن هـذه الإجابـة. وتعتقـد ميجـان – وتعمل نادلـة – أن النسـاء أهـداف التحـرش لا يقمن بـالإبلاغ عنـه إلا كملاذ أخـير عنـدما"لا يقدرن ماليًا على ترك أعمالهن". وقد قامت زميلتان لهـا في العمـل برفـع دعـوى تحـرش جنسي، بعد أن تعرضتا لتعليقات غـير لائقـة، ولمس من جـانب اثـنين من الطهـاة. وتقـول ميجان: إن زميلاتها في العمل يخشين أن تؤدي مواجهتهن للمتحرشين إلى إفسـاد طلبـات العملاء؛ مما يؤثر على (البقشيش)، الذي يشكل نسبة كبيرة من مكتسباتهن.

أما راشيل، فقد تركت وظيفتها في مطعم الوجبات السريعة بعد أن أمسك بها أحد زملائها من الخلف، وأخذ" يحتك بها". وقد أخبرهـا محاميهـا أن قضـيتها ليسـت قويـة، إلا إذا تكـرر ذلك ثانية وتقاعس صاحب العمل عن اتخاذ أي إجراء، وهي مخاطرة لم ترغب راشـيل في

خوضها. شعرت راشيل بالاضطراب نتيجة لهذا التحرش، فضلاً عن شعورها على قدم المساواة بخيبة الأمل من رد فعل صاحب العمل, الذي لم يفصل المُتحرش إلا بعد أن تشاورت مع المحامي:"لقد قام هذا الرجل بهذا السلوك فعلاً معها [زميلتي],وعندئذ استعنت بمحامٍ، ثم قاموا بشيء. .. وبعد حدوث ذلك، شعرت بالاشمئزاز تمامًا؛ واستقلت".

تؤدي الاستقالة من بيئة تثير المضايقات إلى خسائر كبيرة. فقد كشف اقتباس (ليزا) في البداية، أنها كانت على استعداد للتضحية بالضروريات الأساسية، بما فيها الكهرباء، والنظام الغذائي المتوازن، هربًا من بيئة عمل لا تطاق. وحتى عندما تكون النساء أهداف التحرش قادرات على إيجاد عمل على الفور، نجد أن التحرش يسهم في الضغوط المالية للعديد من النساء اللاتي شاركن في المقابلات، بما يتسق ونتائجنا الكمية. وقد عزت المشاركات ذلك إلى البطالة وعدم اليقين الوظيفي، وانخفاض ساعات العمل أو الأجر، والقلق المرتبط بالبدء من جديد في وظيفة جديدة.

في حين وصفت المشاركات الآثار المباشرة للاستقالة من العمل على مكتسباتهن، وما يواجهنه من ضغوط مالية، انصب اهتمامنا أيضًا على مدى تغيُر مهن النساء بعد تعرضهن للتحرش الجنسي. وقد وجدنا، باستخدام بيانات المسح الطولي لتحليل تعقيد تاريخ عمل النساء أهداف التحرش، أن العناصر المشتركة ضمت تغيير الوظيفة، وتغيير نوع الصناعة، وانخفاض ساعات العمل. وعلى الرغم من عثور بعض النساء على وظائف مساوية في الأجر أو أعلى، فقد انخفضت بشدة دخول بعضهن في السنوات اللاحقة.

أفادت (جانيت)، أنها تعرضت أثناء عملها كمضيفة طيران في عام 2003 لنكات جارحة، وأسئلة حول حياتها الخاصة، ولمس غير مرغوب. وعلى الرغم من أن دخلها ظل مستقرًا خلال سنوات عملها الثمانية مع شركة الطيران، فقد انخفض بشدة في عام 2006 عندما بدأت العمل في قسم الاستقبال بمستشفى. وأفادت (شانون)، وهي ممرضة مسجلة، أن ساعات عملها الأسبوعية انخفضت من 28 إلى 12 في أوائل عام 2005، ثم إلى أقل من 8 ساعات في فترة لاحقة من تلك السنة. وعلى النقيض من جانيت وشانون، كانت (كانديس) تعمل بدوام كامل في نفس مهنتها طوال مرحلة الشباب. وعلى الرغم من أنها ذكرت تعرضها إلى العديد من سلوكيات التحرش – بما في ذلك النكات الجارحة، والأسئلة حول حياتها الخاصة، والتحديق غير المريح – فلم تعتبر تلك الخبرات تحرشًا جنسيًا، على أنها أبلغت بها المشرف، وأصحاب العمل المتغيرين في عام 2004، وأفادت بخفض قدره 10٪ من أجر العمل بالساعة. واستغرق الأمر من كانديس حتى عام 2009 لتصل إلى أجر مماثل لعملها بالساعة قبل حدوث التحرش (2002).

وأخيرًا، تحدثت (بيجي) عن منحنيات مهمة في طريقها نحو الحصول على عمل ثابت طويل الأجل. لقد جمعت بين وظيفتين بأجرين منخفضين، وكانت تعمل 60 ساعة في الأسبوع خلال عام 2002. وقد تعرضت لتحرشات جنسية أثناء عملها بدوام كامل كأخصائية للدعم الأسري في أحد مراكز المجتمع المحلي في عام 2003. تركت (بيجي) هذه الوظيفة بعد 13 شهرًا، وعملت لفترة وجيزة في مركز اتصال مصرفي في عام 2005، قبل أن تعود إلى مهنتها السابقة خلال الفترة المتبقية من مدة الدراسة. وفي حين زادت دخول معظم النساء طوال مرحلة الشباب، فإن توقف أو انخفاض الدخل الذي تعانيه هؤلاء النساء وغيرهن من أهداف التحرش؛ قد يرجع إلى مغادرة وضع سيء، أو تقليص رأس المال البشري في الأعمال والشركات.[4]

التحرش الجنسي وتقليص رأس المال البشري

لم أكن أريد العمل في شركة"فنشر موديول Venture Module ؛ فلم يكن لدى أي اهتمام بأجهزة الكمبيوتر على الإطلاق. لكني أخذت الوظيفة هناك لشعوري بضرورة ذلك. وافقت على وظيفة أعمل فيها بمفردي، أعمل بنفسي. وهذا ما كنت أريده – بام

كانت (بام) تعمل، في أوائل العشرين من عمرها، موظفة حفظ ملفات بـدوام جـزئي في بنك. استمرت في تلك الوظيفة لمدة أربع سنوات، وحصلت على ترقية عـدة مـرات. وفي نهاية الطاف، أصبحت تكسـب 9 دولارات تقريبـا في السـاعة في وظيفـة محاسـب بـدوام كامل. وقد جرى الحديث التالي مع زميلهـا في العمـل، بـول، قبـل وقت قصـير من تركهـا الشركة:

يقول [بول]:"بام، هل سبق وتساءلت لماذا يستخدم بيل آلة التصوير الموجودة هنا، رغم أن لديه واحدة أمام مكتبه؟" قلت:"كلا، لماذا؟" لم أكن أعرف، ويواصل:"أوه، أنت تمزحين معي"". فأقول:"عما تتحدث؟" لم تكن لدي أي فكرة عما يتحدث عنه. ويقول: إنه بدأ فقط الحديث عن الأشياء. ويواصل:"ألم تلاحظين ذلك أبدًا؟ ألم تلاحظين أنه يحدق نحوك؟"... إنه يود أن يضع يديه هكذا [يحاكي لف الدين حول الأرداف] بعد أن أسير.. .. كانت هناك أشياء، وهو الأسوأ، لم أكن أعرف حتى عنها. لقد سَحَب صوري من على الكمبيوتر، وعرضها على الناس.

واجه (بيل) توبيخًا من (بام) بعد أن عرفت بسلوكه؛ لكن بام، مثلهـا مثـل راشـيل، شـعرت بخيبة أمل؛ لأن صاحب العمل" لم يقل أبدًا، لقد عالجت الأمر، ولم يقل أبـدًا، سـوف نضـع حدًا لمخاوفك، أو مثلاً، هل تشعرين بالراحة؟ لم يفعـل أي شـيء من هـذا النـوع"؛ ونتيجـة لذلك، أخذت (بام) وظيفة بدوام جزئي، وقلصت ساعات عملها في البنـك. وتؤكـد إجاباتهـا في المسـح، أنهـا كـانت تعمـل 20 سـاعة في الأسـبوع في مخـبز مقابـل 6.50 دولار في الساعة؛ أي أصبحت في نهاية المطاف تعمل في وظيفة مؤقتة، بينمـا تسـعى إلى وظيفـة دائمة.

تركت التجربة (بام) مجروحة، وتشعر بعدم ثقة تجاه الآخرين. لقد تلفت دعمًـا من زملائهـا في العمل بعد أن تعرضت للتحرش، لكن جميع الزملاء الـذين أكـدوا تعرضـها للتحـرش لم يواجهوا (بيل) عندما زاد سلوكه سوءًا. اعتبرت (بام) ذلـك بمثابـة خيانـة، وقـالت: إن هـذه التجربة، وحادثًا آخر في عملها اللاحـق" أفسـدا حيـاتي، لأنـني لم أعـد أثـق في من أعمـل معهم". وعلى الرغم من عدم اهتمام (بام) بـأجهزة الكمـبيوتر، فقـد" أرادت أن تجـد عملاً منعزلاً، لا يجعلها تتعرض لعيون الآخرين"، على أنَّ العزلة التي تفضلها قلصت من خياراتهـا المهنية وقدرتها على الكسب. لقد تغير مسارها الوظيفي تمامًا بعد ترك منصبها في البنك، كما وصفت في المسوح، فبعد أن عملت هناك من 1992 إلى 1996، تأرجحت بين تسـعة أصحاب عمل مختلفين على مدى أربع سـنوات في سلسـلة من الوظـائف قصـيرة الأجـل، يتراوح أجرها بين 20,000 30,000 دولار في السنة)

أما خبرة (هانا)، فهي توضح كيفية تـأثير بيئـة العمـل الكارهـة للنسـاء على الإنجـاز. كـان" زملاؤها في العمل بوكالة لإعلانات الإنترنت عبارة عن"جوقـة من الفتيـان الحمقى" الـذين يطلقون نكاتًا حول المثلية الجنسية، ويبعثون برسائل إلكترونية لأفراد المكتب تضم"هجومًا لفظيًّا رهيبًا، رسائل بالبريد الإلكتروني تمثل حرفيًّا صدمة، رسائل صادمة، صـادمة". وعلى الرغم من أنها عملت بجدية، فقد انتهى عملها؛ لأنهـا رفضـت المشـاركة في هـذه الثقافـة الفجة الازدرائية الموجودة في مكان العمل:" لقد كانت في النهايـة خطـوة سـيئة بالفعـل، لأنـني لم أحصـل على ترقيـة. كـانوا يتخطونـني طـوال الـوقت، لأنهم لم يعتـبروني ضـمن الفريق؛ نظرًا لانفصالي عنهم". وجدت (هانا) نفسها- مثلهـا مثـل العديـد من النسـاء – بين المطرقة والسندان: إما أن تشارك في ثقافة كراهية النساء في مكان العمـل (ليتم فقـط تجنبها أو تجاهلها بسبب نوعها الاجتماعي)، أو تُعبر عن رأيها وتقاوم، وهو ما لا يتيح لهـا أي فرصة للترقي في الشركة.

وعلى الرغم من أن (هانا) لم تكن مستهدفة أبدًا شخصيًا، فقد أمضت سنتين من العمل في شركة وهي تُعتبر دخيلة. وخلافًا للحالات المذكورة أعلاه، لم تكن قادرة على أن تعزو عدم ترقيتها إلى قطع العلاقات مع الشركة. بل بالأحرى، كان أصحاب العمل غير مستعدين للاستثمار في مستقبلها. وقد شهدت ليزا أيضًا تضاؤل مسؤولياتها بعد تعرضها لبيئة عمل عدائية. فقد ضعفت علاقاتها مع المشرفين، وزملاء العمل، وشعرت أنها تخضع لمراقبة شديدة، وتقلصت واجباتها؛ ذلك" أنني كنت متأكدة من أن جزءًا من هذا يرجع إلى قولهم: نحن ببساطة لا يمكننا الثقة فيها". وظل موقعها في العمل آمنا، طوال تواطؤها بالصمت في ثقافة مكان العمل العدائية. وتتذكر (ليزا) أنها بعد مواجهة التحرشات:"لن أصبح صديقة أبدًا مع هؤلاء الناس، ورئيسي في العمل لن يدربني أبدًا، ولن يكون لدي أبدًا، كما تعلمون، أي علاقة مع هؤلاء الأشخاص. و كان هذا عسيرًا، ولذا استقالت في النهاية". كانت (ليزا) منبوذة من زملاء العمل الذين، اتساقًا مع البحوث السابقة، يعتبرون سلوكيات التحرش تافهة، وبالتالي لا يدعمون النساء أهداف التحرش (Loy and Stewart 1984; Quinn 2002). وعلى الرغم من أنها حصلت على عمل في شركة منافسة بعد شهر واحد من البطالة، فقد فقدت الكثير من دخلها؛ لأن الشركة الأصلية كانت"تكافئ موظفيها ماليًا بشكل مذهل". بعد هذه الوظائف، انخفض دخلها إلى حد كبير، حيث وجدت عملاً كنادلة،ومتسوقة شخصية.

كانت قدرات (هانا) و(ليزا) محدودة، كموظفتين منفردتين، في تغيير ثقافة أماكن عملهن. لم تعد (هانا) على استعداد لتقبل التحرشات في بيئة العمل، وفكرت"أن الأمر لا يستحق أن أحاول بذل كل طاقتي لتغيير تلك الثقافة، عندما سيكون من الأسهل كثيرًا أن أجد مكانا أفضل مناسبًا". ومثلها مثل (بام)، غيرت تجربة (هانا) في وكالة إعلانات الإنترنت توقعاتها. فبدلاً من تفضيل العزلة، أصبحت تتجنب ببساطة بيئات العمل المُسمَّمَة. في أماكن العمل الماثلة لأماكن عمل (هانا، وليزا)، يُعد التحرش الجنسي واحدًا من العديد من الممارسات التي تحد من تقدم النساء، وتعتبر هن غرباء (Acker 1990; Denissen and Saguy 2014; Reskin and McBrier2000). وقد أخبرتنا (جوردان)، وتعمل ضابط شرطة، عن الضابطات اللاتي استقلن من الخدمة عندما تعرضن للتحرش الجنسي. قامت إحدى الضابطات بـ"إيقاف سيارة مسروقة ولم يأت أحد"، على الرغم من أن الضباط الآخرين كانوا"يتناولون وجبة الإفطار على بعد ستة مبان تحديدًا من موقعها". وهذه الممارسة لتجاهل الاستدعاء من أجل الدعم تماثل ما ورد في دراسة 2002) Texeira) حول التحرش الجنسي بضابطات الشرطة الأمريكيات من أصل أفريقي، اللاتي يُعتبرن"مثيرات للشغب".

في حين واجهت زميلة جوردان تخليًا عنها عند أداء واجبها، تعرضت (أنجيلا) لتوبيخ عنيف من جانب خمس بائعين في متجر لبيع السيارات؛ مما أدى إلى فقدان عمولتها وتركت الغرفة باكية:

> **كانت العمولة حوالي 200 دولار، وهي صفقة كبيرة كما تعلمون، لكنها لا تستحق الوقوع في محنة شعورية. .. لقد أخذوا العمولة بالفعل، لكنهم تركوني في الغرفة لمدة 15 دقيقة أخرى. .. سدوا الباب بأجسادهم، وأعطوني ما يشبه المحاضرة. .. تماسكت لأطول مدة ممكنة. .. وما أن شاهدوا الدموع، عرفوا أنهم استخرجوا مني رد الفعل الذي أرادوه، وعندئذ تفرقوا وسمحوا لي بالخروج.**

وبعد مرور أربعة أشهر على العمل في الوكالة، انخفض أجر (أنجيلا)، لأنها ذهبت للعمل كمساعدة مُعلمة في مدرسة، و كانت تتقاضى 8 دولارات في الساعة. وعلى الرغم من أن التحرش الجنسي المفهوم يمكن فصله نظريًا عن التمييز على أساس النوع الاجتماعي

والتحرش في مكان العمل، فإن هذه السلوكيات غالبًا ما تتـداخل في الممارسـة العمليـة. وقد وصفت العديد من النساء اللاتي أجرينا معهن مقابلات بيئات العمل السامة، بأنها تضم التحرش جنبًا إلى جنب مـع غـيره من الممارسـات الـتي تسـتهدف إضـفاء الشـرعية على الترتيبات الهرمية التنظيمية واستبعاد النساء.

وتوضـح هـذه القصـص، لمـاذا اختـارت (هانـا)، وغيرهـا من النسـاء، تغيـير وظـائفهن على"المساومة مع النظام الأبوي" (Kandiyoti 1988). وفي واقع الأمر، يسهم التحرش الجنسي وسوء معاملة النساء في أماكن العمل الذكورية في الفصل بين الجنسين، ووجود فجوات بينهما في ما يتعلق بالإنجاز.

توضح حالة (إيرين) طريقة أخرى لتأثير التحـرش على الـدخل. بعـد أن عملت في وظيفـة رعاية بـدوام كامـل لمـدة 18 شـهرًا، تعرضـت لتحـرش جنسـي من جـانب صـاحب عمـل مؤخرًا"لديه مشكلة، أنه دائم الرغبة في عنـاقي ولمسـي، ويقـول أشـياء لا ينبغي قولهـا". كما أشارت إلى نظراته غير المريحة، ولمسه غير المرحب به، وطلباته لتعليق صـورها في دولابـه، وملاحظتـه:"أنـه كـان يبحث في ألبـوم"فيكتوريـا السـري" Victoria’s Secret ويتساءل كيف يمكن أن أبدو وأنا أرتدي زوجًا من الملابس الداخلية المثيرة". ومرتين"فـك حمالة صدري بالفعل... ويقول ضاحكًا:"هاها، انظري. يمكنني فك حمالة صدرك باسـتخدام إصبع واحد". ومع تجاهله طلبهـا بـأن يتوقـف، حـاول المتحـرش بـإيرين"إلقـائي في حمـام السباحة. .. ولف ذراعيه حولي في محاولة لعنـاقي". تـوقفت (إيـرين) عن العمـل بعـد أن جرح المتحـرش ظهرهـا. وتوضـح قائلـة:"لقـد رفعـني، وضـربني، وبـرز شـيء في أسـفل ظهري. .. قالوا لي[توتر قطني]، لكنني أشعر،وكأن هناك شيئًا يضغط بالفعل في ظهري" في فترة مقابلة (إيرين)، بعد عدة أشهر من بداية التحـرش، كـانت تتلقى تعـويض العمـال الذي يعادل ثلثي مرتبها فقط. كانت غاضبة من خسائرها الماليـة، وأوضـحت:"لا أحصـل إلا على ما يكفي لتغطية كل شيء هنـا بالضـبط. ولا يتبقي لي أي مـال... ربمـا سأضـطر إلى سرقة (بيتر) كي أدفع إلى (بول). تتمنى (إيرين) العودة إلى العمل، لكن جرحها قد تـترتب عليه آثار طويلة المـدى. وإذا لم تتمكن من تلبيـة المطـالب البدنيـة لوظيفتهـا، أو وظـائف مشـابهة، فلن تمكن من تحويـل الخـبرات والمهـارات الـتي اكتسـبتها إلى وظـائف أخـرى. أفادت (إيـرين)، في السـنة التاليـة لتعرضـها للتحـرش، بانخفـاض الأجـور، وتقلص الـدخل بمعدل 24% في عام 2003 على الرغم من عدم تغيير الوظيفة. وفي عام 2005، ارتفـع دخلها قليلاً بعد أن أخذت وظيفة صيانة عند صاحب عمل جديـد، لكن أجرهـا البـالغ 12.50 دولار في الساعة، ظل أقل بنسبة 20% من الأجر الذي كانت تحصـل عليـه قبـل تعرضـها للتحرش.

الخلاصة

تُجادل ماكينون في عملها الرائد، (MacKinnon 1979, 216)، أن التحرش الجنسي"ينالُ من استقلال النساء خارج المنزل"، ويعـزز اعتمـادهن الاقتصـادي على الرجـل. يوثـق هـذا المقال إمبيريقيًّا تأثير التحرش الجنسي في بداية العمل الوظيفي على الإنجـاز. فـالتعرض للتحرش في الفترة العمرية 29-30 سنة يؤدي إلى زيادة الضغوط الماليـة في بدايـة سـن الثلاثين. ويمكن أن يُعزى حوالي 35% من هذا التأثير إلى تغيـير النسـاء أهـداف التحـرش لوظائفهن، وهو رد فعل شائع في مواجهة التحرش الجنسـي الشـديد. وكمـا تشـير بياناتنـا النوعية، تستقيل بعض النسـاء من العمـل ليتجنبن المتحرشـين. وتسـتقيل نسـاء آخريـات: بسبب عدم ارتياحهن، أو إحباطهن من ردود أفعال أصحاب الأعمال. وفي الحالتين، أفـادت النساء أهداف التحرش أنهن شعرن بأن ترك العمل هو السبيل الوحيد للهروب من المنـاخ المُسمم في مكان العمل.

ولهذه النتائج آثار نظرية مهمـة لفهم دور ثقافـات مكـان العمـل المُسـمَّم في خنـق تقـدم النساء الوظيفي. وعندما يظهر النوع الاجتماعي باعتباره"عاصـفة مفاجئـة، أو جبهـة بـاردة

معزولة" ترتحل عبر فضاء العمل،"تميل النساء العـاملات إلى عـدم رؤيـة عـدم المسـاواة بين الجنسـين، بسـبب منـاخ الـبرودة الظـالم" (Britton 23 ,2017). ففي حين تتمكن النساء غالبًا من تجاهل أو تقليص عدم المساواة بين الجنسين في أماكن العمل هـذه، بمـا يفسر إلى حد كبير كيفية إعـادة إنتاجـه، فـإن الحـال لم يكن كـذلك بالنسـبة للتحـرش في بيئات العمل التي وصفتها العديد من النساء اللاتي أجرينا معهن مقابلات. ففي المقابل، لم تكن النساء اللاتي اشتملت عليهن دراستنا قادرات على النجاح كموظفات، بـل كـان يُنظـر إليهن بالأحرى كغرباء أو موضـوعات جنسـية في منـاخ عمـل، كمـا وضـعت هانـا الأمـر،"لا يستحق أن أحاول بذل كل طاقتي لتغيـيره". على أن الجهـود الـتي يبـذلها صـاحب العمـل لتحسين الثقافة التنظيمية، بما يمتد ليتجاوز التحرش الجنسي، من شـأنها أن تسـاعد على الاحتفاظ بهؤلاء الموظفات وتقليص تكلفة تغيير الوظائف.

تقدم هذه الدراسة أيضًا معرفة نظرية وإمبيريقية حـول النـوع الاجتمـاعي والعمـل، وذلـك بإظهار التكاليف الملموسة قصيرة الأجل بالنسبة للنساء اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي وبيئات العمل المُسمَّمَة. عندما يتعـرض الرجـال لانقطاعـات في مسـار التعليم أو العمـل، تظـل احتمـالات حصـولهم على وظـائف ذات رواتب عاليـة نسـبيًا قائمـة (Dwyer, Hodson, and McCloud 2012). وقد وجدنا أن الأمر نفسه لا ينطبـق على النسـاء. علاوة على ذلك، يوثـق قـدر كبـير من الأدبيـات الآثـار طويلـة الأجـل لانقطـاع العمـل على الضغوط المالية والدخول (Brand 2015; Couch and Placzek 2010)، على أن تلك الكتابـات لم تتنـاول التحـرش الجنسـي بعـد، ونحن هنـا، نعتـبر الانتقـال الـوظيفي عقب التحرش بمثابة فقـدان أقـل من طـوعي للوظيفـة، مـع مـا يـترتب عليـه من آثـار قصـيرة وطويلـة الأجـل على مسـارات العمـل. وكمـا تشـرح (Brand(2015,371:"يُعـد تغيـير الوظيفة حدثًا غير طوعي، وغالبًا غير متوقع، من أحداث الحياة، يؤدي إلى تغيرات مفاجئـة في مسارات العاملات".

لقـد كـانت طبيعـة الأسـاليب المختلطـة في هـذه الدراسـة ضـرورية لفهم هـذه العلاقـة، وأسـفرت عن"مـواطن قـوة تكميليـة وعـدم تـداخل مـواطن الضـعف" (Johnson and onwuegbuzie 2004,18). وقد كشفت التحليلات الكمية، بوجه خاص، عن وجود علاقة إحصـائية أساسـية بين التحـرش والضـغوط الماليـة الناتجـة عن تغيـير الوظيفـة. وقـدمت تحليلاتنا النوعية رؤية أكثر تفصيلاً وقربًا حول التحرش وكيف يؤدي إلى تغيير حيـاة النسـاء ووظائفهن. كما تشير بيانات المقـابلات إلى الطـرق المحـددة العديـدة الـتي يـؤدي خلالهـا التحرش إلى تغيير النساء لمسارات عملهن بما يختلف عن الوظيفـة الأولى. لقـد أصـبحت (بام) غير واثقة ومنعزلة؛ نتيجة التحرش، في حين اضطرت (هانا، وليزا، وأنجيلا) إلى اتخاذ وظائف أقل ربحًا؛ حيث اعتقـدن أن احتمـالات حـدوث التحرشـات والممارسـات الجنسـية يقـل. لقـد وجـدن, وغـيرهن من النسـاء، أنفسـهن في موقـف لا يمكن الـدفاع عنـه من الاضطرار إلى الاختيار بين المشاركة في ثقافة كراهيـة النسـاء في بيئـة العمـل، والـتي لا تخدمهن كنسـاء، أو مقاومـة هـذه الثقافـات بمـا يـترك أمـامهن فرصًـا ضـئيلة للـترقي في الشركات اللاتي يعملن بها. وفي هذه الدراسة مختلطة الأساليب، تأكدت النتيجة الأساسية عبر هذين النهجين، مـع توفـير قـدر أكـبر من الثقـة في النتـائج حـول كيـف ولمـاذا يعطـل التحرش الحياة الوظيفية.

إن التحرش الجنسي، الذي يجري تجاهله إلى حد كبير في البحوث المتعلقة بالإنجاز، يلعب دورًا بارزًا في تشكيل المسارات الوظيفية المبكرة. وتشير نتائجنا الكمية والنوعيـة إلى أن التحرش الذي تتعرض له النساء في سن العشرين وبداية الثلاثين؛ يؤدي إلى إخراج العديد من النساء خارج مسارات عملهن خلال هذه المرحلة الوظيفية التكوينية. والأكثر من ذلـك، أنـه على الـرغم من تركـيز معظم بحـوث التحـرش على النسـاء الأهـداف مباشـرة، فـإن دراستنا تبين أن مقاومة بيئات العمل المُسمَّمَة – تسفر عن عواقب حتى بالنسـبة للنسـاء غير المستهدفات مباشرة. لقد كانت لـيزا وهانـا، وغـيرهن من النسـاء في بيئـات مماثلـة،

منبوذات من زملاء العمل؛ لأنهن قاومن كراهية النساء في أماكن عملهن، حتى إن لم يكّن أهدافًا مباشرة للتحرش، علاوة على ذلك، ركزت معظم الدراسات الكمية التي تتناول التحرش الجنسي،على وظائف الياقات البيضاء بشكل غير متناسب. وبتوسيع نطاق البحث السابق، نجد أن النساء في وظائف الياقات الوردية والزرقاء يتأثرن بالتحرش الجنسي بنفس طريقة تأثُر النساء في وظائف الياقات البيضاء. ويمكن أن تتناول البحوث في المستقبل الأمور المتعلقة بمراحل أخرى في الحياة، وعلى سبيل المثال، ما إذا كان التحرش الجنسي يُعد عامل دفع للنساء اللاتي على وشك التقاعد. كما يمكن أن تسهم هذه التحليلات في التنظير حول التقاطعات القائمة بين النوع الاجتماعي والسن.

وتساعد نتائجنا أيضًا في تقييم أضرار التحرش الجنسي، حيث قد تكون التكلفة الاقتصادية على المدى الطويل أكبر كثيرًا مما كان يُفتَرَض سابقًا. تخفيف الجراح بمبالغ مالية (Sunstein and Shih 2004)، وقد يؤدي ارتفاع معدلات تغيير النساء أهداف التحرش لوظائفهن إلى خفض المكافآت التي تستهدف تعويضهن عن فقدان الأجور في من المستقبل. إن تحديد المكافآت النقدية على أساس متوسط طول فترة العمل لدى العاملين في مواقف مماثلة، يفترض أن النماذج الأكبر من تغيير الوظيفة والتحرش الجنسي تختلف بشكل مستقل. بيد أن نتائجنا تعرض قضايا متسقة مع هذا المنطق، حيث التحرش والتمييز بين الجنسين هو انعكاس لثقافة مكان العمل، أو الصناعة. على الرغم من أن إقامة دعوى قانونية أمام محكمة يستلزم أن يستهدف التحرش العاملات مباشرة، فإن نتائجنا تدعم النتيجة التي توصلت إليها ريزنيك Resnik 2004,257)): أن ثقافات التحرش تلحق"أضرارًا جماعية ومنتشرة" تتمثل في حرمان العاملات من أماكن عمل متنوعة وخالية من التحرشات.

ملاحظة من المؤلفين: نود أن نتوجه بالشكر إلى جيلان مورتيمر jeylan Mortimer لما قدمته من بيانات ودعم لهذا البحث، وإلى ليسلي شنايدر Lesley Schneider لمساعدتها البحثية، وإلى شارون برد Sharon Bird والمحررين، وإلى المراجعين المجهولين في مجلة"جندر أند سوسيتي" Gender & Society لما قدموه من تعليقات مفيدة على هذه الورقة البحثية. وقد حصلت"دراسة تنمية الشباب" على دعم من المنح التي قدمها"المعهد الوطني لصحة الطفل والتنمية البشرية" (HD44138) و"المعهد الوطني للصحة العقلية" (MH42843). تقع مسؤولية محتوى هذه الورقة البحثية على المؤلفين فقط، ولا يمثل المحتوى وجهات النظر الرسمية للمعهد الوطني لصحة الطفل والتنمية البشرية أو المعاهد الوطنية للصحة.

الهوامش

(*) HEATHER MCLAUGHLIN, CHRISTOPHER UGGEN, and AMY BLACKSTONE. “THE ECONOMIC AND CAREER EFFECTSOF SEXUAL HARASSMENT ON WORKING WOMEN” GENDER

SOCIETY. Vol 31 No. 3. June 2017 333-358

(1) سألنا المشاركات أيضًا عما إذا كُن قد تعرضن لاعتداء بدني من زميل في العمل، أو رئيس، أو مشرف؛ مما قد يشير إلى الاعتداءات الجنسية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحرش (. Gibson et al.2006). وقد استبعدنا هذا البند؛ خشية أن يؤدي غموض الصياغة إلى إضافة المجيبات لأشياء مثل: الدفع، واللكم، وأشكال أخرى من العنف البدني، لا علاقة لها بالتحرش الجنسي. وعند تضمين النساء الثلاثة اللاتي أفدن بتعرضهن لاعتداء بدني إلى قياس التحرش، تتطابق نتائجنا الرئيسية.

(2) تضم العينة8٪ من النساء سود البشرة، و6% من الأسيويات، و3% من عرق مختلـط، و4% من الهنديات الأمريكيات، وجزر المحيط الهادئ، أو عرق آخر. أكثر من نصف النساء الآسيويات (13 =n) من شعب الهمونج.

(3) يجمع هذا القياس بين خمسة أحداث سلبية في الحياة(1) إصـابة/ مـرض خطـير؛ (2) انهيار علاقة رومانسية جدية؛ (3) السجن؛ (4) اعتداء، ضرب، سرقة، أو الاغتصـاب؛ و/أو (5) وفاة الزوج/ الشـريك. تعرضـت 16-25% من النسـاء لأحـداث سـلبية في الحيـاة كـل سنة.

(4) يظهر أيضًا صدى هذه الأنماط في العينة الأكبر. قبـل التعـرض للتحـرش الجنسـي في عام 2003، كانا لدخل نصف الأسبوعي للنساء أهـداف التحـرش يزيـد بمقـدار 134 دولار من أجور النساء العاملات اللاتي شملتهن العينة. على أن متوسط الـدخل في عـام 2011 بين النساء أهداف التحرش الجنسي كـان يقـل بمقـدار 14 دولارًا عن نظـيراتهن اللاتي لم يتعرضن للتحرش في عام 2003.

المراجع:

Aker, Joan. 1990. Hierachies, jobs, bodies: A theory of gendered organizations. Gender & Sociery 4:139-58.

Arnett, Jeffrey Jenson. 2004. Emerging adulthood: The winding road from thelate teens through the twinties. New York: Oxford University Press.

Baron, Reuben M., and David A. Kenny, 1986. Moderatior-mediator variable destinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. Journal of Personality and Social Psychology 51:1173-82.

Blackstone, Amy, Jason Houle, and Christopher Uggen, 2014, "I didn't recognize it as a bad experience until I was much older": Age, experience, and Workers' perceptions of sexual harassment. Social Sociological Spectrum 34: 314-37.

Blackstone, Amy, Christopher Uggen, and Heather Mclaughlin. 2009. Legal consciousness and respondses to sexual harassment. Law & Society Review 43:631-68.

Brand, Jennnie E. 2015. The far-reaching impact of job loss and unemployment.Annual Review of Socilolgy 41:359-75.

Brand, Jennie E., and Juli Simon Thomas. 2014. Job displacement among single mothers: Effects on children's outecomes in young adulthood. American Journalof Sociology 119:955-1001.

Britton, Dana M. 2017. Beyond the chilly climate: The salience of gender in women's academic careers. Gender & Society 13:5-27.

Bureau of Labor Statestics. 2013. Women'searnings, 1979-2012. Bureau of Labor Statistics, U.S. Department of Labor. http://www.bls.gov/opub/ted/2013/ted_2131104.htm.

Cha. Youngjoo. And kim A. Weeden. 2014. Overwork and the slow convergencein the gender gap in Wages. American Sociological Review 79:457-84.

Chamberlain, Lindsey Joyce, Martha Crowley, Daniel Tope, and Randy Hodson. 2008. Sexual Harassment in organizational context. Work and Occupations 35:262-95.

Chan, Darius K. S., Chun Bun Lam, Suk Yee Chow, and Shu Fai Cheung. 2008 Examining the jobrelated, Psychological, and physical outcomes of workplace sexual harassment: A meta-analytic review. Psychology of Women Quarterly 32:362-76.

Couch, Kenneth A., and Cana W. Placzek. 201. Earnings losses of displaced workers revisited. American Economic Review 100:572-89.

De Coster, Stacy, Sarah Beth Estes, and Charles W. Mueller. 1999. Routine activeties and sexual Harassment in the workp;ace. Work and Occupations 26:21-49.
Denissen, Amy M, and Abigail C. Saguy. 2014. Gendered homophobia and the contradictions of workplace descrimination for women in the building trades. Geder & Society 28:381-403.
Dwyer, Rachel E., Randy Hodson, and Laura McCloud. 2012. Gender, debt, and dropping out of college. Gender & Society 27:30-55.
Ecklund, Elaine Howard, Anne E. Lincoln, and Cassandra Tansey. 2012. Gender segregation in elite academic science. Gender & Society 26:693-717.
Even, William E. 1987. Career Interruptions following childbirth. Journal of Labor Economics 5:255-77.
Fitzgerald, Louise F., Fritz Drasgow, Charles L. Hulin, Michele J. Gefland, and Vicki J. Magley. 1997. Antecedents and consequenxces of sexual harassment in organizations: A test of an integrated model. Journal of Applied Psychology 82:578-89.
Fetzgerald, Louise F., Sandra L., Shullman, Nancy Bailey, Margaret Richards, Janice Swecker, Yale Gold, Mimi Ormerod, and Lauren Weitzman. 1988. The incidence and dimensions of sexual harassment in academia and the workplace. Journal of Vocational Behavior 32:152-75.
Garchat, Gordon, Maura Kekky, and Michael Walace. 2012. Occupational gender segregation, globalization, and gender earnings inequality in U.S. Metropolitan areas. Gender & Society 26:718-47.
Gibson, Carolyn J., Kristen E., Gray, Jodie G. Katon, Tracy L. Simpson, and KerenLehavot. 2016. Sexual assault, sexual harassment, and physical victimization during military service across age cohorts of women veterans. Women's Health Isssues 26:225-31.
Greenman, Emily, and Yu Xie. 2008. Double Jeopardy? The interaction of gender and race on earnings in the United States. Social Forces 86:1217-44.
Gruver, James E. 1992. A typology of personal and environmental sexual harassment: Research and policy implications for the 1990s. Sex Roles 26:447-64.
Gruber, James E. 1998. The impact of male work environments and organizational policies on women's experiences of sexual harassment. Gender & Society 12:301-20.
Gruber, James E., and Lars Bjorn. 1982. Blue-collar blues: The sexual harassment of women autoworkers. Work and Occupations 9:271-98.
Gruber, James E., and Susan Fineran. 2008. Comparing the impact of bullyingand sexual harassment victimization on the mental an physical health of adolescents. Sex Roles 59:1-13.
Hand, Jeanne Z., and Laura Snchez. 2000. Badgering or bantering? Gender differences in experiences of, reactions to, sexual harassment among U.S. high school students. Gender & Society 14;718-46.

Hijzen, Alexander, Richard Upward, and Peter W. Wright 2010. The income losses of displaced workers. Journal of Human Resources 45:243-69.
Houle, Jason N., Jeremy Staff, Jelan T. Mortimer, Christopher Uggen, and Amy Blackstone 2011. The impact of sexual harassment on depressive symptoms during the early occupational career. Society and Mental Health !:89-105.
Johnson, R. Burke, and Anthony J. Onwuegbuzie. 2004. Mixed methods research: A research paradigm whose time has come. Educational Researcher 33:14-26.
Kalof, Linda, Kimberly K. Eby, Jennifer L. Matheson, and Rob J. Kroska. 2001. The influence of race and gender on student self-reports of sexual harassment by college professors. Gender & Society 15:282-302.
Kandiyoti, Deniz.. 1988. Bargaining with patriarchy. Gender & Society 2:274-90.
Kletzer, Lori G. 1998. Job desplacement Journal of Economic perspectives 12:115-36.
Laband, David N., and Bernard F. Lentz. 1988. The effects of sexual harassment on job satisfaction, earnings, and turnover among female lawyesrs. Industrialand Labor Relations Review 51:594-607.
Lim, Sandy, and Lilia M. Cortina. 2005. Interpersonal mistreatment in the workplace: the interface and impact of general incivility and sexual harassment. Journal of Applied Psychology 9:483-96.
Lopez, Steven H., Randy Hodson, and Vincent J. Roscigno. 2009. Power, status, and abuse at work: General and sexual harassment compared. Sociological Quarterly 50:3-27.
Loy, Pamela Hewitt, and Lea P. Stewart. 1984. The extent and effects of the sexual harassment of working women. Sociological Focus 17:31-43.
MacKinnon, Cstharive A. 1979. Sexual harassment of working women. New Haven, CT: Yale University Press. Marshall, Anna-Maria. 2005, Idle rights: Employees; rights consciousness and the construction of sexual harassment policies. Law and Society Review 39:83-124.
McDonald. 201. Workplace sexual harassment 30 Years on: A review of the literature. International Journal of Management Reviews 14:1-17.

McLaughlin, Heather, Chrjistopher Uggen, and Amy Blackstone. 2012. Sexual harassment, workplace authority, an the paradox of power. America SociologicalReview 77:635-47.
Merkin, Rebecca S. 2008. The impact of sexual harassment on turnover intentions, absenteeism, and job satisfaction: Findings from Argentina, Brazil, and Chile. Journal of International Women’s Studies 10:73-91.

Mortimer, Jeylan T. 2003. Working and growing up in America. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Padavic, Irene, and James D. Orcutt. 1997. Perceptions of sexual harassment in the Florida legal system: A comparison of dominance and spillover explanations. Gender & Society 11:682-98.
Prokos, Anadtasia, and Irene Padavic. 2005. An examination of competing explanations for the pay gap among scientists and engineers. Gender & Society 19:523-43.
Quinn, Beth A. 2002. Sexual harassment and masculinity: The power and meaning of “girl watching.” Gender & Society 16:386-402.
Ranson, Gillian, and William Joseph Reeves. 1996. Gender, earnings, and proportions of women: Lessons from a high-tech occupation. Gender & Society 10:168-84.
Reskin, Barbara F., and Debra Branch McBrier. 2000. Why not ascription? Organizations. Employment of male an female managers.American SocilolgicalReview 65:210-33.
Resnik, Judith. 2004. The rights of remedies: Collective accountings for and insuring against the harms of sexual harassment. In Directions in sexualharassment law, edited by Catharine A. Mackinnon and Reva B. Siegel. New Haven, CT: Yale University Press.
Roscigno, Vincent j. 2011. power, revisited. Social Forces 90:349-74.
Rosenberg, Janet, Harry Perlstadt, and William R. F. Phillips. 1993. Now that we are the experiences of women lawyers. Gender & Society 7:415-33.
Sttersten Jr., Richsrd A., and Barbarar Ray. 2010. What’s going on with young people today? The long and twisting path to adulthood. Future of Childern 20:91-41.
Sunstein, Cass R., and Judy M. Shih. 2004. Damages in sexual harassment cases. In Directions insexual harassment law, edited by catharine A. Mackinnon and Reva B. Siegel. New Haven, CT: Yale University Press.
Tester, Griff. 2008. An intersectional analysis of sexual harassment in housing. Gender & Society 22:349-66.
Texeira, Mary Thierry. 2002. “Eho protects an serves me?”: A case study of sexual harassment of African American women in one U.S. law enforcement agency. Gender & Society 16:524-45.
Theunissen, Gert, MarijkeVerbruggen, AnneleenForrier, and Luc Sels. 2001. Career sidestep, wage stback? The impact of different types of employment interruption on wages. Gender. Work and Organization 18:110-31.
Uggen, Christopher, and Amy Blackstone. 2004. Sexual harassment as a gendered expression of power. American Socilolgical Review 69:64-92.
Ullah, Philip. 1990. The association between income, financial strain and psychological well-being among unemployed youths. Journal of OccupationalPsychology 63:317-30.

U.s. Department of Labor. 2003. Table 18. Employed persons by detailed industy, sex,race, and Hispanic or Latino ethnicity. U.A. Department of Labor, Bureau of Justice Statistics. http://www.bls.gov/cps/aa2003/cpsaat18.pdf (accessed November 18, 2015).
U.S. Equal Employment Opportunity Commission. 2015. Charges alleging sexual harassment FY 210- FY 2015 http://www.eeoc.gov/eeoc/statistics/enforcement/sexual_harassment_new.cfm (accessed March 18. 2016).
U.S. Merit Systems Protection Board. 1988. Sexual harassment in the federalgoverment: An update. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
Welsh, Sandy. 1999. Gender and sexual harassment. Annual Review of Sociology 25:169-90.
welsh, Sandy, Jacquie Carr, Barbara Macquarrie, an Audrey Huntley. 2006. “I’m not thinking of it as sexual harassment”: Understanding harassment across race and citizenship. Gender & Society 20:87-107.
Western, Bruce. 2006. Punishment and inequality in America. New York: Russell Sage.
Willness, Chelsea R., Piers Steel, and Kibeom Lee. 2007. A meta-analysis of the antecedents and consequences of workplace sexual harassment. PersonnelPsyhology 60:127-62.

Xu, Wu, and Ann Leffler. 1992. Gender and race affects on occupational prestige, segregation, and earnings. Gender & Society 6:376-92.

أنت، وهن، ونحن الفاعلات، ونحن المفعول بهن، أيضًا؟. . (*)

على الإنترنت - خارج الإنترنت، الفرد - الجماعة، المنسي المُتَذَكَّر، التحرش -العنف

تأليف: جيف هيرن

ترجمة: سهام بنت سنية وعبد السلام

شنت الممثلة الأمريكية من أصل أفريقي تارانا بيرك حملة"أنا أيضًا Me too" في عام 2007 ضد نقص الخدمات المقدمة لضحايا الإساءة (خاصة الاعتداء الجنسي)، أو الناجيات منها من النساء السوداوات، اللاتي يعشن في مجتمعات محلية بائسة. وقد قدمت الحملة دعمًا للأخريات في إطار"التمكين من خلال المشاركة الوجدانية"، في غياب الدعم القانوني وغيره من أنواع الدعم. صرحت بيرك لمجلة إيبوني بما يلي:" لم تنشأ هذه الحملة باعتبارها حملة سريعة الانتشار، أو هاشتاج موجود الآن ويطويه النسيان غدًا. .. بل كانت شعارًا يُقصد به أن ينتقل من نَاجيةٍ إلى نَاجيةٍ أخرى؛ لتعرف معشر النساء أنهن لَسْنَ وحدهن، ويعرفن بأن من الممكن أن تحدث حركة للشفاء الجذري وأنها تحدث فعلاً".

وعقب تزايد الادعاءات بحدوث اعتداءات على النساء في أكتوبر 2017، شنت الممثلة والناشطة والمنتجة والمغنية الأمريكية (أليسا ميلانو) حملة أخرى سريعة الانتشار من حملات"أنا أيضًا"، هدفت فيها إلى إنشاء دعم للنساء اللاتي تعرضن للاعتداء؛ لإظهار التضامن مع من تقدهن بالشكاوى، ومن لم يشعرن بالقدرة على التقدم بالشكاوى لسببٍ أو لآخر، ومن ثم، أظهرت مدى اتساع نطاق هذا الاعتداء.

وقد طُلب مني من أجل هذا المقال للمنتدى المفتوح أن أُعلق على ما يلي: (مع أخذ عملك في الاعتبار) هل تعتقد أن حملة"أنا أيضًا""مفيدة" من حيث بدء إحداث تغيير نظامي؟ ومن حيث تأثيرها؟ ومن حيث تجميع النساء مع بعضهن البعض عبر الحدود؟ تسهل الإجابة على هذه الأسئلة من عدة نواحي: نعم، نعم، ثم نعم. حقًا، إن الشهادات الشخصية منهج متفق عليه في حركات رفع الوعي النسوية. .. وغيرها، من حركات رفع الوعي. ولكني أضيف أني أعلق هنا على ما يبدو متميزًا، وجديدًا على نحو ما، حول حملة"أنا أيضًا". إن هذه الملامح المميزة للحملة مهمة للنظر في الأسئلة المطروحة.

السياسة على الإنترنت وخارج الإنترنت:

أولاً، حملة"أنا أيضًا"، مثلها مثل غيرها من الحملات الشبيهة، مثل حملات #YoTambien و #BalanceTonPorc،أمثلة على السياسات الافتراضية المعاصرة، أو السياسات التي يتناولها الإنترنت وتخص مسائل الجنس، والعنف، التي صنعت ويسرت من خلال شبكة الإنترنت وغيرها من العلاقات والإتاحات الاجتماعية- التكنولوجية. تُبنى هذه السياسات على العديد من الحملات والمشروعات التفاعلية، مثل: حملة المملكة المتحدة بعنوان"التحيز الجنسي اليومي" التي تعمل منذ 2012 (Bates 2014)، وحملات أمريكا الشمالية"لا، ليس حسنا Not Okay" و"نعم، الكل نساءYesAllWomen" و"لماذا لا تقوم النساء بالتبليغ WhywomenDontReport"، و"تكلمي عن الموضوع talk aboutit"، بالإضافة إلى الحملة السويدية"prataomdet" التي شنت عقب الادعاءات التي أثيرت ضد جوليان أسانج([1]) بزعم اعتدائه جنسيًا على النساء، والتي أدت إلى نقاش محتدم لسياسة رضا أطراف العلاقة الجنسية عنها، والممارسات الخاصة بها (2015 Strid,). من الجوانب المهمة في هذه السياسات الافتراضية أنها تبدو ذات ملامح تنتمي للجيل الأحدث سنًا كما أنها تفعل فعلها عبر الأجيال. فالتكنولوجيا نفسها التي قد تستخدم للتحرش، والتهديد العنيف والانتهاك، ولتقويض حقوق المواطنة لنوع اجتماعي / جنس معين، يمكن أن تستخدم لتعزيز هذه المواطنة (Hearn,2006).

لا يعني هذا عزل ما هو على شبكة الإنترنت عن ما هو خارجها، فقد تولد عن الحملات الأولى نطاق كامل من الحملات الأخرى، كما تولد عنها مبادرات تخص السياسة، ومثال قوي للوعي والحركة الجماعيين الفوريين. وإليكم بعض الأمثلة القريبة: أصدرت جامعتان أعمل بهما، هما جامعة أوريبرو بالسويد، وكلية هانكين للعلوم الاقتصادية بفنلندا لتوهما إعلانين سياسيين – وإن كانا مختلفين – صادران من القمة إلى القاع: يستخدم الأول إطار لغة القوة، ويوضح الآخر الانعدام التام للتسامح.

ويوجد الآن (على الإنترنت) كم من الدراسات الحديثة، والتعليقات المبنية على العلم بشأن ما إذا كانت الحملات على تويتر وعلى الإنترنت عمومًا تؤدي إلى التغيير الاجتماعي بشكل أعم، وكيفية تفعيل ذلك. يبدو أن هذه التدخلات كانت مؤثرة، على الأقل على الهوامش، في الحملات الانتخابية ذات الملامح القوية، وأيضًا في بعض الحملات المتعلقة بمسائل فردية، مثل التي تدور حول إصلاح قانون معين، وحركات المستهلكين.

يمكن أن تكون السياسات الافتراضية وسيلة للنشر السريع للأفكار والمعلومات والتدخلات عبر الأمم. وقد اتضح هذا بشكل كبير مع حملة"أنا أيضًا". فقد ذاع صيت الحركة في فنلندا بشكل أبطأ، وأتت الاستجابات الأولى من المدارس وقوات الدفاع، لكن مع أواخر نوفمبر 2017 بدأت تأخذ قوة دفعها. بينما في السويد المجاورة حيث انتشرت الحملة بسرعة، ووقعت 70000 امرأة علنًا على مختلف البيانات المستمدة من حملة"أنا أيضًا"، التي نظمها قطاع القوى العاملة (www.dn.se/nyheter/sverige/darfor-blev--/uppropen-sa-starka-i-sverige metoo)، فقد دار حديث قرب أواخر نوفمبر 2017 عن"الثورة الاجتماعية". ويقرر تويتر أن أكثر من 1.7 مليون امرأة ورجل استخدموا الهاشتاج في85 بلدًا.

المشاهير ومقار الأعمال:

ثانيًا، يبدو أن حملة"أنا أيضًا" كانت مدفوعة – في بدايتها على الأقل – بردود أفعال تجاه حالات فردية ذات ملامح قوية تميز غالبًا التحرش الجنسي، سواء التي أُثبِتت منها، أو التي ظلت قيد الادعاء، ارتكبها رجال ذوو خصوصية في نظر العامة. وقد ظهرت هذه الحالات بدافع كشف سلوكيات رجال مشاهير؛ لتؤخذ عليهم، تكشفها نساء شهيرات، وأحيانا نساء أقل شهرة. فيمكن النظر إذن إلى الهاشتاج جزئيًا باعتباره من فروع وسائل الإعلام، والاهتمام العام بالمشاهير، حتى ولو كان التركيز الأولي على كشف حالات تحرش جنسي واعتداء ارتكبها رجال من العاملين بصناعة"التسلية" قد اتسع ليغطي قطاعات أخرى يسودها الذكور، وبشكل ملحوظ منها مجالات السياسة والمهن.

وربما من المهم أن نعرف أن حملة"أنا أيضًا" كادت تكون مرادفًا في بعض الأوقات لهارفي وينشتاين([2]). وقد تكون هذه المبالغة من عواقب تحوله للنفاق بعد دعمه العلني السابق للقضايا التقدمية. سرعان ما انطلقت الحملة، و كان لها وقعٌ أوسع بكثير؛ مما نتج عنها قضايا على سبيل المثال: بيل كوسبي ([3]) أو جيمي سافيل ([4])،وأولهما، ممثل كوميدي أمريكي من أصل أفريقي، والثاني فنان شهير في مجال عمل الاسطوانات وشخصية تليفزيونية، توفي في 2011. ويمكن اعتبار حملة"أنا أيضًا" سريعة الانتشار جزءًا من تراكم ردود الفعل ضد قضايا المشاهير. وعند النظر إليها في سياق المملكة المتحدة - تبدو بطريقة ما متابعة لقضايا الادعاءات الكبرى ضد الاعتداءات الجنسية – التي ارتكبها رجال بريطانيون يعملون في"مهنة الاستعراض"، حظوا بجماهيرية في السنوات الحديثة ضد أطفال، وشباب، ونساء (علما بأن"مهنة الاستعراض" مصطلح له معان جديدة الآن). وعند النظر إليها في سياق الولايات المتحدة الأمريكية، قد تكون جزءًا تراكميًا لردود أفعال وغضب ضد تباهي ترامب بـ"إمساك النساء من عضوهن التناسلي"([5]).

كثير من البلاغات الأولية التي وردت في حملة"أنا أيضًا" استمدت من مجالات أعمال يسودها الذكور، مع التركيز على الذكور من الممثلين، والمخرجين، والمنتجين، وأعضاء

البرلمان، والمحامين، والصحفيين، وأساتذة الجامعات، والعاملين بمجال دعم التنمية، وما إلى ذلك من أعمال، بل والعاملين بمجال التكنولوجيا. وظهرت في الصورة بوضوح شديد قطاعات من الذكور أوفر حظًا من حيث الطبقة والمكانة والظهور للعيان. وقد وردت منذ فترة طويلة تقارير من الدراسات التي أجريت عن النساء اللاتي يلتحقن بقطاعات أعمال يسودها الذكور تفيد بتعرضهن لمزيد من التحرش، ربما كان ذلك جزءًا من حفظ الرجال لنظام الحدود الوظيفية؛ بينما قلت التقارير أحيانًا عن النساء العاملات في وظائف نمطية خاصة بالنساء، ربما بسبب اختلاف التوقعات الجنسية الخاصة بالنوع الاجتماعي في هذه الوظائف (مثلا Gutek and Morasch,1982). وبشكل أكثر مباشرة، سارت القوة الجنسية الخاصة بنوع اجتماعي ما، والأحوال الجنسية، والإيذاء الجنسى معًا يدًا بيد (Hearn,and Parkin,1987-1995). ففي حالة برلمان المملكة المتحدة مثلا: العاملون الشبان، والعاملات الشابات المحيطون بصناع القرار ليس لديهم هيئة شئون عاملين مستقلة لرفع شكاواهم إليها، وبدلاً من ذلك يطلب منهم ومنهن اللجوء إلى مسئولي حفظ النظام الحزبي في المجلس التشريعي ([6])، الذي يسود اعتقاد بأنهم يحتفظون بالمعلومات المثيرة للشبهات لأغراضهم الخاصة. والصحف من جهتها تؤخر نشر تقارير الإساءة للنساء بدلاً من المخاطرة بمواجهة ادعاءات التشهير بالناس (Barry,2017).

أما وقد قلنا ذلك، فإن حملة"أنا أيضًا" تنتشر الآن على نطاق أوسع، وتصل إلى قطاعات خارج قطاعات أصحاب الياقات البيضاء، والطبقة العاملة، مثل العاملين بصناعة البناء والمعمار.

يتعلق جانب مهم آخر من جوانب سياقات أماكن العمل بالحماية التي يحظى بها أناس معينون من ذوي المكانة العليا، والموظفون مرتفعو الأداء، حتى ولو كانت تكلفة الاحتفاظ بموظف ذي إنتاجية عالية لكنه، يُسمِّم جو العمل (كالموظف المتحرش جنسيًا) تفوق بمراحل الفائدة التي يجنيها صاحب العمل من إبقائه في العمل (Housman and Minor 2015). يميل مثل هؤلاء الموظفون حقًا إلى طرد غيرهم من الموظفين. لكن مع وجود أشكال التكنولوجيا الجديدة، قد يعني"اقتصاد السوبر ستار، حيث يمكن للناجح أن يحقق مزيدًا من الارتقاء، أن بقية الاقتصاد يصير مثل هوليوود، حيث دأبت جماعة صغيرة من النجوم على حصد نصيب ضخم من الجوائز عبر زمن طويل. هذا يعني، أنه سرعان ما سيواجه المزيد من رؤساء العمل وأعضاء مجالس الإدارة قرارات حول ما إذا كانوا سيواجهون المتحرشين، أم سيتجاهلون سلوكهم"(Scheiber,2017). يعتمد تغيير التحرش والإساءة الجنسية في أماكن العمل على حدوث تغير كبير في أماكن العمل القائمة على سلم تراتبي فيما يخص: النوع الاجتماعي، والعمر، والطبقة، والعرق، والعنصر.

الأفراد والجماعات:

ثالثًا، يوجد عدد من العوامل الفردية تفعل فعلها في توسع الحملة ضد المشاهير، تتمثل في الادعاءات، والاستجابات، وردود الأفعال، وخبرات الاستماع للحوادث الفردية. في معظم الأحيان، مَن بدأن النشر على تويتر - في البداية على الأقل – نساء بشكل فردي، لا مجموعات، ولا جماعات ولا منظمات، أو كن ناشطات بطريقة أو بأخرى على الإنترنت، سواء في كتابة تقارير عما تعرضن له – هن شخصيًا – من إساءات، أو دعمًا لمن تعرضن لها. يتمثل هذا في كلمة"أنا" في عبارة"أنا أيضًا". يمكن تفسير كلمة"أنا" بعدة طرق مختلفة، ما بين الادعاءات المتضمنة والادعاءات بسلامة الجسد، مرورًا بالاعتبار الشخصي السياسي، ووصولاً إلى التناغم مع الفردية الليبرالية الجديدة. ويمكن أن تعتبر هذه الحملة موازية لحملة"أنا أكون I AM" الحالية ضد العبودية الحديثة (www.Iamcampaign.com/)،أو العودة إلى الخلف إلى حملات"أنا رجل التي شنها الرجال السود العاملون بالصرف الصحي في ممفيس في 1968 (www.civilrightsmuseum.org/i-am-a-man).

لكن في الوقت نفسه، فإن كلمة"أيضًا" الموجودة بعبارة"أنا أيضًا" توحي بوجود (الكثير) من الأخريات اللاتي يمكن التحالف معهن، ممن سبقن الحملة، أو سيلحقن بها فيما بعد، فهي بذلك تربط (الـ) واحدة بالأخرى (أو بالأخريات)، بل حتى قد تربط بين ما لديهن من بنية هيكلية وقدرة ذاتية على الفعل. وكلمة"أيضًا" الموجودة بعبارة"أنا أيضًا" قد تربط أيضًا غير المعروفات، وربما المجهولات، من الأفراد اللاتي تعرضن للتحرش، والتهجم الجنسي بِقُدامَى الشهيرات أو الناشئات منهن. وتمشيًا مع برامج الواقع التليفزيونية، وبقية البرامج، قد يكون هذا إضفاء للصبغة الديموقراطية على شُهرةٍ (غير مرغوب فيها)، أو تضامنًا معها. وبينما يجري التأكيد على"أنا بصيغة المفعول به me"، و""أنا بصيغة الفاعل I" تظل هذه الأنوات مجهولة جزئيًا من حيث العدد، والتضامن، وهو شكل متفائل حتمي من أشكال إضفاء الصِّبغة الديموقراطية. هذه الأنواع من الجدل هي التي أدت جزئيًا إلى حملة"هي أيضًا"، التي رَوَّج لها كل من تارانا بيرك، وآليسا ميلانو.

الذاكرة والنسيان والمفاجأة:

رابعًا، ارتبطت الحملة بشيء من فقدان الذاكرة وعنصر المفاجأة – ما زالت هذه الأشياء تحدث في صناعة السينما، والمسرح، وصناعة وسائل الإعلام، والقانون، بل حتى في الجامعات – كما لو كان من المؤكد وجود سياسة للتعامل مع هذا النوع من الأمور ؟!

يبدو أن النقاشات وإماطة اللثام حديثًا عن التحرش الجنسي في صناعة السينما... وغيرها من الساحات – قد أدهش بعض الناس؛ حتى مع الزعم بقلة الأبحاث عن هذا الموضوع. يجب ألا يندهش الناس إلى هذا الحد. يوجد جنس كامل، أو أجناس كاملة من الكتب عن"أريكة التقديم لأدوار التمثيل ([7]) بعضها خيالي، وبعضها فئوي، وبعضها واقعي (Halperin,2008; Jaher, 2014; Zimmer, 2017; see:

www.revolvy.com/main/index.php?s=Casting%20couchHYPERLINK"http://www.revolvy.com/main/index.php?s=Casting%20couch&item_type=topic"&HYPERLINK"http://www.revolvy.com/main/index.php?s=Casting%20couch&item_type=topic"item_type=topic.)

والتحرش الجنسي عمومًا ليس شيئًا جديدًا؛ كل ما في الأمر أنه لم يكن يدعى بهذا الاسم دائمًا. توجد الكثير من الأمثلة المأخوذة من وقائع القرن التاسع عشر (Bratton,1987 ,Husu et al., 1995; Lambertz, 1985; MacKinnon ,1978:25)،(Mary Bulzarik ـ وقد صرحت ماري بولزاريك 1978;25)ـ (Mary Bulzarik بأن ضحايا التحرش الجنسي في القرن التاسع عشر وجدن في جميع مجالات العمل:

.. عاملات صرف التذاكر في نوافذ السكك الحديدية، والمسؤولات عن تنظيم العمل في النقابات، وصانعات الملابس، وصانعات البياضات، وعاملات المنازل، والطبيبات، والحائكات، والعاملات بالمحلات التجارية، والغسالات، والموديلات، وموظفات المكاتب، والعاملات بمصانع القطن، والعاملات بمصانع المعلبات. .. والعاملات بمصانع المكانس، ورؤساء العمال المساعدين [كذا]، وكاتبات الاختزال والآلة الكاتبة، والعاملات بمصانع الصابون، وقاطفات زهور حشيشة الدينار، والعاملات بتلميع الأحذية، والعاملات بالبارات، والسكرتيرات القانونيات، والممثلات، ومسوقات البضائع، وطالبات الفنون، ومن يخضعن لمقابلات بحثًا عن وظائف.

والأقرب لوجهة النظر المعاصرة، أن تنمية البحث والسياسة قد شهدتا نموًا جيدًا، حتى وإن كان غير متوازن، منذ تسمية التحرش الجنسي بهذا الاسم في سبعينيات القرن العشرين. فمثلاً، منذ 30 عامًا في عام 1987، أصدرت وزارة الصحة والشئون الاجتماعية الفنلندية مسحًا وقائمة مراجع بهما تفاصيل عن 341 إصدار، وما لا يقل عن 10 قوائم بمراجع عن التحرش الجنسي (Hogbacka et al. ,1987). وفي العام نفسه، نشرت أنا وويندي باركين الجنس، في مقر العمل (Hearn and Parkin 1987/1995)، ونشرت ليز ستانلي وسو مايز كتاب جورجي بورجي: التحرش الجنسي في الحياة اليومية، الذي أقاموا فيه الحجة ضد نهج النسبة المئوية للنساء اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي" في دراسات التحرش الجنسي، حيث إن النساء جميعًا تعرضن له.

وقد شهدت بضع سنوات مضت ‘الاكتشاف’ الذي تم في فنلندا عن أن التحرش الجنسي يحدث فعلاً في البرلمان الفنلندي (Niemi, 2010). ويبدو أن الكثير من وسائل الإعلام انتابتها الدهشة لهذا الاكتشاف، على الرغم من وجود فضائح تحرش كبرى سابقة، تتعلق مثلاً بالمتحدث البرلماني السابق ماتي آهد (Puustinen, 2002). ما الذي يجعل إعادة اكتشاف التحرش الجنسي أمرًا مستمرًا؟ لماذا يثير الدهشة؟ هل ذاكرة الناس ضعيفة؟ هل صفة مميزة للأجيال تجعل الأكبر سنًا يحجمون عن ذكر ذلك للأصغر سنًا؟ أم أن الأصغر سنًا يفترضن ويفترضون أن المشكلة قد حلت حتى يعايِنَّها أو يعاينونها بأنفسهن وأنفسهم، وعندئذ ربما يعتقدن ويعتقدون أنها مشكلة فردية ‘فريدة من نوعها’ ؟

يعود بنا هذا للأسئلة الأصلية، كيف يمكن التغلب على فقدان الذاكرة (الفردية والجمعية)؟ قد يستلهم المتحرشون الفعليون، والمحتمل وجودهم فيما بعد (وهم أساسًا من الرجال، إن لم يكونوا جميعًا من الرجال فقط) وحلفاؤهم ومشاهدوهم السلبيون رغبتهم في الإخفاء والتغطية من القوة البحتة، أو الشعور بالعار، أو أخذ الأشياء على علاتها. قد يصحب هذا الضغوط الواقعة على من تعرضن للتحرش (وهن أساسًا من النساء) على نحو غير مريح، وأحيانًا قراراتهن المقيدة بهذه الضغوط بعدم البوح بحدوثه. هل هذا خطر شديد أم أنه لا يستحق الذكر؟ أم أن ذكره والشكوى منه يتبعهما المزيد من الحصار؟ هل العواقب، بل حتى التستر على الأمر، أكثر صدمة من الحدث نفسه؟ قد يحدث استهداف الضحايا/ الناجيات من النساء وأحيانًا من الرجال مرتين، مرة عند حدوث الحدث، ومرة عند التستر عليه. من الضروري حدوث يقظة سياسية وتحول مؤسسي طويلي المدي؛ وإلا ستحدث الكثير من إعادات الاكتشاف"المفاجئة" الأخرى وحملات الإنترنت في بحر خمس أو عشر سنوات، يليها مشروعات عمل خاصة بنوع اجتماعي معين كالمعتاد.

التحرش الجنسي، والعنف الجنسي، والعنف:

خامسًا، الأهم أن الحملة كثيرًا ما وُضعت في إطار التحرش الجنسي، لاسيما من الخارج، وفي وسائل الإعلام العامة، كما وُضِعت إلى حد أقل في إطار المسائل الأوسع نطاقًا مثل العنف الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاغتصاب وسيادة نوع/ جنس على آخر، والإساءة إليه، واستغلاله وقهره. أما وقد قلنا ذلك، فقد اعترف بعض المعلقين والمعلقات بهذه المسائل الأخيرة. فمثلاً، أنشأت (ماريا روبشام) عضوة البرلمان السويدي مجموعة الفيسبوك # allavi allofus#]]، التي ضمت حوالي 30000 عضوة وعضو، مع نشر العضوات لتجاربهن التي سمينها باسمها الصريح، ألا وهو العنف الجنسي [sexualiserat vald]، أي ليس التحرش الجنسي وحده (--www.dn.se/nyheter/sverige/han-har inga-skivor-men-sageratt han-vill-se-mina-fina-brost)، تمشيًا مع الخط المتصل للعنف الجنسي (Kelly ,1988). لكن الكثير من التعليقات تظل في حدود التحرش الجنسي.

تجمع حملة"أنا أيضًا" النساء مع بعضهن البعض عبر مختلف أنواع الحدود: القومية، والطبقية، والعرقية؛ فصارت النساء يعرفن نساء أخريات في أماكن أخرى لهن تجارب

مماثلة لتجاربهن. أمـا الأقـل وضـوحًا فهـو كيـف تغير هـذه الحركـات الـتي على الإنـترنت الهياكل الاجتماعية الراسخة للنوع الاجتماعي؟ وما إذا كانت قادرة على تغييرها؟ واستشهد بمثال موازٍ؛ إذ يمكن أن توجد على الإنترنت حملات ناجحة ضد الفقـر في لحظـات معينـة، لكن عدم المساواة يستمر في النمو على مستوى الكوكب كما يستمر بين المجتمعات، ما لم يكن بالضرورة بين أقاليم الكوكب (,Brandmeir et al.2017). أما السؤال عما إذا كانت حملة"أنا أيضًـا" سـتؤدي إلى حـدوث حركـة جمعيـة وتضـامن جمعي مسـتمرين، فلا يمكن الإجابة عليه إلا في السياق المضبوط. من الممكن أن ترفع حملة من نوع" أنا أيضًا" أصوات النساء، ووعيهن، وتضامنهن مع بعضهن البعض على المدى القصير؛ مما قد يـؤدي، أو قد لا يؤدي إلى تغيير السياسة- لكن هذه السياسة لا تفرض بما يسمي التنفيـذ النسـوي للسياسة (,Callerstig 2014)، فعلاقات القوة الهيكلية غير المتساوية المتعلقة بالعنف الذي يمارسه نوع اجتماعي ما ضـد النـوع الآخـر لا تتغيـر كثـيرًا. فلا يُـرجح أن يقـل العنـف الجنسي بدرجـة كبـيرة؛ إذا ظـل بالمجتمعـات والمؤسسـات عـدم المسـاواة بين النـوعين الاجتماعيين بشكل أساسي وهيكلي.

يتعلق هـذا المنظـور بكيـف يتقـاطع تغـير اجتمـاعي أوسـع في أحـد المجـالات الاجتماعيـة (بالتحديد العنف) مع مجال آخر، ألا وهو نظام الحكم، باعتباره سـياقًا لـه كمـا يتقـاطع مـع الاقتصاد والمجتمع المدني (Walby,2009)، فإذا نظرنا للأمـر على هـذا النحـو، نجـد أملاً في التغيير الهيكلي؛ حيث يمكن حدوث ثورات اجتماعيـة في مجـالات متعـددة في الـوقت نفسه – حتى لو لم تكن متوازنة- مع تزايد احتمال هدم هيمنة نظـام النـوع الاجتمـاعي مـع حدوث التغيرات في كـل مجـال من المجـالات. هـذا يوجـه الانتبـاه أيضًـا للشـكل والهيكـل المركب لنظم العنف (التي يهيمن فيها أحد النوعين الاجتماعيين على الآخر)، بما في ذلـك الهياكل المضادة للعنف، علاوة على التناقضات الممكنة بين المسـتويات الأعلى نسـبيًا من المساواة بين النوعين وفقًا لبعض المقاييس، لكن هذه المساواة تظل مصحوبة بمستويات عالية نسبيًا من البلاغات عن العنف الجنسي. إن هذه القضايا المجتمعيـة هي الـتي نبحثهـا في مشروع جديد في مجلس البحوث السويدي تقوده صوفيا ستريد (’نظم العنف: تنظير وشـرح التنوعـات في إنتـاج العنـف في نظم الـدول الآخـذة بالرعايـة الاجتماعيـة للنـاس‘، مشروع 2017-1914).

الرجال. .. حضور غائب:

سادسًا وأخيرًا، بينما نجحت حملة # أنا أيضًا في التوسع، كما وجه لهـا النقـد؛ لإلقـاء عبء مسئوليتها على كاهل النساء، ولعيوب المقاس الواحد الذي يناسب الجميع (// :http

blogs.khaleejtimes.com/2017/10/19/why-i-didnt-join-the-hashtag-me-too /bandwagon)، فما زال ينتابها القصور، باختصار، في السـعي إلى تغيـير الرجـال، وهم الـذين يرتكبـون العنـف أساسًـا (انظـري وانظـر: (Global Secretariat Team,MenEngage 2017 ,on #iPledge; Kractivism, 2017; Ruiz-Navarro 2017). لابد أن يتوقف الرجال عن ارتكاب ما يرتكبونه، وأن يتغيروا، ولا يفروا بفعلتهم.

بدأت في كتابة هذا المقال حين كنت مسافرًا لفرانكفورت. بدأت أنظر في مجلـة خطـوط لوفتهانزا الجوية، ودهشت قليلاً حين وجدت بها حوارًا مع نجم المسرح والسـينما (داسـتين هوفمان)، وهو نجم الفضائح حاليًا. قال داستين هوفمان:

’حين كنت ممثلاً مبتدئًا، كان من شأن فضيحة جنسية أن تعني نهاية مستقبلي العملي. أما الآن، فلو تسرب فيديو جنسي بطريقة ما إلى المجال العام، تصير نجمًا. هذا شيء استثنائي!‘ (Heldman,2017;62).

يا لها من انعدام فطنة فادحة من جانب النجم! لو لم يوضح هـذا أي شـيء آخـر، لوضـحت السرعة التي تتحول بها سياسات النوع / الجنس/ العنف وتتغير – وهو درس مستفاد أيضًـا من بدء دمج حالات تعاطف الـبيض العنصـريين في التيـار السـائد بحملـة #45. قـد تـؤدي حملة"أنا أيضًا" إلى ثورة مختلفة في مجال النوع لاجتماعي.

اعترافا بالفضل:

أسجل امتناني لليزا هوسو، وصوفيا ستريد؛ لما أمـدتاني بـه من معلومـات وتعليقـات على المسودات المبكرة للمقال.

الهوامش:

You, them, us, we, too? … online-offline, individual- collective,(*)" forgotten- remembered, harassment- violence. “European Journal of Women’s Studies 2018. Vol. 25(2) 228-235

(1) جوليـان أسـانج، هـو صـحفي وناشـط ومـبرمج أسـترالي – إكـوادوري، أسـس موقـع ويكيليكس ويرأس تحريره. حصل على جائزة من منظمـة العفـو الدوليـة في 2009، عنـد زيارته للسويد في 2010، اتهمتـه امرأتـان بالإسـاءة الجنسـية لهمـا، وأخـذ التحقيـق معـه مجراه، وأخلي سبيله مع إعلان أن التحقيق يمكن أن يعاد فتحه لو زار أسانج السـويد قبـل أغسطس 2020 (المترجمة).

(2) هارفي وينشتاين، منتج ومخرج أفلام أميركي. شـارك في تأسـيس شـركة ميرامـاكس مـع شـقيقه بـوب وينشـتاين، والـتي أنتجت العديـد من الأفلام المسـتقلة أبرزهـا:"جنس، وأكـاذيب، وشـريط فيـديو"،و"خيـال رخيص"، و"لعبـة البكـاء"، و"مخلوقـات سـماوية" و"شكسبير عاشقا". في أكتوبر 2017، أثير عدد من ادعاءات التحرش والاعتداء الجنسي والاغتصاب ضده فيما عرف بفضيحة هارفي وينشـتاين الجنسـية، فأُقيـل من مجلس إدارة شركته، كما طرد من أكاديمية فنون وعلـوم الصـور المتحركـة،بحلـول 31 أكتـوبر، قـدمت أكثر من 80 امرأة ادعاءات ضد وينشـتاين. وقـد تسـببت هـذه المـزاعم في إطلاق حملـة قادتها بعض صفوة نساء المجتمع والمشـهورات دعـون فيهـا إلى تبـادل تجـاربهن الخاصـة بالاعتداء الجنسي، أو التحرش، أو الاغتصاب على وسائل التواصل الاجتماعي تحت هاشتاج #MeToo (المترجمة).

(3) ويليـام هـنري"بيـل" كوسـبي، الابن هـو ممثـل كوميـدي، ومؤلـف، ومنتج تلفزيـوني، وموسيقي، وناشط أمريكي، يُعد أحد أشهر الأمريكان الأفارقـة، اتُهم في 2004 بـالتحرش والاعتداء الجنسي، و كان حينها في الحادية والثمانين من عمره (المترجمة).

(4) جيمي ويلسون فينسنت سـافيل، أو جيمي سـافيل، رجـل تلفزيـوني وإذاعي إنجلـيزي راحل، وهو أيضًا مدير قاعة رقص ومنظم حملات تبرعات. بعد وفاتـه، وجهت ضـده مئـات المزاعم بالاعتداء الجنسي؛ مما قاد الشرطة إلى الاعتقاد بأن سافيل كان متحرشًا جنسـيًا (المترجمة).

(5) صرح ترامب في لقاء تليفزيـوني لـه حين كـان مرشـحًا للرئاسـة في 2005 أن نجمًـا مثله له الحق في إمساك النساء من عضوهن التناسلي (المترجمة).

(6) party whip هو مسئول في حـزب سياسـي مهمتـه ضـمان الانضـباط الحـزبي في السلطة التشريعية (المترجمة).

(7) Casting Couch هي الأريكـة الـتي توجـد في الغـرف المعـدة للقـاء المخـرجين والمنتجين بالمتقدمين والمتقدمات لأدوار التمثيل، وقد صارت كناية عن المواقعة الجنسية

بين الرؤساء والمرؤوسات، أو أصحاب السلطة ومن يحتجن للوظائف، كما يوجد فيلم كوميدي بالعنوان نفسه (المترجمة).

المراجع

Barr E (2017) In U,K,’s clubby parliament, abuse complaints may be used as weapons. New York Times, 7 Novamber. Available at: www.nytimes,com/2017/11/07/world/europ/ukparliament-misconduct.html
Bates L (2014) Everyday Sxism, London: Simon & Schuster.
Barndmeir K, Grimm M, Heise M and Holzhausen A (2017) Allianz Global Wealth Report 2017. Munich: Allianz SE. Available at: www.allianz.com/v_1506497732000/media/press/document/AGWR_17-Report_EN.pdf
Bratton EK (1987) The eye of the beholder: An interdisciplinary examination of law and social research in sexual harassment. New Mexico Law Review 17 (Winter): 91-114.
Bulzarik M (1987) Sexual harassment at the workplace: Historical notes. Radical America 12(4): 25-43.
Callerstig A-C (2014) Making equality work: Conflict, ambiguities and change actors in the implementation of equality policies in Public sector organisations. Dectoral Thesis, Linkoping University Electronic Press, Sweden.
Global Secretariat Team, MenEngage (2017) Metoo _ hear, believe an act: Time to be responsible, boys and men! Available at: http://menengage.org/news/hear-believe-and-act/
Gutek B and Morasch B (1982) Sex ratios, sex-role spillover, and sexual harassment of women at work. Journal of Social Issues 38 (4): 55-74.
Halperin I (2008) Hollywood Undercover: Revealing the Sordid Secrets of Tinseltown. Edinbrugh: Mainstream.
Hearn J (2006) The implications of information and communication technologies for sexualites and sexualised violences: Contradictions of Sexual citizenshops. Political Geography 25 (8): 944-963.
Hearn J and Pakin W (1987) ‘Sex’ at ‘work’: The Power and Paradox of Organization Sexuality. Hemel Hempstead” Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf; New York: St. Martin’s Press.
Helsman P (2017) Erfolg ist manchmal ein Unfall (Success in sometimes an sccident) Lufthansa magazin (The Lughansa Magazine) 11/17: 58-62.
Husu L, Katainen E, Peltonen E, Et al. (eds) (1995) Lukukirja Suomen naisille (Readings for Finnish Women). Helsinki: Gaudeamus.
Hogbacka R, Kandolin I, Haavio-Mannila E and Kauppinen-Toropainen K (1987) Sexual Harassment. Helsinke: Ministry of Social Affairs and Health. Equality Puplications. Series E: Abstracts 1/1987.

Housman M and Minor D (2015) Toxic workers. Harvard Business School Strategy Unit Working Paper no. 16-057. Available at: http://ssrn.com/abstract=2677700
aher DB (2014) ‘Painting with faces’: The casting director in American Theatre, cinema, and television. Doctoral The esis, University of Illinois at Urbana.
Kelly L (1988) Surviving Sexual Violence. London:Wiley.
Kractivism blog (2017) The ugly truths of men are not said out loud: that is the pact of patriarch. 29 October. Available at: www.kractivist.org/the-ugly-truths-of-men-are-not-said-out-loudthat-is-the-pact-of-patriarch-metoo/
Lambertz J (1985) Sexual harassment in the nineteenth century English cotton industry. History workshop 19 (Spring): 29-61. Hearn 235
Mackinnon C (1979) The Sexual Harassment of Working Women. New Haven, CT: Yale University Press.
Niemi H (2010) Managing in the ‘golden cage’: An ethnographic study of work, management and gender in parliamentary administration. Doctoral Thesis, Hanken School of Economics, Helsinki.
Puustinen L (2002) Tapaus Ahde’ mediatuomioistuimessa’ (The Ahde cade ‘ in the media courtroom’). Journalismikritiikin vuosikirja (The Yearbook of Journalism Critique) 25 (1): 56-63.
Ruiz-Navarro C (2017) Machos en rehabilitacion (Males in regabilitation). El Espectator (The Spectator), 18 October, Available at: www.elespectador.com/opinion/machos-en-rehabilitacion-columna-718698
Scheiber N (2017) In a superstar economy, a Bull market in superstar harassers. New York Times, 31 October. Available at: www.nytimes.com/2017/10/31/business/superstars-sexual-harassment.html
Stanley l and Wise S (1987) Georgie Porgie: Sexual Harassment in Everyday Life. London: Pandora.
Strid s (2015) #talkaboutit: Talking about consent and coercion. In: walby S, et al., Stopping Rape, Bristol: Policy Press.
Walby S (2009) Globalization and Inequalities: Complexity and Contested Modernities. London: Sage.

Zimmer B (2017) ‘Casting couch’: The origins of a pernicious Hollywood cliché. The Atlantic, 17 October. Available at: www.theatlatic.con/entertainment/arcive/2017/10/casting-couchthe-origins-of-a-pernicious-hollywood-cliche/543000/

مقال لعرض كتب

النساء، والعمل، والعنف واللحظة اليبرالية الجديدة

عرض: نانديني ديو

ترجمة: سهام بنت سنية وعبد السلام

من ماثورا ([1]) إلى مانوراما ([2]): مقاومة العنف ضد النساء في الهند، تأليف كالبانا كانابيران، وريتو مينون، نيودلهي، مجموعة النساء غير المحدودة201 2007 – ـ ICES صفحة6+ ،ISBN 81-88965-35-9

تنظيم النساء والعمل في آسيا: التنوع، والاستقلال، والنشاط، تحرير كاي برودبينت، وميشيل فورد، آربينجدون، روتليدج، 2008،ـ 174 صفحة + سبع عشرة.،--978 ISBN 0-415-41315-2

العمل، والعولمة والدولة: العمال، والنساء والمهاجرون يواجهون ويواجهن النيوليبرالية، تحرير ديبداس بانارجي ومايكل جولدفيلد، أبينجدون، روتليدج، 2007،ـ 263 صفحات + أربع عشرة صفحة،0*415-44923-6-ISBN978

من الآثار المدهشة لليبرالية الجديدة أنها تنحو بالسياسات التقدمية بعيدا عن تنظيم العمل وباتجاه الحملات التي تقودها المنظمات غير الحكومية ضد أنواع الأذى الاجتماعي. عند قراءة تاريخ العمل وتاريخ النَّسوية معًا، نذهب إلى أن سياسات المقاومة الجديدة تحتاج لغًة جديدة تربط التحليل النسوي العريض باستراتيجيات تنظيم العمل لدى المجموعات القاعدية.

الكلمات الرئيسة: السياسات النَّسوية،العمل، الليبرالية الجديدة، العنف، التضامن، المنظمات غير الحكومية، النقابات.

العولمة الليبرالية الجديدة، هي الخيط الذي يربط هذه الكتب الثلاثة ببعضها البعض. إذ يوجد شكل معين من العولمة يرسم سياقات جميع قضايا تنظيم العمل، وشروط العمالة، والتنظيم النِّسوي في الهند بآسيا وما عداها، تؤثر هذه العولمة الليبرالية الجديدة في علاقات الإنتاج وشروطه بالطبع، لكنها تشكل أيضًا إمكانات تطوير سياسات تقدمية. توجد أنواع معينة من نظم العمالة، وأنواع بعينها من تنظيم النقابات والتنظيم النِّسوي، وأنواع معينة من جداول العمل، ومن الشبكات العابرة للقوميات، وعلاقات معينة بين المجتمع المدني والدولة تُفضِّلها نشأة المُثُل الاقتصادية، والسياسية الليبرالية الجديدة، وتحولها إلى نظام عالمي راسخ. ما هي الليبرالية الجديدة؟ وكيف صارت بهذه القوة؟

خرجت الليبرالية الجديدة من مجموعة السياسات الاقتصادية العشر، التي أفصح عنها البنك الدولي بعنوان"إجماع واشنطن"، وهو عنوان أعطاه لها جون ويليامسونJohn Williamson 2002) في نهايات ثمانينيات القرن العشرين، وهي تركز على حاجة الحكومات إلى ممارسة: ضبط الاقتصاد الكبير، واقتصاد السوق، والانفتاح على العالم (على الأقل فيما يخص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر). المزاعم التي تدعم هذا الإجماع والتي يعتنقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ويدسانها على مختلف الحكومات باعتبارها جزءًا من برامج الإصلاح الهيكلي، هي أن التجارة الحرة على مستوى الكوكب، ووجود حكومة محلية لا تتدخل فيها إلا بشكل محدود، يخلقان الشروط المثالية للنمو الاقتصادي والتنمية. وُجِّه الكثير من النقد إلى هذه الوصفات منذ البداية، وبحلول بدايات تسعينيات القرن العشرين، رأى معظم النقاد الذين يميلون لليسار أن إجماع

واشنطن والليبرالية الجديدة أيديولوجيات لصيقة ببعضها البعض، صممتها الولايات المتحدة لعولمة الرأسمالية الأمريكية والنظام الثقافي المرتبط بهـا (Steger and Roy 2010, x). واليوم، تُفهَم الليبرالية الجديدة على نحـو أوسـع من وصـفات الاقتصـاد الكبـير الأولى، التي جاء بها إجماع واشنطن؛ إذ صارت تشمل المثال السياسي لدولة خالية من السياسة، وتحويل المواطنين إلى مسـتهلكين، ومجتمـع مـدني مُتَشَـظِي. وحـتى مـع تعبـير البـاحثين الأكاديميين عن نقدهم لليبرالية الجديدة بصوت مرتفع، حظي بقوة دفع بفضل الاحتجاجات الجماهيرية عبر العشرين عامًا الماضية، فقد أخذت جميع أشكال الدول بالإجماع الليـبرالي الجديد حديث العهد باعتباره مثالاً اقتصـاديًا، حـتى دول مثـل الصـين، والهنـد الـتي تعـترف بالتزامها بالمُثل الاشتراكية أو الماركسية. وقد ذهب البعض إلى أن هذه العدوى هي نتيجـة ترويج نشط جدًا قام بـه أتبـاع الاقتصـادي (ميلتـون فريـدمان)، وأعضـاء طبقـة الشـركات المستفيدين من هذه السياسات (Harvey 2007; Klein 2007). من المهم أن نلاحظ أن الليبراليـة الجديـدة ليسـت مجـرد مجموعـة من السياسـات الاقتصـادية، ولا هي مجـرد أيديولوجية لأصولية السوق، لكن يمكن فهمهـا أيضًـا باعتبارهـا خطـاب حاكميـة [3] (Larne 2000). هذا الفهم الثلاثي يجذب الانتباه إلى الطرق الـتي أعـادت بهـا عولمـة الليبراليـة الجديدة هيكلة الاقتصاد، والدولة، والحياة الاجتماعية في الوقت نفسه.

تؤدي العولمة الليبراليـة الجديـدة إلى الكثـير من التحـولات. والتحـولات المشـار إليهـا في الكتب التي نعرضها هنا هي: الدافع لخلق المرونة في سوق العمـل، والخصخصـة، وتنظيم النشـاط الاقتصـادي، وتقليص تقـديم الخـدمات الاجتماعيـة، وزيـادة أهميـة المجـال العـام العولمي على المجـال المحلي. إن آثـار هـذه السياسـات واضـحة نسـبيًا؛ إذ يتزايـد إرغـام العمال على تحمل وطأة تقلبات الأسواق، أي أن المخاطر التي كانت تحمل الشـركات، أو المجتمعات المحلية عبأها صار العامل الفرد يتحملها. يتضـح هـذا بـأجلى صـوره عنـد رؤيـة عالم العمل بمنظار مُصطبغ بصبغة التحيز لنوع اجتماعي معين، وهو موضوع عالجـه كتـاب العمل، والعولمة، والدولة، الذي حرره (ديباس بانرجي، ومايكل جولدفيلد). يوضـح إسـهام (راخي سيجال) بالفصل المُعنـون" الدولـة، والسـوق، وبيت الأسـرة" تزايـد الاعتمـاد على التعاقد من الباطن والزعم بأن إعـادة إنتـاج المجتمـع سـتحدث في الـبيت، يعـني هـذا، أن النساء مسـئولات عن معالجـة مخـاطر سـوء الأحـوال الصـحية، وتوفـير القـوت والمـأوى، ومعالجـة التقلبـات في الطلب لـدى المسـتهلك، والاسـتجابة للتغـيرات التكنولوجيـة، وأن عليهن أن يفعلن كل هذا داخل البيت. وفي فصـل ’التصـنيع غـير المنظم، والعمـل المـرن، و"الطريق الوضيع"‘، يوضـح (سـاتيكي روي) أن التنـافس على أسـاس الأجـور المنخفضـة يحدث في المناطق الريفية والحضرية كليهما، ويخلص إلى"تزايد العمل غير المنتظم وغير الرسمي بين القوى العاملة من الإناث" (Satyaki Roy 239). كمـا لا يمكن النظـر إلى هذا باعتباره من العواقب غير المقصودة للأهداف العظمى للسياسة الاقتصادية. حقـا، ’إن سياسات (الـ) دولة الرامية لإقرار الليبرالية، وترويج التصدير وتوليد العمالـة تـدعم العمـل غير الرسمي بوصـفه نوعـا من التنميـة‘ (Satyaki Roy 245)). لابـد أن يضـاف إلى هـذا التدخل المهم الذي قدمه (سيد محمد نسيم) في مقال بعنوان ’الهجرة عبر البحار، وإسناد الأعمال لشركات خارجيـة، والنمـو الاقتصـادي في جنـوب آسـيا‘، ومقـال (جايـاتي غـوش) إضفاء الصبغة غير الرسـمية، والهجـرة، والنسـاء: اتجاهـات جديـدة في آسـيا‘ وقـد ضـمها الكتاب نفسه. يذهب الاثنـان إلى أن الـدول الأسـيوية تعـوِّل على التحـويلات الماليـة الـتي يرسلها المهاجرون، الذين يزداد بينهم الإناث والعمالة غير المنتظمـة؛ لتغذيـة آلـة التنميـة، ودعم احتياطي النقد الأجنبي في سياسة مقصودة لتشجيع الهجرة الدولية، مع عدم تقـديم أي خـدمات، أو سـبل حمايـة لهـؤلاء العمـال. ويؤكـد المشـاركون والمشـاركات في كتـاب النساء وتنظيم العمل في آسيا الذي حرره (كاي برودبنت، وميشيل فورد) هذه النتـائج مـع مدها لتشمل بلدانا فردية.

أما المعروف على نطاق أضيق لكن لـه عـواقب متسـاوية فهي الآثـار السياسـية للعولمـة الليبراليـة الجديـدة، خاصـة وقعهـا على جـداول أعمـال ومسـارات الحركـات الاجتماعيـة

التقدمية والنقابات العمالية. السؤال المهم الذي يجب طرحه هو: ما أشكال الادعاءات بالحق في العدالة الاجتماعية التي تحظى بالاستماع إليها؟ أتانا من أمريكا جدال حديث يقدم طريقة للتفكير في كيف تشكل الليبرالية الجديدة القضايا السياسية التقدمية. يحتج البعض ضد انعدام المساواة، وانعدام العدالة في ظل الرأسمالية الأمريكية، اللذين تبررهما وتخدمهما مؤسسات التعليم العالي، فيحاجون ضد مجرد محاولات الجامعة لتنويع أعضاء وعضوات هيئة التدريس"جامعة لم تعد تستبعد الملونين لكنها يتزايد استبعادها لمن ليس لديهم مال ليست جامعة أكثر عدالة. بل هي جامعة ترفض أنواع الظلم، التي تخلقها العنصرية، بينما تقبل أنواع الظلم الناتجة عن الرأسمالية التي لا يكبح جماحه شيئ؛ أي الليبرالية الجديدة"(Benn-Michaels2008,33). الحُجة أنه في خضم جهود تنويع الحرم الجامعي بطريقة مرئية، تم إخماد صوت النضال لأجل المساواة في المجتمع الأمريكي، الذي يستند إليه هذا التنويع. يمكن للمسئولين الإداريين الادعاء بأنهم يحاربون من أجل العدالة بتوظيف قليل من الأشخاص الملونين في أفضل الجامعات، بينما هم يحولون المزيد من أعضاء هيئة التدريس تدريجيًا إلى عاملين لنصف الوقت، وعاملين غير منتظمين، بتوظيف مساعدين. إن الكلام عن العرق طريقة لتجنب الكلام عن الرأسمالية. يستشهد (بن ميشيل) بأحد الباحثين الآخذين بالفكر السياسي للسود، إن"نجاح الليبرالية الجديدة" على حد قول (ريد)، هي الفكرة التي فحواها أن"عدم المساواة الناتج عن مسائل معينة تنتمي إلى فئة المعاملة السيئة، التي أقرت لها عقوبات سلبية مثل العنصرية هو فقط المؤهل ليكون ظلمًا" Reed ,2009 quoted in Benn-Michaels 2011,3)). ربما يسمح لبعض النُّشطاء والناشطات بالكلام بدقة لملء فراغ موجات الهواء بادعاءات غير تلك المتعلقة بالتحولات الكبيرة التي تحدثها الجوانب الاقتصادية لعولمة الليبرالية الجديدة.

توحي قراءة هذه الكتب الثلاث معًا بإمكان رواية قصة مشابهة عن الطريقة التي صار بها العنف ضد النساء قضية مقبولة يلتف حولها الناس؛ باعتبارها وسيلة لتحويل الانتباه بعيدًا عن تواطؤ الدولة مع رأس المال؛ لاستنزاف حقوق العمال ذكورًا، وإناثًا. العنف ضد النساء مشكلة حقيقية، مثله مثل العنصرية، ولابد من التعامل معه. لكني أعتقد أن الأمر يستحق أن نسأل، لماذا توافق الدولة والمؤسسات الكوكبية على فحصه عند لحظة معينة من الزمن؟ تقدم لنا (كالبانا كانابيران، وريتو مينو) محررتا كتاب من" ماثورا إلى مانوراما" تفسيرا. 1 يأتي أحد الأسباب من داخل الأصوات اليائسة بداخل حركة النساء الهنديات، كما تشرح (كانابيران ومينون):

> **"لا يوجد بداخل الحركة نفسها، خيط واحد مشترك يربطها ببعضها البعض، ولا تحليل نظري متفق عليه، ولا موقف سياسي.. .. لكن مع ذلك، ظهر عبر العقود الثلاثة الماضية حد أدنى من الإجماع في حركة النساء المُستقلات، يرفض أي تبرير للعنف ضد النساء، ويعترف بالطابع المركب لمجالات العنف. .. باعتبارها أدوات تراكمية، ومتقاطعة للقوة الأبوية" (5-6)**

العنف ضد النساء شيء يمكن أن تتفق عليه الناشطات عبر طيفي المواقف النَّسوية، الليبرالية واليسارية كلتاهما. والخطوات التي اتخذت لتخفيف وطأة المشكلة ألقت المزيد من الضوء، كما تكتب (كانابيران):

> **" تتكون ثوابت مقاومتنا من: تقديم الموارد، والمأوى، أو الخدمات القانونية،وإجراء أبحاث عن ما ينقص منها، وتوعية المسئولين القانونيين، والشرطة، والمجتمعات المحلية بالأهمية الشديدة لعملهم حول العنف وضده، وشن حملات للمطالبة بالعدالة في حالات معينة، غالبًا ما تفشل،وحملات من أجل**

الاصلاح التشريعي، وغالبًا ما نجد أن القانون الذي أُصلح صيًغ لكي يقف على رأسه... يذهب النقد الموجه للحركة، حتى في داخلها، إلى أن هذه التدخلات ليست إلا مهدئات، ولا يمكنها إحداث تحول كبير في خبرات الحياة المعيشة للنساء المُمتلئة بالعنف الهيكلي، وعدم المساواة، وهو نقد مبرر"(8 -127)".

ما يصدق على حركة النساء الهنديات، يصدق على مستوى الكوكب. فقد ركزت حركة النساء الكوكبية في سبعينيات القرن العشرين على إثارة التساؤلات حول التنمية الاقتصادية، ودور النساء فيها، لكن قضية العقد في تسعينيات القرن العشرين، كانت العنف ضد النساء. شهد العقد الماضي صعود العنف الجنسي باعتباره قضية الحركة الكوكبية Joachim) 2007). تلحظ (كانابيران ومينون) أنه"في حالة الهند وفي غيرها من البلدان أيضًا، في بدايات ثمانينيات القرن العشرين، وضعت الجماعات النسائية نظريات حول الأسس الأبوية لنظام العدالة الجنائي، وسعين إلى الإصلاح القانوني كطريقة لتقديم علاج ناجح لإنصاف النساء" (34). كما لاحظنا أن هذا كان في البداية وسيلة لجعل الخاص عامًا بجلب قضية العنف المنزلي إلى ساحة القضاء، لكن سرعان ما اكتشف أنها استراتيجية"تفتقر للكفاءة للأسف، وغير ناجعة حقا إلى حد بعيد" (9). حدث هذا التجمع الكوكبي حول العنف ضد النساء بالضبط في بدايات تسعينيات القرن العشرين في اللحظة التي بلغت فيها الليبرالية الجديدة أَوج قوتها، وبدا المجتمع المدني أضعف من أن يقاومها.

تقرر (كانابيران) بناء على تأملها العميق في النجاح فيما حققته جهود التوعية بقضايا العنف ضد النساء أن"التحولات في الخطابات العامة والرسمية في لحظة تاريخية معينة تمثل تجمعا لعدة قوى، ليس أقلها الحوار النِّسوي النقدي مع الدول، والحكومات والمجتمعات المحلية" (155). لكن بالإضافة إلى العمل الأصيل للنساء الناشطات، فالعنف ضد النساء قضية عدالة اجتماعية مفيدة تشد انتباه النِّسويات بعيدًا عن جوانب عدم المساواة الكامنة خلفه، والتي تشتد وطأتها في اللحظة الليبرالية الجديدة. ظهر خطاب قانوني دولي أخذت به المنظمات غير الحكومية، والذي انتشر حديثًا في جميع أنحاء العالم، وعزز صعوده ظهور قضية العنف ضد النساء باعتبارها القضية التي تلتف حولها النَّسويات."وجدت الجماعات النسائية في الهند عبر السنوات الخمسة عشر الأخيرة بالتحديد، إن من المفيد بناء حملات مضادة للعنف حول المواثيق الدولية، كطريقة لفتح المجال الخاص عنوة للمعاينة العامة والقانون العام بطرق أكثر كفاءة"، وفقًا لما كتبته (كانابيران) أيضًا في الفصل الذي ألفته وحدها بعنوان" التحرك القضائي والتشريعي" (44)، وقد وصف انفجار المنظمات غير الحكومية باعتبارها المنتدى الذي تحدث فيه الدعوة التقدمية وتقديم الخدمات، والتي حلت محل النقابات في العديد من الحالات، بأنه أمر يبعد الناس عن السياسة بعمق (Chandhoke 2003). إذا كانت الليبرالية الجديدة أيديولوجية تسعى إلى إضفاء الطابع الفردي على المجتمع وتفتيته؛ فلابد أن تلتف مقاومتها حول إعادة تعريف للمجتمع. فهل هذا ممكن، مع أخذ التوترات التاريخية بين الفكر الماركسي والنسوية في الاعتبار؟

تقرر (كاثرين ماكينون 1982) أن"الماركسية والنَّسوية نظريات عن القوة وتوزيعها" لكن مؤيدي النظريتين يتهم كل منهما الآخر بإساءة تمثيل الأمر الأكثر أهمية – هل هو العمل أم الطبيعة الجنسية وما يتعلق بها من أمور (517). وتمضي فتذهب إلى أن النَّسوية هي" الخلاصة الأخيرة للماركسية ونقدها النهائي" حيث إنها تجعل العمل على رفع الوعي أمرًا مركزيًا بالنسبة للمارسة العملية MacKinnon) 1982,544). وفي كتاب"النساء وتنظيم العمل في آسيا: التنوع، والاستقلالية والنشاط" الذي حرره (كاي برودبينت، وميشيل فورد) توحي بعض دراسات الحالة بما قد يعنيه هذا في الواقع العملي اليوم. وكما يقولان في مقدمتهما:

"... أصحاب الأعمال، والدولة والثقافات الأبوية يقسمون الطبقة العاملة وفقًا لأوضاع العمال من حيث: النوع الاجتماعي، والعرق، والديانة. ما نفهمه من الفصول التالية، أن النساء يقاومن هذه النزعات بعدد من الطرق المبتكرة، التي تكمن فيها قدرات يمكن أن تؤثر في تحويل مسارات حركات الطبقة العاملة في جميع أنحاء آسيا" (12).

أدى إنشاء نقابات عمالية للنساء فقط، أو فروع من النقابات لهن في كوريا، والهند، وتايلاند، واليابان، إلى خلق مساحة لإعادة التفكير في الحدود بين الخاص والعام، وفي مكانة العامل أو العاملة، واستراتيجيات تنظيم العمل. فمثلا، في كوريا، تحملت النساء العاملات وطأة الأزمة المالية الآسيوية إذ سُرِّحت حشودٌ كبيرة منهن من العمل؛ لحماية وظائف"كاسبي العيش من الرجال" حسب وصف (كيونج هي - مون، وكاي برودبينت) في فصلها المُعنون:"كوريا: النساء والنشاط الخاص بالعمل والتنظيم المستقل". وقد شهدت كل من اليابان وكوريا إحلال العمل المؤقت، وبعقود محدودة المدة، للنساء محل العمل بدوام كامل لهن؛ مما يجعل هؤلاء العاملات غير مؤهلات لعضوية الكثير من النقابات. ردًا على ذلك، بدأت نقابات النساء في تنظيم العاملات بدوام كامل، والعاملات بنصف دوام، والعاملات اللاتي يعانين من البطالة، وقد نوقش هذا الموضوع في الفصل الذي كتبه (برودبينت) بعنوان:"اليابان: النساء العاملات والتنظيم المستقل". بتوسيع النساء لدائرة من تخدمهن النقابات، فإنهن يرفضن أشكال التقسيم والاستبعاد التي يحاول أصحاب الأعمال خلقها باستهداف النساء؛ باعتبارهن عمالة يمكن الاستغناء عنها.

استهدفت نقابات النساء في الهند خصوصًا القطاع غير الرسمي، أو النساء اللاتي يعملن في أماكن عمل غير تقليدية؛ أدى هذا إلى إعادة تقويم بالجملة للحدود بين الخاص والعام، وفقًا لما كتبته (إليزابيث هيل) في الفصل المُعنون:"الهند: تجمع النساء اللاتي يعملن لدى أنفسهن والتنظيم المستقل". تقول إليزابيث هيل:"تفهم عضوات النقابات النسائية أن ما يحدث في المجال الخاص للبيت يؤثر في قدرتهن على الانخراط في المجال العام، وأن ظروف الإنجاب السائدة تُشكل قدرتهن على الإنتاج ... (124-5). أما (أندرو براون، وسووالاك تشايتاويب) فيقرران في الفصل الذي ألفاه بعنوان:"تايلاند: النساء والمساحات المتاحة لتنظيم العمل" أن"جماعة وحدة النساء العاملات WWUG تصدرت عددًا من الحملات كان من آثارها عدم وضوح الحدود بين القضايا الاقتصادية والقضايا الاجتماعية، والسياسية الأوسع، التي سعت الدولة التايلاندية للحفاظ عليها من خلال قانون علاقات العمل الصادر في 1975". (106). إن رسم حد فاصل بين الإنتاج والإنجاب أمر مصطنع. من المفارقات، إن الدفعة التي أعطتها الليبرالية الجديدة للسعي نحو نزع الطابع الرسمي عن العمل، وتشجيع من يريدون التعاقد - من الباطن مع العاملات على العمل - مع نساء أفراد ينخرطن في الإنتاج والإنجاب في المساحة نفسها في البيت - تفتت هذا التقسيم. يوحي تحليل هذا التقسيم بين البيت والعمل، أو الإنتاج والإنجاب، بالطريق الذي يمكن المضي فيه قُدمًا؛ للتصالح بين جداول أعمال الحركة النقابية والحركة النِّسوية. فمثلاً، تصف (ريتو مينون) في مقالها" أشكال بديلة للاحتجاج". حملة السكك الحديدية التي عملت فيها جماعات النساء مع النقابات العمالية للسكك الحديدية، وهيئات حقوق الإنسان، وقد انتهى بهن الأمر إلى تحريك الهيئتين نحو النظر إلى العنف ضد النساء- باعتباره قضية من قضايا العمل، وقضية عامة؛ فأعيدت صياغة العنف ضد النساء باعتباره تهديدًا للإنتاج الاقتصادي، بقدر ما هو قضية من قضايا حقوق الإنسان، أو قضية نسائية.

تعارض العولمة التي أتت بها الليبرالية الجديدة جوانب القوة الكوكبية غير الشخصية للتنافس ضد المعاملات المحلية، والتعامل وجهًا لوجه في المصنع أو في منطقة السكن. لكن مقاومتها ستتطلب روابط قومية وكوكبية، تضاهي قوتها قوة رأس المال الدولي نفسه. وهذه أنباء طيبة أخرى. كان الدعم الدولي ذا أهمية شديدة لعدد من الحملات

الرامية لدعم مشاركة النساء في أنشطة النقابات، علاوة على إعلاء أصوات هؤلاء النساء العاملات؛ لتصل للمنصة القومية والكوكبية. دفعت النقابات العابرة للقوميات أعضاءها من بلدان آسيا إلى مزيد من فتح الصدور لاهتمامات النساء. وقد فعلت ذلك بتمويل مبادرات النوع الاجتماعي، وباستخدام شبكات المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية [4] والمنظمات غير الحكومية الدولية. كان هذا هو الحال في تايلاند، وإندونيسيا، وماليزيا وبنجلاديش. وخاصة في حالة إندونيسيا كما وصفتها (ميشيل فورد) في مقالها:" إندونيسيا: تنظيم منفصل داخل النقابات"، وماليزيا كما وصفها مقال (فيكي كرينيس):"ماليزيا: النساء، والنشاط الخاص بالعمل والنقابات" فيبدو أنه لولا الضغوط القوية لاتحادات النقابات العابرة للقوميات - لما رحبت النقابات المحلية بالنساء. (فورد) أكثر تفاؤلاً بشأن الآثار طويلة المدى لهذا النوع من"المعونات المشروطة" أكثر من كرينيس) التي تجد أن القليل من مسئولي النقابات من الذكور قد تَقبلوا تدريبهم على النوع الاجتماعي.

يَحكي كل من هذين الكتابين قصة عن الناشطات اللاتي يعملن لتحسين الظروف الحالية للعاملات وللنساء في مجتمعاتهن. وهما ترويان أيضًا قصة عن قوات عولمة الليبرالية الجديدة، التي يبدو أنها لا تقاوم، والتي تعيد صياغة الاقتصادات والسياسات في جميع أنحاء العالم. في ضوء هذا، يبدو أن جهود النقابات للمساومة على نطاق ضيق بشأن أحوال المصنع، أو الحملات القانونية النِّسوية لحماية ضحايا العنف المنزلي - ليست بالكفاءة اللازمة لمواجهة التحدي المطروح. لكن يمكن أخذ الأمرين في الاعتبار معًا من أجل بدء حركة ترفض الحدود المصطنعة بين العاملات وغير العاملات، المنتجات والمنجبات، الكوكبي والمحلي. إنه ليس ممكنًا فحسب، بل إنه يحدث. إن توثيق هذه الكتب للتحديات، واستراتيجيات المقاومة، وتنوع الخبرات المحلية لهذه اللحظة الليبرالية الجديدة - يضيف إضافة معتبرة لفهمنا للنسوية، والنشاط الخاص بالعمل، والتدفقات الكوكبية لرأس المال والعمل، والليبرالية الجديدة، بوصفها فكرة وسياسة، وللسياسات التقدمية المرتقبة.

الهوامش:

(1) ماثورا، هي مدينة في ولاية أتر برديش في شمال الهند (المترجمة).

(2) مالايالام مانوراما، هي جريدة أسبوعية مليالمية لها عدد كبير من القراء في ولاية كيرالا، بالهند. ومجموعة مانوراما، التي تدير الجريدة، تدير أيضًا كتاب مانوراما السنوي، أوسع الكتب السنوية انتشارًا وتوزيعًا (المترجمة).

(3) الحاكمية governmentality مفهوم أنشأه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو قرب نهاية حياته، أي منذ نهايات سبعينيات القرن العشرين حتى وفاته في 1984. تعني الحاكمية بشكل عام"فن الحكم"، وبالأخص الطرق التي تتبعها الدولة لتحويل المواطنين إلى أشخاص يناسبون سياساتها، والممارسات المنظمة (العقليات، والتبريرات، والتقنيات) التي تحكم من خلالها هؤلاء الأشخاص الخاضعين لها (المترجمة).

(4) المنظمة الحكومية الدولية، هي منظمة مكونة بشكل رئيسي من دول ذات سيادة، أو منظمات حكومية دولية أخرى (المترجمة).

المراجع

Benn-Micheals, Walter. 2008. The trouble with faculty diversity. American Academic 4, no, 1:33-44.
Chandhoke, Neera. 2003. The conceits of civil society. New Delhi Ocford University Press.
Harvery, David. 2007. Neoliberalism as creative destruction. The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences 610:

21-44. joachim, Jutta. 2007. Agenda setting, the UN, and NGOs. Washington DC: Georgtown University Press.
Klein, Naomi. 2007. The shock doctrine. London: Penguin.
Larner, Wendy. 2000. New-liberalism: Policy, ideology, governmEconomy 63:5-25.
Mackinnon, Catherine. 1982. Feminism, marxism, method, and the state: An agenda for theory. Signs 7, no. 3:515-44.
Reed, Adolph. 2009. The “Color Line” then and now. In Renewing Black intellectual history, ed. Adolph Reed and Kenneth Warren, Boulder: Paradigm Publisher, quoted in Walter benn-Michaels. ‘The Trouble with Diversifyingthe Faculty’ Liberal Education 97, no. 1;3.
Steger, Manfred and Ravi Roy. 2010. Neoliberalism: A very short introduction. Oxford: Oxford University Press.
Williamson, John. 2002. Did the Washington consensus fail? CSIS. In Washingron DC. http://www.iie.com/publications/papers/paper.cfm?researchid1/4488(accessed July2,2011).

الثورة تبدأ من البيت

مواجهة العنف في العلاقات العاطفية داخل مجتمعات النشطاء(*)

عرض: داليا يوسف

العلاقات العاطفية هي مساحة الراحة والأمـان الـتي نتـوق إلى وجودهـا ونهـرب إليهـا من مشاق الحياة؛ لنجد فيها الدعم، والحماية، والشغف، أو هكذا يُفـترض الأمـر أن يكـون، في بعض الحالات يصبح العنف جزءًا لا يتجزأ من العلاقة، بل وعاملًا فعـالاً في تشـكيل آلياتهـا. وللعنف أشكالٌ عدةٌ: نفسي، وجسدي، وجنسي. لكن أشكال العنف جميعها تسير على نهج واحد، لتصل إلى نتيجة واحدة: مُعتدي يعاني من خلـل نفسـي، أو ذهـني، أو جنسـي، يتخـذ لنفسه ضحيًة يمـارس عليهـا شـتى أشـكال الاعتـداء، ويسـتمد قوتـه ويسـتعيد توازنـه من ضعفها، وفقدانها لاتزانها واسـتقلاليتها، بـل وتقـديرها لـذاتها. حيث إن الضـحية هي الكيـان الذي يمص المُعتدي دمه وطاقته، ويهدر مشاعره في سبيل استمراريته. يصبح الخروج من العلاقة صعبًا وخطرًا، وقد يصل إلى الموت، فالمُعتدي يرفض التخلي عن ضحيته، والضحية المُستنزفة قد لا تجد في نفسها القوة، والطاقة، والحيلة؛ للهـرب، وإن اسـتجمعت قواهـا، قد لا تجد نظامًا دعمًا يُؤمِن لها الحماية، ويوفر لها المتطلبات الأساسـية، الـتي تمكنهـا من بدء حياتها من جديد.

بدأ الوعي يزداد - مؤخرًا، بخطورة العنف في العلاقات، وبكيفية مقاومته والتصدي له، بـل والحد منه، عن طريق التوعية بالأنماط السلوكية للشريك الذي قد يمارس العنف.

من هنا تأتي أهمية الكُتب التي تتمحور حول هذا الموضوع، ومنها:"الثورة تبدأ من الـبيت"، والمكون من 368 صفحة، والذي يقدم مجموعة من القصص الحقيقية على لسان ناجيـات من علاقـات عنيفـة، وكـذلك بعض الإرشـادات النفسـية، والنصـائح للتعامـل مـع المواقـف الحرجة، لكن ما يميز هذا الكتاب – هو السـياق الـذي تـدور فيـه القصـص والتجـارب الـتي يقدمها، وهو مجتمعـات النشـطاء. بشـكل عـام، يُنظـر إلى النشـطاء على أنهم الأبعـد عن ارتكاب الجرائم والتعديات، التي يقاومونها، وعلى أنهم الأقرب إلى الضحايا، والأكـثر درايـة بحجم الضرر الذي يسببه العنف؛ لذا يُستبعد أن يكونـوا طرفًـا في علاقـة مؤذيـة. لكن مِمَّا يَرد في الكتاب، نجد أن ظاهرة تنتشر بين النشطاء كغيرهم من المجتمعات البشرية، وهذا ما يجعل السرد مثيرًا، ومرعبًا، ومحزنًا في آن واحد.

أين تذهب عندما تكون أنت الجهة المنوط بهـا دعم وحمايـة ضـحايا العنـف؟ مـاذا لـو كـان المُعتدي شريكًا في المقاومة، وشخصية معروفة تحضر الفعاليات والأحداث، التي تحضرها أنت كجزء من حركة المقاومة؟

تحـاول النَّاجيـات مواجهـة مثـل هـذه الأسـئلة الشـائكة والإجابـة عليهـا من خلال تجـاربهن الشخصية، الأمر الذي يُعد بمثابة الدخول إلى حقل ألغـام، أو عش للـدبابير؛ فهنـاك شـبكة متشعبة من الاعتبارات الاجتماعية، والنفسية، والجندرية، بل والقانونيـة، الـتي تزيـد الطين بِلة عندما يكون المعتدي أو الضحية ناشطا أو ناشطة.

يتبنى الكتاب نظرية العلاج عن طريق الحكي حيث يسمح الحكي للضـحية بـترتيب فوضـى التجربـة، واسـتخلاص العـبرة منهـا. من هنـا يـأتي الاسـتخدام المكثـف لضـمير المتحـدث، وللزمن الماضي في سرد الأحداث، وكذلك نبرة الاعتراف. من أبـرز نقـاط القـوة في هـذا الكتاب هو الشجاعة التي تواجه بها النَّاجيات أنفسهن أولا، ثم القارئ، كان من يكون، عنـد الخوض في دهاليز تجاربهن القاسية. فنجد شرحًا تفصيليًا لمشاعر الخـوف والألم، والـتردد بـل والتشـكيك في النفس، الـتي تنتج عن التواجـد في علاقـة مضـطربة. إحـدى النَّاجيـات والتي فضلت ألا تفصح عن هويتها- تروي أنها كانت تساورها الشكوك حول كفائتها المهنيـة كمعالجة نفسية، بعد تعرضها للعنف في إحدى علاقاتها؛ لأنها فشلت في قـراءة العلامـات،

وحماية نفسها من التعرض للأذى، فكيف لها أن تساعد أخريات؟ هنا تكمن خصوصية التجارب التي ترد في الكتاب، وتختلف عن غيرها من حالات العنف المتعارف عليها. أشكالية الشرطة، وموقف القانون - هما مثال آخر على التعقيدات التي تكتسب أبعادًا جديدة في حالة الناشط، أو الناشطة.

تصف إحدى النَّاجيات الصعوبة التي وجدتها في اللجوء إلى الشرطة لحمايتها من شريكها؛ وذلك لأنه في المَسِيرات والفعاليات التي تشارك بها، تكون الشرطة في الجهة المقابلة، أي الخصم. كونها ناشطة جعل هذه السيدة تشعر أن عليها اللجوء إلى الخصم لحمايتها. من هنا نجد أن التعامل مع العنف في مجتمعات النشطاء يفرض آليات جديدة ومختلفة؛ حتى لا يتعارض مع مبادئ الناشط، أو الناشطة. وهذا لا ينطبق على الشرطة فحسب، بل وعلى الجهات القانونية أيضًا. هناك ثغرات قانونية لم تتم تغطيتها بعد، وتسمح للمعتدي بالنجاة بفعلته، منها على سبيل المثال، ما ذكرته إحدى المشاركات في الكتاب من وقوع ضرر لم يُذكر بعينه في نص القانون. فإذا كانت الضحية مصابة بمرض مزمن مثل: أمراض القلب، وتعمد المُعتدي تعريضها لضغط نفسي هائل؛ أدى إلى أن تسوء حالتها، لن تتمكن من مقاضاته؛ لأنه لم يتعرض لها بالضرب المباشر. في هذه الحالة، إثبات الأذى النفسي الذي أدى إلى ضرر جسدي، سيستغرق أضعاف الوقت والجهد لإثباته؛ مما يهدد حياة الضحية.

يعتمد السرد على الكتابة الحُرة، وتيار الوعي حيث تحاكي اللغة مشاعر المتحدث ولا تصفها فحسب. فنجد توظيفًا مكثفًا لخاصية التكرار، الذي يعبر عن أمور عدة منها: الدوران في دائرة العنف المغلقة، والقهر تحت طبقات من اللزمات (التيمات) اللفظية المهينة. تقول إحدى النَّاجيات:

"Everything I was, everything I wanted, was wrong wrong wrong wrong".

"كل ما كنته، كل ما أردته، كان خطأ، خطأ، خطأ، خطأ" (ص 22) تكرار كلمتي"كل"، و"خطأ" يجسد مناخ العلاقة الخانق القائم على إصدار الأحكام، ونفي القيمة عن كل ما يتعلق بالضحية بدءا من هويتها، ووصولًا إلى رغباتها وتطلعاتها، للتكرار في هذا المثال وقع وإيقاع يحاكي الضربات المتكررة، التي تَلقتها الضحية على المستوى النفسي، وألحقت بها بالغ الضرر.

وهناك أيضًا، الكتابة الإبداعية كما في قصيدة"Infestation" والتي قد تترجم إلى"ابتلاء"، لكنها تحمل أيضًا معنى العدوى الطفيلية في وصف بَليغ للمُعتدي، والعلاقة المؤذية ككل. تلك القصيدة جديرة بتحليل مفصل مطول، لا تسنح له الفرصة هنا، لكنني سأشير إلى أحد أهم عناصرها، وهو التحول في موقف المتحدث/ الضحية من الخنوع والألم، إلى المواجهة والقصاص، في بداية القصيدة تقول الكاتبة:

"our predators lie in sheep’s clothes" أو" يتخفى المعتدون علينا في زي خراف"، كناية عن المظاهر الخادعة. يكتسب هذا الوصف بعدًا خاصًا عند الأخذ في الاعتبار أن الكتاب يتمحور حول مجتمعات النشطاء، أي المجموعات المنوط بها الحماية والدعم ثم تصف الكاتبة حال الضحية قائلة:

She weeps, heart drumming itself into shock.

Weeps, streetlamp saint she

She weeps, as angels splatter against the windshield In

Rush hour traffic

She did not ask for this martyrdom

She was unaware.

تبكي، يقرع القلب طبوله حد الصدمة.

تبكي، قديسة تحت عمود إنارة

تبكي، بينما تضرب أجنحة الملائكة الزجاج الأمامي في زحام ساعة الذروة

لم تطلب أن تكون شهيدة

كانت غافلة

يظهر ثانية، التكرار كعنصر بلاغي في كلمة" تبكي" للتعبير عن الحزن العميق. كما توظف الكاتبة صورًا دينية مثل: الملائكة والقديسات، والاستشهاد لتصوير معاناة الضحية البريئة. ولا مجال هنا لغبط الضحية على هذه المكانة؛ لأنها لم تطلبها، لم تطلب هذه الشهادة. لكن هذه الحال تنقلب رأسًا على عقب في النصف الثاني من القصيدة، حيث تتحول اللغة والصور إلى العنف والسباب، فنجد أبياتًا تقول:

I don’t care who the fuck you are!

You don’t have any right to be

an asshole

a sexual predator

Fuckhead

rapist

Pillager

Thief-

a poser fronting as a partner in the cause-

You sack of limp balls and groping claws swaggering around

Young flesh.

We will

Exterminate the infestation.

لا يعنيني بالمرة من تكون!

ليس لك أي حق في أن تكون

أحمق

معتدي جنسي

أَخْرَق

مُغتصب

ناهب

لص

مخادع يتظاهر بأنه شريك في القضية –

يا كتلة الخصي الرخوة، والمخالب الجارحة، التي تتبختر حول

الأجساد الشابة

سوف ترفع عنا هذا الابتلاء.

يتضح في هذه السطور، كيف تتحول اللغة إلى أداة لرد الهجوم والمقاومة، حيث إن الهدف من قائمة الصفات السلبية تلك - هو تكثيف النفور من المُعتدي عند القارئ. فالكاتبة تستخدم لوصف المُعتدي مستوى اللغة الذي يليق به، وهو ذلك الذي يعالج بالإهانات، والعنف، وكأنها تحاوره بلغته التي قد لا يفهم سواها.

بالقراءة المتأنية أيضًا، نجد أن القصص تترابط داخليًا؛ لتحقق ما يُسمى بالوحدة العضوية، أي ترابط الأفكار والصور على مستوى أعمق من المستوى السطحي. فبالرغم من أن الكتاب يجمع نصوصًا من كاتبات مختلفات، إلا أن تجربة الألم والمعاناة تتحول إلى مركز الجاذبية، الذي يوحد رسالة الكتاب. نجد في الأبيات السابقة، على سبيل المثال، أن كلمة"أي" في"ليس لديك أي حق في أن تكون" هي الرد على كلمة"كل" التي أوردتها كاتبة أخرى في سياق مختلف، حين قالت:"كل ما كنته، كل ما أردته، كان خطأ، خطأ، خطأ، خطأ" (ص 22). وكأن الشاعرة تنفي عن المعتدي كل الأعذار والتبريرات، التي قد يصورها له ذهنه، و كأنها تعيد صياغة جملة رفيقتها في الألم؛ لتقول للمُعتدي ما فعلته وتفعله"خطأ، خطأ، خطأ" لكن على طريقتها الخاصة.

من مميزات الكتاب - أيضًا - عدم تدخل المحررات بالتعليق أو الشرح للقصص بل ترتيبها على التوالي وبشكل مباشر، الأمر الذي يأخذ القارئ/ ة إلى داخل الحدث مباشرة، ومنه إلى الحدث التالي، وكأنها جلسة حكي علاجي. كما يرد في الجزء الأخير من الكتاب دليل للتوعية بالعلامات التي تنذر بأن شخصًا ما قد يصبح شريكًا عنيفًا في العلاقة، وبكيفية التعامل مع الوضع حال حدوث العنف، بما يحافظ على سلامة الضحية النفسية، والجسدية. رغم أهمية الموضوعات التي يطرحها الكتاب والمساحات الجديدة التي يخترقها، إلا أن استقباله في المجتمعات العربية والإسلامية قد يتعثر بعض الشيء؛ لتصويره علاقات مثلية، أو لأشخاص عابرين للجنس. وهنا نجد أن شبكة العلاقات المتداخلة، التي هي بمثابة متاهة تضيع فيها حقوق الضحية، ويحاول الكتاب رسم الطريق للخروج منها، نجدها تتعقد من جديد بفعل متغيرات جديدة منها: البعد الجغرافي، والثقافي، والديني. مع ذلك، يمكن الاستفادة من التجارب الواردة في الكتاب لفتح النقاش حول مجتمعات النشطاء في مجتمعاتنا على اختلافها. حيث نجدنا أمام أسئلة شديدة الأهمية والخطورة، تمس واقعنا وحياتنا اليومية: هل تشعر الضحية بالأمان عند تقديم شكوى للشرطة أو المحكمة؟ هل يختلف الوضع إذا كانت الضحية ناشطة نسوية، أو سياسية، أو غير ذلك؟ هل يجرؤ الرجل على التحدث عن تعرضه للإساءة في علاقة زوجية، أو عاطفية؟ هل تمنح الأسرة، أو دائرة المقربين الدعم الكافي للضحية وتجيد الإنصات إليها؟ أم أن هناك ميل للسكوت عن الحق، لا سيما لدى المجتمعات التي لا تتقبَّل فكرة الطلاق، أو الانفصال، لأسباب اجتماعية، أو دينية، أو حتى اقتصادية بحتة؟ هل تجرؤ مجتمعات النشطاء على الاعتراف بأي تجاوزات قد تحدث داخلها ومواجهتها؟ وقد تستمر القائمة إلى ما لا نهاية.

بشكل عام، هذا كتاب مهم، وهادف، وَمِوات للحظة، وصادم، ومثير للجدل في ذات الوقت. إنه تجربة ممتعة – على مستوى الشكل والمضمون – وإن كان مرهقًا نفسيًا لما يعرضه من تفاصيل مؤلمة. تتجلى أهمية الكتاب بشكل خاص في خلقه لقنوات تواصل، ترفع الحرج ووصمة العار عن النشطاء، والمعالجين، الذين كانوا أو ما زلوا في علاقات مسيئة. إن أحد أهم الدروس المستفادة من القصص الواردة هنا، هو أنه ليس هناك من

هو معصوم، أو منزه عن أن يصبح معتـديًا أو ضـحية، حـتى هـؤلاء الـذين يـدينون المُعتـدين ويساعدون الضحايا. جُل ما نصبو إليه، بحسب ما ورد في مقدمة الكتاب، هـو خلـق دوائـر دعم منزلية (أي داخلية) بحيث لا تضطر الضحية للهـرب، أو هجـر منزلهـا، أو الانتقـال إلى مكان جديد؛ للخروج من دائرة الاعتداء. الثورة تبدأ من البيت.

الهوامش:

(*) Ching-In Chen, Jai Dulani, Leah Lakshmi Piepzna-Samarasinha. Eds. The Revolution Starts at Home: Confronting Intimate Violence Within Activist Communities. AK Press; Second edition (August 30. 2016)

مناهضة التحرش، والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة

عرض: مها السعيد

البداية

ثورة 2011 كسرت كثيرًا من حواجز الصمت حول قضايا حقوق الإنسان، و الحريات و من أهم هذه القضايا هي قضية التحرش الجنسي. واستجابة لمطالب مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في مجموعات تهدف إلى مجابهة التحرش؛ أصدرت الحكومة قانونًا يجرم التحرش الجنسي.(انظر/ ي المربع 1). وقد دفع هذا مجموعة من الأكاديميين والأكاديميات المهتمين للمبادرة بتقديم سياسة؛ لمجابهة التحرش الجنسي بجامعة القاهرة، شارك في صياغتها ممثلون وممثلات عن الطلاب، وبعض مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال.

قانون التحرش الجنسي
قانون رقم 50 لسنة 2014
لتعديل قانون رقم 58 لسنة 1937

- *كل من تحرش بأنثى عن طريق التتبع، أو الملاحقة سواء بالإشارة، بالقول، أو بالكتابة، أو بوسائط الاتصال الحديثة، أو أيه وسيلة أخرى، بإتيان أفعال غير مرحب بها تحمل إيحاءات، أو تلميحات جنسية، أوإباحية فى مكان عام أو خاص، يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيهاً، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه، أو إحداهما.*
- *إذا تعدد الجناة، أو اُستخدم أداة، أو وسائل الترهيب، أو الترويع، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على 5 سنوات*
- *فى حال ارتكاب الفعل المجّرم فى المادة السابقة فى مكان العمل، أو كان الفاعل هو صاحب العمل، أو ممن لهم سلطة على المجنى عليها فى العمل، يُعاقب بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه*

بناءً على الأدبيات إنشاء سياسة عامة يتطلب:

1- فكرة أو قضية.

2- مجموعة متحمسة لخلق كتلة حرجة.

3- مشاركة كل الأطراف المعنية.

4- إنشاء سياسة.

وهذه هي الخطوات التي اتبعت لإنشاء سياسة جامعة القاهرة لمناهضة التحرش. تم وضع سياسة لمناهضة التحرش، توضح ما هو التحرش، والإجراء حيال وقوع حالة تحرش وذلك بناءً على سلسلة من الاجتماعات بين مجموعة الأكاديميين/ات المهتمين/ ات، و بعض منظمات المجتمع المدني، والطلاب.

خلفية

يُعد التحرش الجنسي أحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، فهو خرق لحق الفرد في الأمن والأمان. لقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 في المادة 30، ينص على"الحق في الكرامة الإنسانية، المساواة، الأمن والسلامة الجسدية، حرية التنقل والحركة، الحرية الشخصية، والخصوصية". ولكن اختلال موازين القوة بين الرجال والنساء في المجتمع والثقافة الأبوية؛ أدى إلى انتهاك حقوق كثيرة من حقوق المرأة، وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي.

للأسف، إن ظاهرة التحرش الجنسي ظاهرة عالمية ليست مقصورة على أمة، أو دين، أو عرق، ولكنها إحدى مظاهر العنف ضد النساء، التي يُغض عنها النظر في كثير من الأحيان؛ مما يؤدى إلى انتشار الظاهرة وتفشيها. التحرش الجنسي ناتج بشكلٍ مباشر عن اختلال موازين القوة بين الرجل والمرأة، و لذلك – في معظم الأحيان، وعلى اختلاف الثقافات – نرى المجتمعات متسامحة إلى حد كبير مع المتحرش بينما تُلام الضحية. و لذلك أصبح من الضروري التعامل مع هذه الظاهرة من منطلق حقوقي، ينصف المرأة، ويتعامل مع الأسباب بدلاً من الأعراض.

ونظرًا لالتزام جامعة القاهرة بتوفير بيئة تعليمية يحظى فيها الطلاب والطالبات بالتقدير، والاحترام، والمساواة في الحقوق والواجبات، في بادرة تعد الأولى على مستوى الجامعات المصرية؛ استجابت جامعة القاهرة لهذه المبادرة، و بادرت بإصدار سياسة لمناهضة التحرش في الجامعات المصرية. من أجل خلق بيئة آمنة للجميع.

سياسة جامعة القاهرة لمناهضة التحرش

من بعد إجراء بحوث على نماذج مختلفة من السياسات المتبعة في دول أخرى، كان من الضروري تطوير سياسة مناسبة لسياق الجامعة، والثقافة المصرية ولذلك جاءت الأجراءات وآلية الإبلاغ في حالة التعرض للتحرش والعقوبات التي تقع على المتحرش مستقاة من قانون تنظيم الجامعات المصرية.

تنقسم سياسة جامعة القاهرة لمناهضة التحرش إلى ستة أقسام، وهي: 1 - مقدمة توضح الهدف والرؤية، 2 - تعريف التحرش الجنسي كما جاء في القانون المصرى، 3 – تحديد المسؤوليات لأعضاء المجتمع الجامعي، 4 – سبل الإبلاغ، 5 – اجرأت التحقيق و6 – العقوبات.

تقوم هذه السياسة على محورين:

المحـور الأول: يركـز على اتخـاذ إجـراءات للوقايـة، والتوعيـة ضـد التحـرش في المجتمـع الأكاديمي.

المحور الثاني: التدابير اللازمة للتعامل مع فعل التحرش في حال حدوثـه، ومعالجـة الآثـار المترتبة عليه.

لقد رأت الإدارة ان وجود سياسة فقط لا يكفى لمناهضة التحرش، ولذلك طـورت الفكـرة من مجرد وجود سياسة إلى إنشاء وحدة لمناهضة التحرش من أجل تفعيل هذه السياسـة، وتم إنشاء وحدة مناهضة التحـرش، والعنـف ضـد المـرأة بجامعـة القـاهرة، بمـوجب قـرار رئيس الجامعة، رقم 873 لسنة 2014 الصادر في 22 / 6 / 2014.

وتعتبر الوحدة وحدة إدارية تابعة لرئيس الجامعة، وتختص بمناهضة التحـرش والعنـف ضـد المـرأة، ويعاونهـا منسـقو ومنسـقات الوحـدات بجميـع كليـات ومعاهـد الجامعـة. ويتبـع المنسقون والمنسقات الوحدة فنيًا، وعميد الكلية أو المعهد، إدارياً.

رسالة ورؤية وأهداف الوحدة

أولاً: رسالة الوحدة

توفير بيئة تعليمية، يحظى فيها أعضاء هيئـة التـدريس، والعـاملين، والطلاب، والطالبـات – بالتقـدير، والاحـترام، والمسـاواة، في الحقـوق والواجبـات، وتطـبيق سياسـات؛ لمناهضـة التحرش، وتفعيل التدابير اللازمة، للوقاية والتوعية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مـع فعل التحرش، ومعالجة الآثار المترتبة عليه.

ثانياً: أهداف الوحدة

- خلـق مجتمـع أكـاديمي وعلمي يتسـم بالسـلمية، والزمالـة، ويخلـو من التحـرش، والتمييز.
- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية، والتوعية ضد التحرش والعنف ضد المرأة.
- نشر ثقافة الاحترام والمساواة في المجتمع الجامعي.
- بناء كوادر مدربة، وفعالة، في مجال مناهضة التحرش، والعنف ضد المـرأة. وتـرد التفاصيل في المطوية التي ننشرها كما هي تعميما للفائدة.

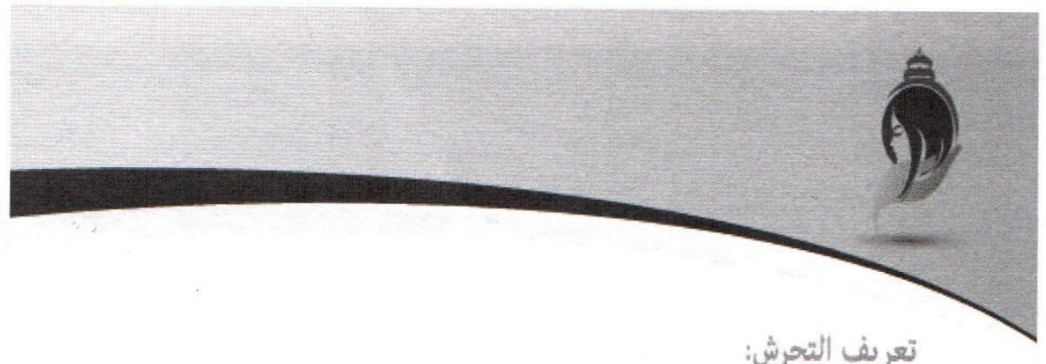


مقدمة:

تلتزم جامعة القاهرة بتوفير بيئة تعليمية يحظى فيها الطلاب والطالبات بالتقدير والاحترام والمساواة في الحقوق والواجبات. ويعد التحرش الجنسي من أخطر الظواهر التي تعوق تحقيق تلك المبادئ، إذ يتنافى مع المثل العليا التي يسعى إليها المجتمع الجامعي. ولقد تنبه المجتمع الجامعي في كل أنحاء العالم للعواقب السلبية لتلك الظاهرة على العملية التعليمية، بحيث تحرص كل الجامعات الكبرى في العالم أن يكون لها سياسات واضحة لمناهضة التحرش في الجامعات، كما تتبنى تدابير محددة المعالم للحد من الظاهرة ومعاقبة المتحرشين.

ونظرا لتفشي ظاهرة التحرش الجنسي بشكل واسع في المجتمع المصري، واتساقا مع اتجاهات المشرع المصري للتصدي لهذا الوباء الذي ينخر في جذور العلاقات الإنسانية بين أبناء الوطن الواحد، وإشارة الى تعديل قانون العقوبات الصادر مؤخرًا،والذييعرف التحرش ويحدد عقوبات رادعة له، رأت جامعة القاهرة أن تبادر بإصدار سياسة لمناهضة التحرش في الجامعات المصرية، وذلك بالعمل على تفعيل التدابير اللازمة للوقاية والتوعية، ونشر ثقافة الاحترام والمساواة، وكذلك إنشاء آلية لمناهضة التحرش واتخاذ الإجراءات المناسبة لمساعدة المضار.

وتقوم هذه السياسة على محورين أساسيين: **المحور الأول** يركز على اتخاذ إجراءات للوقاية والتوعية ضد التحرش في المجتمع الأكاديمي. ويتضمن **المحور الثاني** التدابير اللازمة للتعامل مع فعل التحرش في حالة حدوثه، ومعالجة الآثار المترتبة عليه.



تعريف التحرش:

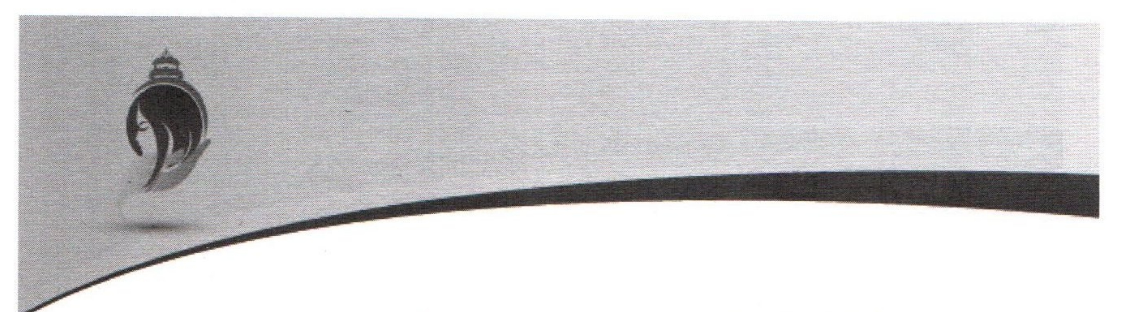
التحرّش الجنسي هو أية صيغة من الكلمات غير المرحب بها و/أو الأفعال ذات الطابع الجنسي والتي تنتهك جسد أو خصوصية أو مشاعر شخص ما، وتجعله يشعر بالتهديد، أو الخوف، أو الإهانة، أو الانتهاك. كما يمتد تعريف التحرش الجنسي ليشمل إتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سرا أو بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة، بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية.

ويمكن للتحرّش الجنسي أن يأخذ أشكالاً مختلفة، وقد يتضمن شكلاً واحداً أو أكثر في وقت واحد مثل:

- الإيماءات أو النداءات أو التعليقات ذات الإيحاءات الجنسية ، أو الملاحقة، أو التتبع.
- توجيه دعوات تحمل طابعا جنسيا بشكل ضمني أو علني مقابل فوائد أو خدمات أو استغلالا للسلطة.
- التـحرّش عبر الإنتـرنت مثل القـيام بإرسال التعليقات، أوالرســائل أو الصــور والفيديوهات غير المرغوبة أو المسيئة أو غير اللائقة عبر وسائل الاتصال.
- اللمس، التحسس، النغز، الحك، الاقتراب بشكل كبير، الإمساك، الشد أو أي نوع من أنواع الإشارات الجنسية غير المرغوب بها تجاه شخص ما.
- التعري: إظهار العورة أمام شخص ما/في وجود شخص ما دون رغبته.
- التهديد والترهيب: التهديد بأي نوع من أنوع التحرّش الجنسي أو الاعتداء الجنسي بما فيه التهديد بالاغتصاب.
- الاعتداء الجنسي: القيام بأفعال جنسية تجاه شخص ما بالإكراه و/أو بالإجبار.

مسئولية مجتمع الجامعة:

علينا جميعا أعضاء مجتمع الجامعة العمل على خلق مجتمع أكاديمي وعلمي يتسم بالسلمية والزمالة ويخلو من التحرش والتمييز. علينا أيضا اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للوقاية من حدوث حالات تحرش و التوعية المستمرة للطلاب والإبلاغ عن أي فعل يعتقد أنه يشكل تحرشا جنسيا كما هو محدد في هذه السياسة.



١. مسئولية إدارة الجامعة ممثلة في رئيس الجامعة:

• ينهض رئيس الجامعة بإجمالي المسؤولية المرتبطة بتوفير بيئة إدارية وتنظيمية داعمة على مستوى الجامعة، بما يساهم في تيسير تطبيق كافة الجوانب المرتبطة بهذه السياسة.

• يختص رئيس الجامعة بالمسؤولية العامة تجاه إعداد الإجراءات اللازمة لحماية مجتمع الجامعة من التحرش الجنسي بكافة أشكاله وتطبيقها.

• يختص رئيس الجامعة بتفويض المسؤولية المرتبطة بهذا الأمر إلى المناصب المتفق عليها.

٢. مسئولية أعضاء هيئة التدريس والعاملين:

• إعلام الطلبة ببنود سياسة مناهضة التحرش.

• رفع مستوى الوعي لدى الطلاب لمناهضة التحرش.

• تشجيع الطلاب على طرح وإثارة أي تخوفات أو حالات اشتباه في حالة تعرض أي منهم لاعتداء أو إيذاء.

• الإبلاغ عن التعرض المباشر أو غير المباشر – بمعنى أنه قد وقع علي طرف آخر - لأي فعل يتنافى مع سياسة الجامعة الخاصة بالتحرش.

• اتباع إجراءات سياسة مناهضة التحرش.

• الإبلاغ عن التعرض لأي نوع من التمييز الناجم عن تقديم شكوى تختص بالتحرش.

• التعاون الكامل مع اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش من خلال الاستجابة بشكل كامل وصريح لجميع الأسئلة التي تطرح أثناء التحقيق، وتقديم المشورة والتشاور مع اللجنة المختصة بشأن إجراءات الشكاوى.

اللجنة العليا لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة:

تم تشكيل اللجنة العليا لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة، برئاسة رئيس الجامعة وعضوية عمداء كليات الآداب والحقوق والإعلام والاقتصاد والعلوم السياسية، وأمين جامعة القاهرة وبعض الأساتذة من المهتمين والمتخصصين في هذا المجال.



تختص اللجنة العليا بالمهام التالية:

- إقرار السياسات الخاصة بمناهضة التحرش.
- تخصيص الموارد والإمكانيات المطلوبة لحسن سير العمل.
- تيسير مهام عمل اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش.
- الإشراف على عمل اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش.

اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة:

تتبع هذه اللجنة اللجنة العليا لمناهضة التحرش برئاسة رئيس الجامعة، وتضم اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة تسع من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة من المهتمين والمتخصصين، وممثل عن اتحاد الطلبة، على ان يكون ٧٥٪ من أعضاء اللجنة من النساء.

تختص اللجنة التنفيذية بالمهام التالية:

- تنفيذ سياسات مناهضة التحرش في الجامعة.
- إدارة العمل اليومي لمكتب مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة.
- وضع خطط عمل برامج التدريب والتوعية.
- التنسيق مع وحدة الدعم النفسي في كلية الآداب والوحدات المختصة في الجامعة.
- التنسيق مع ممثلي اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة في جميع كليات جامعة القاهرة ومعاهدها.
- النظر في الشكاوى واتخاذ التدابير اللازمة.
- التنسيق مع اتحاد الطلبة والأسر الطلابية.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني.
- دعم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في مواجهة التحرش والعنف ضد المرأة.
- تقديم تقارير ربع سنوية للجنة العليا.

ممثلي اللجنة التنفيذية لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بالكليات:

يمثل اللجنة التنفيذية بالكليات اثنان من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في جميع كليات ومعاهد الجامعة يتمتعان بسمعة طيبة وعلاقة جيدة مع الطلاب.

مهام ممثلي اللجنة التنفيذية بالكليات :

- تنسيق برامج التوعية والتدريبات بالكلية.
- تلقي شكاوى التحرش.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة ضحايا التحرش.
- تقديم تقرير شهري عن الكلية للمكتب التنفيذي.

الإجراءات حيال شكاوى التحرش:

تؤخذ كل الشكاوى الخاصة بالتحرش بجدية، وتوضع في عين الاعتبار، ويتم التحقيق في الشكاوى بدقة وسرية على أن تكون المعلومات متاحة فقط لمن يخصه الأمر.

تحظر الجامعة أي نوع من التمييز قد يقع على من تقدم بشكوى تختص بالتحرش، أو شارك في تقديم مثل هذه الشكوى، أو في لجنة تحقيق خاصة بها، وعلى من يتعرض لأي عمل ينم عن تمييز في هذا الصدد اللجوء فورا للمكتب التنفيذي لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة وذلك وفقا للإجراءات الأتية:

١. يتصل الشاكي/ة بممثل المكتب التنفيذي لمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة المسئول عن تلقي الشكاوى في الكلية أو المعهد.

٢. يتم التعامل مع الشكوى في إطار يتسم بالسرية الكاملة واحترام الخصوصية وتفهم حساسية الموقف.

٣. قد يود االشاكي/ة حل الإشكالية بشكل غير رسمي. في هذه الحالة يُستدعي المُتحرش ويُوجَّه له إنذارٌ شفهي، على أن يتم ذلك في سرية كاملة.

٤. في حالة رغبة الشاكي/ة المضي قدما في الإجراءات الرسمية، لا بد من وجود شهود على الواقعة، وأي وسيلة أخري أفضت إلى فعل التحرش (رسائل نصية، قصاصات ورق، صور، إلخ).



٥. يقوم ممثل المكتب التنفيذي بتقييم جدية الشكوى بناء على معايير متفق عليها.

٦. عند ثبوت جدية الواقعة يحال الأمر الى المكتب التنفيذي للنظر والتحقيق.

٧. عند ثبوت جدية الواقعة يحال الأمر إلى الشئون القانونية بالجامعة، لتقوم بتطبيق الأحكام الأتية:

اولا: اذا كان المتحرش من الطلاب:

تنطبق أحكام المادة رقم ١٣٦ من اللائحة التنفيذية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ لقانون تنظيم الجامعات والتي تنص علي:

"العقوبات التأديبية هي:

- التنبية شفاهة أو كتابة.
- الإنذار.
- الحرمان من بعض الخدمات الطلابية.
- الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تجاوز شهرا.
- الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز شهرا.
- الحرمان من الامتحان في مقرر أو أكثر.
- وقف قيد الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه لمدة لا تجاوز شهرين أو لمدة فصل دراسي.
- إلغاء امتحان الطالب في مقر أو أكثر.
- الفصل من الكلية لمدة لا تجاوز فصلا دراسيا.
- الحرمان من الامتحان في فصل دراسي واحد أو أكثر.
- حرمان الطالب من القيد للماجستير أو الدكتوراه مدة فصل دراسي أو أكثر.
- الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسي.
- الفصل النهائي من الجامعة ويبلغ قرار الفصل إلى الجامعات الأخرى ويترتب عليه عدم صلاحية الطالب للقيد أو التقدم إلي الامتحانات في جامعات جمهورية مصر العربية.

ويجوز الأمر بإعلان القرار الصادر بالعقوبات التأديبية داخل الكلية ويجب إبلاغ القرارات إلي ولي أمر الطالب.
وتحفظ القرارات الصادرة بالعقوبات التأديبية عدا التنبيه الشفوي في ملف الطالب ولمجلس الجامعة أن يعيد النظر في القرار الصادر بالفصل النهائي بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور القرار."

ثانيا: إذا كان المُتحرش أحد أعضاء هيئة التدريس:

يحال عضو هيئة التدريس المتحرش إلى مجلس تأديب ليتم تطبيق أحكام المادة رقم ١١٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على:
"الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :
(١) التنبيه.
(٢) اللوم.
(٣) اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر.
(٤) العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة.
(٥) العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع.
وكل فعل يزري بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يمس نزاهته أو فيه مخالفة لنص المادة (١٠٣) يكون جزاؤه العزل.
ولا يجوز في جميع الأحوال عزل عضو هيئة التدريس إلا بحكم من مجلس التأديب.

ثالثا: إذا كان المُتحرش من العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس:

تنطبق أحكام المادة رقم ١٥٧ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص علي سريان أحكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين في الجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس - وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية.



رابعا: اذا كان المتحرش لا ينتمي إلي الجامعة:

في حالة ثبوت عدم انتماء المُتحرش إلى الجامعة مطلقا، يتم إحالة الأمر للجهة المختصة لتطبيق أحكام قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧وكذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات فيما يتعلق بالعقوبات المقررة للتحرش الجنسي.

شبكة الجامعات المصرية لمناهضة التحرش:

بعد نجاح وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة، قررت الوحدة بالتعاون مع (خريطة تحرش) تنظيم ورشة العمل الأولى للجامعات؛ بهدف مشاركة المعرفة، ونقل الخبرات حول تجربة جامعة القاهرة في تطبيق سياسة ضد التحرش، ومناقشة الفرص والتحديات الخاصة بتطبيق التجربة في الجامعات الأخرى، وذلك في الفترة من 27 إلى 28 نوفمبر 2016 حيث كانت ضمن فعاليات الـ16 يوم العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، وأقيمت جلساتها بدار الضيافة بحضور 10 جامعات و 18 من أعضاء وعضوات هيئة التدريس.

وتلبية لرغبات أعضاء هيئة التدريس الحضور من الورشة الأولى، وتزايد الحاجة لإقامة وحدات مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بالجامعات، أقيمت ورشة العمل الثانية بعنوان:" إشراك الجامعات المصرية في تفعيل وحدة و تطبيق سياسة لمناهضة للتحرش والعنف ضد المرأة"، في الفترة من 19 – 20 إبريل 2017 بدار الضيافة بجامعة القاهرة، بالتعاون مع خريطة التحرش. والتي حضرها 10 جامعات و20 من أعضاء هيئة التدريس، وتم خلال جلساتها استعراض توصيات الورشة الأولى، وتحديات كل جامعة بهدف الوصول إلى أفضل تطبيق وتقديم الدعم الفني للمجموعات المشاركة؛ من أجل تعزيز مفهوم خلق مجتمع أكاديمي آمن للجميع، والذي تحرص عليه جميع الجامعات المصرية.

واستكمالاً لدور وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة في نقل الخبرة، والتشبيك بين وحدات الجامعات المصرية؛ جاءت فكرة إقامة ورشة العمل الثالثة، في الفترة من 8 – 10 فبراير 2018 بدار الضيافة بجامعة القاهرة؛ بهدف إنشاء شبكة للجامعات، وبناء قدرات أعضاء المجتمع الجامعي لمناهضة التحرش الجنسي، بحضور 11 جامعة، و27 من أعضاء هيئة تدريس، ورؤساء وحدات مناهضة التحرش بالجامعات، بالإضافة إلى ممثلي وممثلات المجلس القومي للمرأة.

وعقب مداولات مطولة بين عدد من الوحدات في الجامعات المصرية، استقر الرأي على إنشاء شبكة داعمة تجمع بين وحدات مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة في الجامعات المصرية.

من المنتظر أن يقوم هذا التجمع على عدد من الوظائف، ويهدف لخلق مجتمع جامعي آمن للجميع.

الرؤية

شبكة للجامعات المصرية في مجال مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة تكون داعمة وفعالة.

الرسالة

- تطوير استراتيجية ذات أهداف قابلة للتحقق والقياس فيما يتعلق بمناهضة التحرش والعنف ضد المرأة.

– دعم جهود وحدات مناهضة التحرش في خلق مجتمع جامعي آمن.

القيم

تعمل الشبكة على تدعيم قيم العمل الجماعي، والمساواة، واحترام التنوع، والمصداقية،والمساءلة.

الأهداف

تعمل الشبكة على تحقيق:

- زيادة الوعي في داخل المجتمع الجامعي حول ظاهرتي التحرش، والعنف.

- بناء أدوات تواصل فعالة بين أعضاء الشبكة.

مشاركة الخبرات المختلفة والتعلم منها.

- مساندة الوحدات المختلفة في مجال بناء الشراكات

- بناء قدرات أعضاء الوحدات.

المشاركات والمشاركون:

- داليا يوسف: مدرسة مساعدة بقسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة وباحثة - مترجمة.
- سهام بنت سنية وعبد السلام: مترجمة تحريرية وفورية،وناقدة سينمائية.
- شهرت العالم: مترجمة.
- عثمان مصطفى عثمان: مترجم.
- ماريان سيدهم: محامية وباحثة قانونية، درست السياسات العامة الأمريكية وإعادة هيكلة المجتمع المدنى أثناء المراحل الانتقالية. تعمل باحثة لدى مؤسسة حرية الفكر والتعبير.
- مها السعيد: رئيسة قسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة ومديرة وحدة مناهضة التحرش والعنف ضد المرأة بجامعة القاهرة.

- هالة كمال: أستاذة الأدب الإنجليزي ودراسات الجندر بآداب القاهرة، وباحثة نسوية من مؤسسات المرأة والذاكرة، وعضوة في حزب العيش والحرية (تحت التأسيس).
- يسرى مصطفى: مدير برنامج دعم حقوق المرأة بوكالة التعاون الفني الألمانية، وباحث في مجال حقوق الإنسان.